



كلية الآداب

# النظم الماليت في مصر

زمن الأبو بيه بن

تأليف

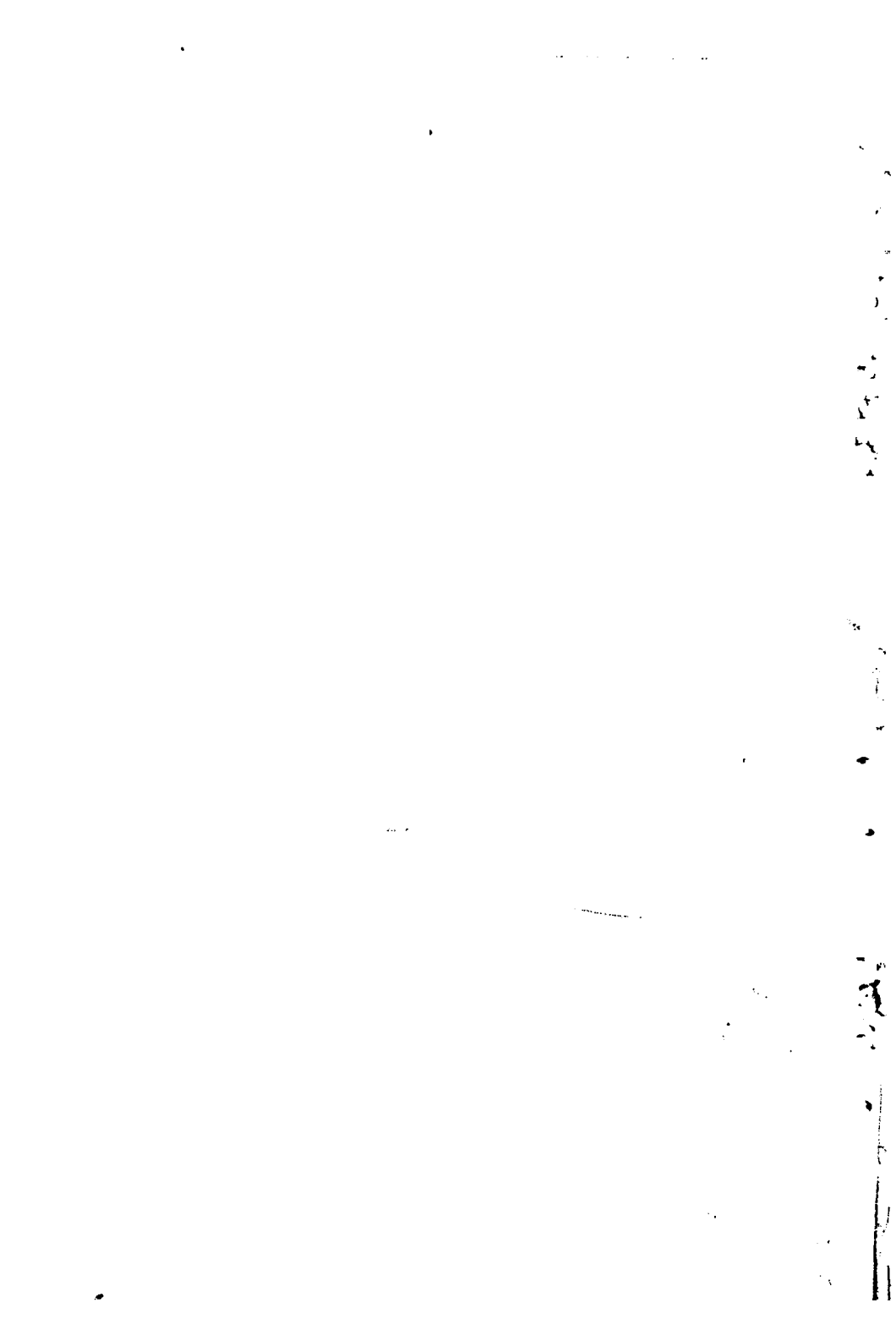
حسين محمد ربيع

ماجستير في الآداب - جامعة القاهرة

جزء  
معين التاريخ  
لأهل التاريخ

مطبعة جامعة القاهرة

١٩٦٤





كلية الآداب

# النظم الممالية في مصر

زمن الأيوبيين

تأليف

حسين محمد ربيع

ماجستير في الآداب - جامعة القاهرة

مطبعة جامعة القاهرة

١٩٦٤

## الفصل الرابع

### جهازات الصرف

صفحة

ديوان الخاص السلطاني - نفقات القصر الايوي والمواكب  
السلطانية - الهدايا والمنح - ديوان الجيش - تقويم الاقطاعات -  
الدينار الجيشى - نفقات جيش السلطان زمن السلم - انتفقات  
العسكرية العامة زمن الحرب - المنشآت العسكرية ( سور القاهرة -  
قلعة انجبل - سور الاسكندرية ) المدن العسكرية ( المعادلية -  
المنصورة - الصالحية ) - قلعة الروضة - ديوان الاسطول  
نفقات الاسطول - دينار الاسطول - نفقات دور الصناعة - ديوان  
الاجباس - المنشآت الخيرية - الخانقاه الصلاحية - المارستانات -  
المدارس والزوايا - افتداء أسرى المسلمين - ديوان الموارث  
الحشرية - ديوان الزكاة . . . . . ٥٨ - ٧٩

## الفصل الخامس

### الإدارة المالية

ازدواج الادارة المالية - الجهاز المالى المركزى بالعاصمة الأيوبية -  
ديوان النظر - ديوان التحقيق - مجلس أصحاب الدواوين - موظفو  
الدواوين ( الناظر - متولى الديوان - المستوفى - المعين - ائتناسخ -  
المشارف - العامل - الكاتب - الجهد - الشاهد - النائب -  
الأمين - الماسح - الدليل - الخازن - الخازن - المحاضر ) - الطرق  
السائدة فى تعيين الموظفين - الجهاز الاقطاعى بالأقاليم - الاصلاح فى  
عهد السلطان الكامل - عيوب فى الجهاز المركزى الأيوى - مساوىء  
طارئة - خيانات الموظفين . . . . . ٨٠ - ٩٣

## الفصل السادس

### أحوال النقود ودور الضرب

الضائقة النقدية وأسباب هروب الذهب أوائل عهد صلاح  
الدين - الدنانير الذهب الصلاحية - الدراهم الناصرية - القراطينس  
السود المعادلية - الدنانير الذهب الكاملية - الدراهم الفضة الكاملية -  
الفلوس النحاس زمن السلطان الكامل - النقد الأيوى بعد السلطان  
الكامل - دور الضرب الأيوبية - الموظفون الاداريون والصناع الفنيون

بدار الضرب - الصيارف - خاتمة . . . . . ٩٤ - ١٠٧  
المصادر والمراجع . . . . . ١٠٨ - ١١٧  
الملاحق . . . . . ١١٨ - ١٤٦

## مقدمة

البحث في نظم الحكم في أية دولة من الدول — قديمة أو متوسطة أو حديثة — يتطلب من الباحث مراعاة مستمرة للعوامل التاريخية المحيطة بها ، لأن نظم الحكم كالكلائن الحى ، سواء أكانت مالية أو إدارية أو حرية ، تتحرك وتنمو وتتطور كمائر الكائنات الحية .

والمصادر الأصلية الأساسية لموضوع النظم المالية في مئزر زمن الأيوبيين بحسب ترتيبها الزمني أربعة ، وأولها كتاب قوانين الدواوين تأليف الأسعد بن ممتاى ناظر الدواوين وناظر ديوان الجيش فى عهد السلطان صلاح الدين . وثانيها كتاب كشف الأسرار العسائية بدار الضرب المصرية تأليف منصور بن بعة ، الذى يبدو أنه كان متولياً لدار الضرب زمن السلطان الكامل . وثالثها كتاب لمع القوانين المضمية فى دواوين الديار المصرية ، تأليف نحر الدين عثمان النابلسى ، وهو من كبار موظفى الدواوين زمن السلطان الكامل والسلطان الصالح نجم الدين أيوب . ورابعها كتاب تاريخ القيوم وبلاده ، وهو كذلك من تأليف نحر الدين عثمان النابلسى .

وهذه المصادر الأساسية أو معظمها على الأقل ، لا تزال منطوية على شىء غير قليل من محتوياتها لأسباب متنوعة . وأول تلك الأسباب على سبيل المثال ، أن كتاب قوانين الدواوين ، أضحى بحاجة صارخة إلى ترتيب وتحقيق وتنظيم فى المتن

والحواشي . وثانياً أن كتاب ابن بكرة في دار الضرب الأيوبية ، لا يزال في ظلمات المخطوطات . وثالثاً أن كتاب تاريخ الفيووم وبلاده ، مضى على نشره ما يقرب من ست وستين سنة مع خلوه من أية حواش تفسيرية<sup>(١)</sup> . ثم إن هذه المصادر الأساسية الأربعة كلها وصفية مبنية على المشاهدة العينية ، ولكنها خالية من الدينامية أى الحركة التاريخية ، لأنها تصف النظم الأيوبية كما شهدناها مؤلفوها ، لا كما نشأت وتطورت في مختلف عهود السلاطين الأيوبيين . غير أن بعض هذا النقص الملازم لمعظم المؤلفات الخاصة بالنظم عموماً ، يعوضه هنا أن هذه المصادر الأساسية الوصفية مكتوبة في عهود أيوبية مختلفة ، أى أنها تصف مراحل مختلفة من أحوال النظم في العصر الأيوبي .

وبعوض البعض الآخر من هذا النقص مجموعة المصادر التاريخية المعاصرة ، وهي بحسب ترتيبها الزمني كذلك ، ما هو معروف باسم المتجددات ، وهي مجموعة الرسائل الرسمية التي كتبها القاضي الفاضل عبد الرحيم البيهقي ، كاتب الإنشاء في عهد صلاح الدين . ثم كتاب التفتح القسي في التفتح القدسي ، تأليف عماد الدين الأصفهاني ( ٥١٩ — ٥٩٧ هـ = ١١٢٥ — ١٢٠٠ م ) ، وهو زميل القاضي الفاضل في كتابة الإنشاء في خدمة السلطان صلاح الدين منذ سنة ٥٧٠ هـ = ١١٧٤ م . ويأتي بعد ذلك كتاب الكامل في التاريخ تأليف ابن الأثير الجزري ( ٥٥٥ — ٦٣٠ هـ = ١١٦٠ — ١٢٣٨ م ) ، الذي وقف موقف المترصد الناقد من صلاح الدين ، ثم كتاب النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية تأليف بهاء الدين بن شداد ( ٥٣٩ — ٦٣٢ هـ = ١١٤٥ — ١٢٣٤ م ) ، وهو تاريخ تفصيلي واف لمرحلة الجهاد من عصر صلاح الدين . أما كتاب الروضتين في أخبار الدوائين ، وكتاب الذيل على الروضتين ، وكلاهما من تأليف شهاب الدين عبد الرحمن بن اسماعيل المعروف بأبني شامة ( ٦٦٥ هـ =

(١) قام الأستاذ كاهن Cahen بدراسة طيبة لمحتويات هذا الكتاب أنظر :  
Cahen : Le Régime de Impôts dans Le Fayyûm Ayyubide. Arabica, III, 1956.

١٢٦٧ م) ، فإن كلا من هذين الكتابين يشتمل على نصوص من مؤلفات تاريخية ضائعة مثل كتب ابن أبي على ، وفي ذلك وحده ما يجعل لهما أهمية فريدة .  
يضاف إلى ذلك كتاب وفیات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تأليف ابن خلكان ( ٦٨١ هـ - ١٢٨٢ م ) ثم كتاب مفرج الكروب في أخبار بني أيوب . تأليف القاضي جمال الدين محمد بن سالم الحموي المعروف بابن واصل ( ٦٩٧ هـ = ١٢٩٧ م ) .  
وينفرد هذا الكتاب بأنه مصدر من الدرجة الأولى لتاريخ الدولة الأيوبية وسلاطينها جميعا . ونرجو أن يتم نشره في القريب العاجل . وللوثائق الخاصة المعاصرة للأيوبيين نصيب في هذا البحث كما هو واضح في الحواشي .

وليس في استطاعة الباحث أن يختم هذه المقدمة القليلة ، دون إشارة إلى بعض المصادر الكبرى اللاحقة للعصر الأيوبي ، ومنها مخطوطة شفاء القلوب في مناقب بني أيوب تأليف أحمد بن إبراهيم الحنبلي . ثم مخطوطة الجزء السابع من كتاب كنز الدرر وجامع الغرر وعنوانها الدرر المطلوب في أخبار بني أيوب ، تأليف ابن ابيك الصفدي . ويلى ذلك كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب ، تأليف شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري ( ٧٣٢ هـ = ١٣٣٢ م ) ثم كتاب صبح الأعشى في صناعة الانشا ، تأليف أحمد بن على القلقشندي ( ٨٢١ هـ = ١٤١٨ م ) . هذا فضلا عن المؤلفات الكبرى والصغرى لأحمد بن على المقرئ ( ٨٤٨ هـ = ١٤٤١ م ) ، وكتاب النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، تأليف المؤرخ يوسف بن تغرى بردى ( ٨٧٤ هـ = ١٤٦٩ م ) .

ويود الباحث أن يختم هذا التمهيد القصير بكلمات شكر كبيرة للأستاذ الدكتور السيد الباز العربي أستاذ تاريخ العصور الوسطى بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، فهو المشرف على هذه الرسالة ، وصاحب الفضل الأول في اختيارى هذا الموضوع الجديد ، وهو الذى أرشدنى طوال البحث فى روح متصلة من الخبرة

العالمية بلزوميات البحث مع الدقة والصبر . ثم أقدم الشكر إلى الأستاذ الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور أستاذ مساعد تاريخ العصور الوسطى لتشجيعه إياي على المضى في عملي ولارشاداته القيمة وتوجيهاته السديدة .

كما أتي مدين بدين خاص للأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة رئيس قسم التاريخ سابقا بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، إذ قام مشكورا بمراجعة هذه الرسالة في روح من الأمانة العلمية والعطف الكبير ، ولم يمتن على بغزير علمه أو ضيق وقته . وأرجو أن يكون هذا البحث فاتحة لاسئلة من البحوث الجديرة بالمكتبة العربية الجديدة .

والله دائما ولي التوفيق ما

حسنين محمد ربيع

٢٥ ذو القعدة ١٣٨٢ هـ

١٨ أبريل ١٩٦٤ م

~~١٢٨٨~~

٢٩ - ٧  
٢٩  
٧



# الفصل الأول

نظرة عامة في المؤثرات التاريخية والجغرافية  
في تكوين الدولة الأيوبية ونظامها المالية في مصر

اثر بنى بويه والسلاجقة والزنكيين - مراسيم الحياة انورية في  
حلب ودمشق - أفاطميون - إندواوين الفاطمية - المؤثر الكردي -  
نجم الدين ايوب وشيركود - انصرة الكردية - العلاقات الأسرية  
الأيوبية - المؤثر العباسي - الاعتراف بالسيادة العمامة للخلافة  
العباسية - المؤثر المصري في ولاية اتوظائف احكومية - المؤثرات  
الجغرافية - أحوال النيل - ثروة مصر الاقتصادية - تأثير موقع مصر  
الجغرافي .

\* \* \*

(للمؤرخ المصري الكبير يوسف بن تغرى بردى تحليل سيامي لمكونات الدولة  
الزنكية التي قامت في حلب والموصل في النصف الثاني من القرن الثاني عشر، إذ قال  
ما نصه : « وبنوزنكي هم أوسط الدول فإن أول من ملك مع الخلفاء [ العباسيين ]  
وتلقب بالسلطان والألقاب العظيمة [ هم ] بنو بويه ، ثم أنشأ بنو بويه بنى سلجوق ،  
وأنشأ بنو سلجوق بنى أرتق وأق سنقر جد بنى زنكى هؤلاء ، ثم أنشأ بنو زنكى  
- أعنى الملك العادل نور الدين محمود الشهيد - بنى أبوب سلاطين مصر  
وغيرها » (١) . وهذه الفقرة أصح ما تكون تحليلاً سياسياً لبعض مكونات الدولة  
الأيوبية ، على أن يضاف إلى تلك المكونات . ما استمدته تلك الدولة الأيوبية من  
أصولها الكردية القبلية . ومن نظم الفاطميين ورسومهم ، وهم أسلاف الأيوبيين  
في حكم الديار المصرية والشامية )

أما بنو بويه الذين افتتح بهم ابن تغرى بردى عبارته . فهم أصحاب أربل دولة  
مستقلة أقامت دولتها إلى جانب الخلافة العباسية في بغداد نفسها من سنة ٩٤٥

(١) ابن تغرى بردى : انجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ج ٥ ، ص ٢٧٩

ولما كانت الدولة الفاطمية هي التربة التي نبتت فيها النظم الأيوبية ، فينبغي للباحث أن يمنح في تفصيلها بالقياس إلى ما تقدم هنا من تفصيل عام في أحوال الدولة النورية التي تربى الأيوبيون فيها تربيتهم الأولى ، أكثر من الدولة النورية ، وفي هذا المعنى قال المقرئى ما نصه : « ولما انقضت دولة الفاطميين . . . واستولى صلاح الدين يوسف بن أيوب على مملكة مصر . تغير الحال بعض التغير لا كله » (١) .

وكانت الدولة الفاطمية منذ أيام الخلفاء الصغار منعسة في فوضى سياسية نتيجة ازدياد نفوذ معظم الوزراء الفاطميين ، وسيطرتهم على أمور الدولة دون الخلفاء ، والتنافس فيما بينهم وعدم استقرارهم في مناصبهم ، حتى تولواها بعضهم لمدة يوم واحد ، بل حدث لأكثر من واحد منهم ، أن تولى منصب الوزارة أكثر من ثلاث مرات على المتوسط (٢) . ومصادق ذلك ما أورده أسامة بن منقذ في كتابه الاعتبار في وصف اليوم الذي وقع فيه اغتيال الخليفة الظافر ، وما أعقب ذلك الاغتيال من مذبحة دامية بقصر الخلافة في آخر المحرم سنة ٥٤٩هـ - ١١٥٤م ، أى قبل عشرة سنوات من قدوم صلاح الدين صجيبة عمه شيركوه إلى مصر ونصه : « وكان ذلك اليوم من أشد الأيام التي مرت بى ، لما جرى فيه من البغى القبيح الذى ينكره الله تعالى وجميع الخلق » (٣) .

يضاف إلى ذلك ما آلت إليه الخلافة الفاطمية من انحلال بعيد . وما ات فيه من حاجة ماسة إلى إصلاح بدليل ماجاء في خطاب التكليف البليغ الصادر إلى أسد الدين شيركوه بولاية الوزارة ، وما احتواء من عبارات التبجيل والتفخيم للوزير النورى الذى صارت إليه الوزارة ، وهذه الرسالة من إنشاء القاضي الفاضل رئيس ديوان الانشاء الفاطمى وقتذاك ، ومن تلك الرسالة ما نصه من باب الاشارة إلى ما كان فيه الناس من ضحك ويؤس وشقاء « وأمير المؤمنين يؤمل أن تعود بنظر عهود النضارة ، وأن يكون عدلك في البلاد وكيل العماره ، والרגايا فقد علمت ما نالهم

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨٦

(٢) النويرى : نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج ٢٦ ورقة ٧١ - ٧٢

(٣) أسامة بن منقذ : كتاب الاعتبار ، ص ٢١

من إجحاف الجبايات، وإسراف الجنائيات<sup>(١)</sup>، وتوالى عليهم من ضروب النكبات، فاعمر أوطانهم التي أضربها الجور والأذى، وأنف عن مواردكم الكدر والقذى<sup>(٢)</sup>.

ولاقى الوزير صلاح الدين في الخلافة الفاطمية، مثلما صادف عمه شيركوه، من الإدارات الرئيسية الفاطمية ما كانت الواحدة منها تشرف على ناحية من نواحي الإدارة العامة. وسميت هذه الإدارات باسم الدواوين.

ويعتبر ديوان المجلس أعلى الدواوين الفاطمية، لأن الوزير إذا أراد أن يطلع على موارد الدولة ونفقاتها، أرسل لأصحاب الدواوين بأن يجز كل منهم كشفاً خاصاً بآيرادات ديوانه ونفقاته، ويسلمه لرئيس ديوان المجلس الذي يعرض كله على الوزير. لهذا حفظت الدولة الفاطمية جميع سجلاتها في ذلك الديوان<sup>(٣)</sup>. وتضمنت تلك السجلات الواردة من الدواوين الفاطمية المختلفة. جميع أوجه الإيرادات والمصروفات. فذكر النابلسي أنه كان لهذا الديوان زمن الفاطميين. النظر في أموال الزكوات والحوالي بالديار المصرية جميعها، مع ما يضاف إليه من الدواوين الأخرى. كما كان هذا الديوان يقرر جامكيات المستوفين. وإليه ترد حسابات سائر الدواوين كديوان الخراج وديوان الموارث والنظرون والغور وغيرها<sup>(٤)</sup>.

وكان من أعمال ديوان المجلس كذلك إعداد (ميزانية) الدولة الفاطمية، وجرت العادة أن يعقد صاحب هذا الديوان ما هو معروف باسم الاستيوار، وهي كلمة تركية معناها مجلس المشورة. وكان هذا المجلس يعقد زمن الفاطميين في تمام ذى الحجة من كل سنة لمراجعة الميزانية العامة للدولة. ومقدارها عينا (ذهباً) وورقاً (فضة) وغلة. ثم يحرق أسماء المرتزقين وذوى الرواتب<sup>(٥)</sup>.

- (١) الجنائيات جمع جنسية ومعناها في الإصلاح التاريخي: ما يفرضه الخليفة أو السلطان من الضرائب والغرامل التأديبية على رعيته؛ أنظر: المقرئى: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ١، ص ٤٨٨ حاشية ١.
- (٢) نص الرسالة في: القلقشندي: صبح الأعشى، ج ١٠، ص ٨٠ - ٩٠.
- (٣) المقرئى: المواعظ والاعتبار، ج ١، ص ٨٢.
- (٤) النابلسي: لمع القوانين المفضية في دواوين الديار المصرية، ص ٣٦.
- (٥) المقرئى: المواعظ والاعتبار، ج ١، ص ٣٩٧ - ٣٩٨؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٩٣ - ٤٩٤.

لذلك حرص الفاطميون في مصر ، على أن يتولى رئاسة ديوان المجلس رجل يكون له من الدراية التامة بشئون الاقطاع ونظام البلاد المالي ، ما يجعله جديراً برئاسة الدواوين<sup>(١)</sup> ، فتولاه عدة مرات في أواخر العصر الفاطمي القاضي أبو عمر عثمان بن يوسف الخزومي ، وهو ممن عاش في الدولتين الفاطمية والأيوبية . واشتهر الخزومي بخبرته في شئون الدواوين الفاطمية المختلفة ، فالف وثيقة مالية عثر عليها حديثاً ، احتوت على معلومات قيمة عن الإدارة المالية زمن الفاطميين ، وتصنيف أراضي مصر وأنواع جسورها ، والمحاصيل المختلفة ومواعيد زراعتها ، ودار الضرب ودار الطراز ، وغير ذلك مما استعان به ابن مثنى عند تأليف كتاب قوانين الدواوين<sup>(٢)</sup> . ومن مؤلفات الخزومي كذلك كتاب المنهاج في علم الخراج الذي استعان به المقرئ في مؤلفاته<sup>(٣)</sup> .

وكان يلي الديوان الأول في الأهمية والمسئولية ديوان الجيش ، الذي تركزت فيه شئون الجيش وأصناف الأجناد وأعداد خيولهم . وكان تغيير مراتب الأجناد وتوزيع الاقطاعات بمقتضى مرسوم خاص يصدر من الخليفة عن طريق رئيس ذلك الديوان<sup>(٤)</sup> .

ولعل كثرة تلك الخدمات المتزايدة وتنوعها ، كان السبب في تقسيم الفاطميين ديوان الجيش إلى ثلاثة أقسام ، وهي قسم يختص بالأجناد وإحصاء أعدادهم ، وقسم يختص بضبط الاقطاعات الخاصة بأولئك الأجناد ، وقسم ثالث خاص بالرواتب والجوامك التي كانت تصرف لكل موظف في الدولة ، أي أن ناحية من ديوان الجيش كانت بمثابة وزارة المالية<sup>(٥)</sup> .

(١) القلقشندي : نفس المرجع : ج ٢ ص ٩٤

(٢) قام كاهن Cohen بالتعريف بهذه الوثيقة الدنية التي تنسب إلى الخزومي والتي لم يسبق نشرها ، كما أورد مقارنة بين ما ذكره الخزومي وما ذكره ابن مثنى ، مبيناً بذلك - كما يبدو - إلى نشر هذه الوثيقة في القريب العاجل انظر :

Cohen : Un Traité Financier inédit d'Epoque Fatimide-Ayyubide. Journal of Economic and Social History of the Orient Vol. V, Part II, 1962, Paris.

(٣) انظر ما نقله عنه المقرئ في المواعظ والاعتبار ، ج ١ : صفحات ١٠٠ ، ١٠٣ ، ٢٤٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ وغيرها .

(٤) المقرئ : المواعظ والاعتبار : ج ١ ، ص ٤٠١ ؛ القلقشندي : صبح

الأعشى ، ج ٣ ، ص ٩٢

(٥) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٥٢٥ - ٥٢٧

ويتضح من تنظيم ديوان الجيش الفاطمي أن الدولة الفاطمية ، استخدمت نوعاً من الإقطاع في تدبير شئون جزء على الأقل من جيشها الكبير . فيبدو أن الدولة الفاطمية ، أحلت رجال السيف العسكريين من رجالها تدريجاً محل أرباب القلم المدنيين في جباية الخراج . وجعلت لكل من أولئك الجباة العسكريين جهات ذات قيمة ضرائبية يؤدونهم للدولة وتسمى إقطاع . كما تسمى القيمة الضرائبية باسم العبرة . ومعنى ذلك أن يتمدد كل مقطع من أولئك المقطعين بدفع مقادير معينة من المحاصيل الضرائبية السنوية للاتفاق بينها في أروجه تنفقات الدولة ومصالحها<sup>(١)</sup>

وإلى جانب ما ينظر فيه ديوان الجيش زمن الفاطميين من إقطاعات الأجناد وطوائف العسكر ما كان من إقطاعات الأمراء التي يبدو أن ديوان الجيش أشرف عليها بطريقة أو أخرى . وكانت هذه الإقطاعات مميزة عن إقطاعات أرباب السيف من حيث المبالغ التي يؤديها الأمير للدولة من الحصيلة الضرائبية لإقطاعه . مما أدى إلى كثرة شكاوى الأجناد وطوائف العسكر المصرية سنة ٥٠١هـ - ١١٠٧م بسبب أن إقطاعاتهم « خربت وقل ارتفاعها » ، وأنها لا تقوم ببعض كلتهم<sup>(٢)</sup> . وأن الإقطاعات التي بيد الأمراء زائدة عن الارتفاع<sup>(٣)</sup> . ويظهر أن الوزير وقتذاك وهو الأفضل بن بدر الجمالي ، رأى أن يعالج تلك المشكلة بحل جميع الإقطاعات التي بيد الأمراء وغيرهم ، وأن يجمع الأمراء والطوائف للمزايدة فيها بطريقة مرضية لهم جميعاً<sup>(٤)</sup> .

ومما هو جدير بالذكر أن الإقطاع الفاطمي كان يسدر مرسومه من ديوان الإنشاء ، مثلما كان سائداً عند العباسيين ، ومن الدليل على ذلك ما أورده القلقشندي من نسخة منشور من المناشير الإقطاعية من إنشاء القاضي الفاضل لأحد أولاد الخليفة الفاطمي اسمه حسن ولقبه حسام الدين ، بأن يخرج لأمر الخليفة بالإيعاز إلى ديوان

(١) «عربي» : الإقطاع في الشرق الأوسط منذ القرن السابع حتى القرن الثالث عشر الميلادي ، حوليت كلية الآداب جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، يناير سنة ١٩٥٧ ، ص ١٢٦

(٢) النويري : نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج ٢٦ ، ورقة ٨١ - ٨٢

(٣) المرجع السابق ، ج ٢٦ ، ورقة ٨١ - ٨٢ ؛ القريري : الواضع والاعتبار ،

الإنشاء « باقطاع ناحية كذا بمجدها والمعتاد من وحنها ، وما يدل عليه الديوان من عبرتها ، ويتحصل له من عنيها وغلتها »<sup>(١)</sup> . وأورد القلقشندي نسخة سجل آخر باقطاع عن الخليفة العاضد الفاطمي لأحد الأمراء من إنشاء القاضي الفاضل أيضا . ولا يخرج في معناه عن المنشور السابق<sup>(٢)</sup> .

وكان من عادة التنظيم الاقطاعي الفاطمي في أوائل الدولة الفاطمية ، أنه إذا طلب شخص أن يقطع إقطاعا من الاقطاعات مع تعهده بزيادة العبارة الاقطاعية ، تسلم الطالب ذلك الاقطاع دون اعتبار لما بذله مقطعا الأول في إصلاحها ووسائل زيادة عبرتها . غير أن هذه العادة تعطلت بسبب ما فيها من جور لا معنى له . فأمر الوزير المأمون البطائحي بذلك يؤخذ إقطاع من أحد طالما يدفع ما عليه دون تأخير . وأصدر منشورا بذلك قرى في الجامعين الأزهر بالقاهرة والعتيق بمصر<sup>(٣)</sup> .

أما الديوان الفاطمي الثالث فهو ديوان الإنشاء . وكان يسمى أوائل العصر الفاطمي باسم ديوان الرسائل . وتولاه أيام الخليفة الأمر ( ٤٩٥ - ٥٣٦ ) ، ابن منجب الصيرفي . وبقي به أربعين سنة ، ألف خلالها كتابا سماه ( قانون ديوان الرسائل )<sup>(٤)</sup> ، ليكون على قوله « قانونا » لرؤساء ذلك الديوان ومستخدميه<sup>(٥)</sup> . ثم صار اسم ديوان الإنشاء على ذلك الديوان ، ولا سيما بعد أن ألف الموصلي الكاتب كتابه الذي عنوانه ( البرد الموشى في صناعة الإنشاء ) ، الذي وضعه مؤلفه ليكون هاديا للمستغلين في هذا الديوان الفاطمي ، فيما يكتبونه ويحجرونه في الخطابات ، وفي الألقاب وأساليب الدماء . وما إلى ذلك من الأمور اللازمة للمستغل في ذلك الديوان<sup>(٦)</sup> .

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ١٢١ - ١٢٣

(٢) المرجع السابق ، ج ١٣ ، ص ١٣٤ - ١٣٦

(٣) المقرئزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨٤

(٤) مقدمة على بهجت لكتاب ابن منجب الصيرفي : قانون ديوان الرسائل ،

ص ١٥

(٥) ابن منجب الصيرفي : قانون ديوان الرسائل ، ص ٩١ - ٩٣

(٦) الموصلي الكاتب : البرد الموشى في صناعة الإنشاء ، ورقة ١ - ٢

والخلاصة أنه تولى ذلك الديوان إكابر الكتاب من رجال الدولة الفاطمية .  
مثل أبو جعفر محمد المغربي وزير الخليفة المستنصر<sup>(١)</sup> ، والموفقى يوسف بن الخلال  
الذى تولى ذلك الديوان منذ عهد الخليفة الجافظ إلى أن مرض قرب عصر  
صلاح الدين حتى توفي سنة ٥٦٦ هـ - ١١٧٠ م<sup>(٢)</sup> . وهو أستاذ القاضى الفاضل الذى  
كان رئيساً لهذا الديوان أيام ولاية صلاح الدين منصب الوزارة ، فتوثقت بين  
الرجلين صداقة مشهورة ، ومن القاضى الفاضل استمد صلاح الدين كثيراً من  
معلوماته عن النظم الادارية والمالية زمن الفاطميين<sup>(٣)</sup> .

وكانت جميع الدواوين الكبرى المتقدمة تخضع لـ إتدبش إدارى مالى تولاه ديوان  
النظر ، وكان لهذا الديوان حتى طلب تقارير عن الأجوان المالية بالقاهرة والأقاليم .  
وعرض الموضوعات على السلاطات العليا . واخذت على طلب الأمنان ومطابقة أرباب  
الدولة بها<sup>(٤)</sup> .

هذه هي الدواوين الكبرى الفاطمية . أما الدواوين الصغرى فأهمها ديوان  
التحقيق وديوان الخاص وديوان الأحباس . واختص ديوان التحقيق بمراجعة  
الحسابات العامة للدولة<sup>(٥)</sup> ، أما الحسابات الخاصة بالخليفة والبلات الخلفى فكانت  
فى أيدى إدارة أخرى اسمها ديوان الخاص<sup>(٦)</sup> . يبقى بعد ذلك ما كان معروفاً  
فى العصر الفاطمى باسم ديوان الأحباس . وهو الديوان الذى كان يختصاً بشئون  
الأوقاف الخاصة والعامة<sup>(٧)</sup> . فالأوقاف الخاصة هي التى كان أفراد الناس يوقفونها  
على أعمال البر من باب الزنى والتقوى . وتستند إلى ديوان الأوقاف لتوزيعها مثل

- 
- (١) المقرئى : المواعظ والاعتبار : ج ٢ ، ص ٢٢٦ : ابن تغرى بردى : النجوم  
الزاهرة ، ج ٥ ، ص ١٨ .  
(٢) أبو شامة : الروشتين فى أخبار الدولتين . ج ١ ، ص ١٩٢ : ابن خلكان :  
وفيات الأعيان ، ج ٦ ، ص ٢١٩ : ٢٢٤ .  
(٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار : ج ٢ ، ص ٢٢٦ .  
(٤) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٤٠٠ - ٤٠١ .  
(٥) التويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب ، ج ٢٦ ، ورقة ٨١ : المقرئى :  
المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٠١ .  
(٦) ابن ميسر : أخبار مصر ، ج ٢ ، ص ٢ : أبو صالح الأرمنى : تاريخ  
الشيخ أبى صالح ، ص ٥٤ .  
(٧) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ .

أيام عماد الدين زنكي ثم أيام ابنه نور الدين محمود من بعده ، حتى صار كل منهما قوة كبيرة في الدولة ، كما صار أولاد كل منهما — فيما يبدو لنا — من أصحاب الوثائف الحربية المسئولة ، ومن أولئك صلاح الدين الأيوبي .

ثم حدث أن وجد صلاح الدين نفسه مرة أولى وثانية وثالثة برفقة عمه شيركوه في حملة حربية من عند نور الدين غرضها هدم الدولة الفاطمية في مصر ، ودخلت الحملة الثالثة من تلك الحملات القاهرة في يناير سنة ١١٦٩ م . ولم يلبث صلاح الدين أن صار القائد العام للجيش النورية في مصر بعد وفاة عمه شيركوه في مارس من تلك السنة . ولم يعزز صلاح الدين الأيوبي سوى خطوة واحدة ليعلن انتهاء الخلافة الفاطمية الشيعية إنتهاء رسمياً ، وعودة مصر إلى حظيرة الخلافة العباسية السنية ٥٦٧ = ١١٧١ م ، وذلك على قاعدة أنه نائب عن السلطان نور الدين محمود بمصر (١) . وما زال صلاح الدين مقيماً بالقاهرة حتى استطاع إعلان استقلاله بالبلاد بعد وفاة السلطان نور الدين في مايو سنة ١١٧٤ م ، كما أعلن أنه الوصي على أملاك نور الدين بالشام . ولم تلبث الدولة الأيوبية أن تأسست وحصلت على موافقة الخلافة العباسية (٢) .

وترجع أهمية عصر صلاح الدين لموضوعنا إلى أنه العصر الذي تأسست فيه قواعد النظم الأيوبية ( الادارية والمالية والحربية ) ، وكانت شخصية صلاح الدين أسطورة تغني بها الأيوبيون وأخلافهم بالشرق الأوسط سنين عديدة . غير أن تاريخ الأيوبيين بعد صلاح الدين طفق بالمؤامرات والحروب الداخلية بين أمراء البيت الأيوبي ، إذ قسم صلاح الدين دولته الواسعة في وصية سلطانية سياسية قرأت بدمشق سنة ٥٨٠ د = ١١٨٤ م قبل وفاة صلاح الدين بتسع سنين ، وحلف الأمراء الحاضرون على ما بها بحضرة السلطان صلاح الدين ، وكان من موادها أن تكون سلطنة مصر لذلك الصغير العزيز عثمان تحت وصاية ابن عمه تقي الدين عمر ، وأن تكون الشام للملك الأفضل أكبر أبناء صلاح الدين تحت وصاية عمه العادل ، وأن تكون مدة الوصاية في الحالين ، حتى يبلغ كل من هذين الولدين سن الرشد (٣) .

(١) ابن أبيك : كنز الدرر وجامع الغرر ، ج ٧ ، ورقة ٢٨

(٢) ابن أبي الدم : التاريخ المظفر ، ورقة ٢١٠

(٣) المقرئزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٨٥



وتغيرت هذه الوصية بعض التغيير في حياة صلاح الدين ، ففي سنة ٥٨٢ هـ = ١١٨٦ م تولى مملكة حلب الملك الظاهر بن صلاح الدين بدلا من العادل ، الذى خرج إلى مصر ليكون أتابكا الملك العزيز عثمان ، أما تقي الدين عمر فاستدعاه السلطان صلاح الدين من مصر عندما تنازع مع الأفضل ، وأبقى له ما كان بيده من البلاد وهى حماد والمعرة ومنبج وقلعة نجم فضلا عن ميفارقين وما حولها (١) .

ثم حدث بعد وفاة صلاح الدين نزاع بين ولديه العزيز عثمان سلطان مصر والأفضل ، أفاد منه العادل الذى انحاز تارة إلى جانب الأفضل وتارة أخرى إلى العزيز عثمان .

ولقى العزيز عثمان مصرعه فجأة في نوفمبر سنة ١١٩٨ م . عندما سقط عن ظهر فرسه أثناء خروجه للصيد قرب القاهرة . فتولى حكم الديار المصرية ابنه المنصور وهو صبي لم يتجاوز - حينئذ - العاشرة من عمره ، وذلك بوصاية عمه الأفضل . ولم يستطع الأفضل الموقوف أمام شخصية عمه العادل . إذ حاربه العادل وهزمه في بلبس واستولى على القاهرة ، ثم لم يلبث أن دار على الملك المنصور وعزله بموافقة الأمراء الأيوبيين ، وصار العادل سلطاناً سنة ١٢٠٠ م (٢) .

وبعد عصر السلطان العادل من سنة ١٢٠٠ إلى سنة ١٢١٨ ، وعصر ابنه السلطان الكامل الذى امتد عشرون سنة من سنة ١٢١٨ إلى سنة ١٢٣٨ ، أزهى سنوات التاريخ الأيوبي في مصر والشام بعد عصر صلاح الدين ، سواء بالنسبة لتاريخهم السياسى والجهاد ضد الصليبيين ، أو بالنسبة لنظمهم الادارية والمالية كما سوف يتضح فى الفصول القادمة .

وتولى السلطنة على مصر بعد السلطان الكامل ، ابنه وولى عهده العادل الصغير ، وعمره وقتذاك اثنتى عشرة سنة . وأعقب ذلك منازعات بين أبناء البيت الأيوبي

(١) ابن واصل : مفرج الكروب فى أخبار بنى ايوب . ج ٢ . ص ١٧٨ - ١٨٢

(٢) النويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب . ج ٢٧ . ورقة ١ ؛ أو شامة :

الروضتين فى أخبار الدولتين ، ج ٢ ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩

انتهت بخلع السلطان العادل الصغير ، واعتلاء أخيه الأكبر الصالح أيوب دست السلطنة بناء على طلب الأمراء في يونيه سنة ١٢٤٠ م <sup>(١)</sup> .

وفي عهد السلطان الصالح نجم الدين أيوب ( ١٢٤٠ — ١٢٤٩ ) شيدت منشآت وعمائر رائعة ، وظهرت فئة المماليك البحرية الصالحية الذين وقع عليهم عبء الدفاع عن الديار المصرية في حملة لويس التاسع على مصر وهزيمته في المنصورة ، مما جعلهم يشعرون بأهميتهم ، ويعتسدون بقوتهم خاصة عقب وفاة السلطان الصالح نجم الدين أيوب .

ولما مات الملك الصالح في شعبان سنة ٦٤٧ هـ = نوفمبر ١٢٤٩ م ، أخفت زوجته شجر الدر خبر وفاته ، وأرسلت في استدعاء ابنه وولى عهده الملك المعظم توران شاه من حصن كيفا ، فأسرع لولاية مقاليد البلاد <sup>(٢)</sup> . غير أن سوء سلوكه نحو زوجة أبيه وأمراء المماليك البحرية الصالحية ، كان سببا في قتله في مايو سنة ١٢٥٠ م ، وبمقتله انتهى حكم الأيوبيين في الديار المصرية <sup>(٣)</sup> .

وقعت هذه الأحداث الممتدة من وفاة صلاح الدين إلى مقتل السلطان توران شاه ، وأبناء البيت الأيوبي مشغولون بفتن داخلية دائمة ، أملا في الوصول إلى السلطنة في مصر في بعض الأحيان ، أو الوصول إلى إمارة من الإمارات الشامية أو القرانية أحيانا أخرى . غير أنه مما يدعو للانتباه أنهم لم يهبطوا إلى مستوى القتل والاغتيال بين بعضهم البعض ، بل كان القتل أمرا لم يسمع عنه فيما بينهم سوى مرة واحدة ، وهو حادث قتل الصالح نجم الدين أيوب لأخيه العادل الصغير سنة ٦٤٤ هـ = ١٢٤٦ م <sup>(٤)</sup> ، وقال مؤرخ مشهور معاصر ما نصه :

- (١) النويري ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج ٢٧ ، ورقة ٦٤ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ج ٦ ، ص ٣١٢ — ٣١٣  
(٢) ابن واصل : مفرج الكروب ، ورقة ٣٦٢ ؛ المقرئى : اسلوک لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٢٤٣  
(٣) ابن أبيك : كنز الدرر وجامع الغرر ، ج ٧ ، ورقة ٣١٠ — ٣١٢ ؛ النويري : نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج ٢٧ ، ورقة ٩٥  
(٤) ابن العميد : أخبار الأيوبيين نشره كاهن Cahen في :  
Bulletin d'Etudes Orientales, Tome XV, Années 1955-1957, pp. 154-157

« وهذه مكرمة البيت الأيوبي لم يكن مثلها لأحد من الملوك قبلهم ، فان من كان قبلهم وخصوصاً آل سلجوق ، كان إذا ظفر بأخيه أو ابن عمه الخارج عليه ، لا يبقيه أصلاً ، بل إما أن يوسطه بالسيف أو يخنقه بوتر القوس ، وأحسن أحواله أن يعتقله ويضيق عليه إلى أن يموت كدأً »<sup>(١)</sup> . وشرح ذلك المؤرخ هذه الظاهرة الطبية في عبارة أخرى نصها : « [ كان ] بنو أيوب يتحاربون ويجري بينهم العداوة الشديدة ، ثم يجتمع بعضهم ببعض ، وربما صعد بعضهم إلى قلاع بعض ، ثم يفارقه بعد المقام عنده على حال جميلة ، والعداوة والمنافرة باقيه بخالها »<sup>(٢)</sup> .

وربما كان مرجع ذلك كله أو بعضه إلى حامية قبلية قوية ترجع إلى الأصول الكردية للبيت الأيوبي . بدليل أنهم لم يتخلوا عن نعتهم الكردية ، وظلوا يتخاطبون فيما بينهم باللسان الكردي ، ومن ذلك قول أبي شامة أن العماد الأعفاني تحدث مع صلاح الدين « بالعجمية » سنة ٥٧٧ هـ = ١١٨١ م ، في العفو عن ذلك الامام الذي كان يصلي بالسلطان ، ونجح في تزوير خطه حتى انكشف أمره . وغنا عنه السلطان<sup>(٣)</sup> . وقال سبط ابن الجوزي كذلك أنه عندما انتهت الهدنة بين المسلمين والصليبيين سنة ٦١٤ هـ = ١٢١٧ م ، وأثناء المصاف . تنازع السلطان العادل الكبير وقريبه الملك المعظم فشتمه « العادل بالعجمية »<sup>(٤)</sup> .

يضاف إلى ذلك ما كان بين أبناء البيت الأيوبي من مصاهرات جعلتهم يشعرون دائماً بأنهم أسرة واحدة لا بد لهم من التكتل وسط محيط عربي الأصل ، ومثال ذلك أن السلطان العادل تزوج ابنة الكامل من ابنة أخيه صلاح الدين<sup>(٥)</sup> . وحضر القاضي بهاء الدين بن شداد قاضي حلب إلى مصر سنة ٦٢٦ هـ = ١٢٢٩ م ، ليخطب ابنة الكامل الملك العزيز شمس الدين الملك الظاهر صاحب حلب<sup>(٦)</sup> . وحضر

(١) ابن واصل : مفرج انكروب في اخبار بنى أيوب ، ورقة ٢٢٣ ب .

(٢) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٩

(٣) أبو شامة : الروستين في اخبار اندولتين ، ج ٢ ، ص ٢٦

(٤) سبط ابن الجوزي : مرآة الزمان ، ج ٨ ، ص ٥٨٣

(٥) المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٤٧١

(٦) النويري : نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج ٢٧ ورقة ٣٤

بعد ذلك بسنتين لاحتضارها إلى زوجها<sup>(١)</sup>. وفي سنة ٦٢٩ هـ = ١٢٣١ م تم زواج الملك الناصر صلاح الدين بن الملك المعظم صاحب دمشق من ابنة عمه عاشورا خاتون ابنة السلطان الملك الكامل. وكان لهذه العلاقات العائلية الكردية أثرها في تطور الدولة الأيوبية<sup>(٢)</sup>.

\* ثم إنه لم يكن من بد أن تنفذ الدولة الأيوبية من الخلافة العباسية، فيما اتخذوه من السياسة الداخلية والخارجية لئلا ينشأوا من الأيوبيين نشأوا وارتفعوا في خدمة الزنكيين والسلاجقة، الذين أدركوا أهمية الخلافة فيما أقاموه من دولة مترامية الأطراف، فكان دورهم مزدوجاً، فكل ما جرى من توسع إقليمي اقتصر بانتشار المذهب السني، لذلك دأب صلاح الدين وجميع أبناء البيت الأيوبي على الاعتراف بالسيادة العامة للخلافة العباسية. فبمقدار بداية الأمر، أعلن صلاح الدين الخطبة للخليفة العباسي، وعادت مصر لخوزة العباسيين بعد أن انقطعت الخطبة خلفائهم ٢١٥ سنة. وتقلد صلاح الدين التقاليد وليس الخلفاء من الخليفة العباسي، ورتبه في ذلك سائر سلاطين الأيوبيين. ولذا ظلت العلاقات الثقافية والاجتماعية والبلاطية مستمرة بين بغداد والقاهرة، ومن أظهر الملامح لدولة الأيوبيين<sup>(٣)</sup>.

أما العنصر المصري. فكان له دوره الطبيعي في تطوير الحكم. وأسهم إلى حد كبير في توطيد سلطان الدولة الأيوبية، سواء كان ذلك الفلاح الذي حرث الأرض وزرعها. ثم حصده بمحصوله ودفع ما عليه من التزامات انتهت إلى عدة حرية حازب بها جند الجيش الأيوبي ضد الصليبيين، أم كان أموالاً أنفق منها السلاطين في إنشاء أسوار المدن والمدارس والمنشآت العامة والعمائر. كما اشترك هذا العنصر المصري إلى حد ما... في ولاية الوثائق الحكومية. فالأسعد ابن ممتاى. صاحب كتاب قوانين الدواوين. أصله من نصارى أسيوط بصعيد مصر، وترقى هذا

(١) ابن واصل: مفرج الكروب، ورقة ٢٧٠ ب

(٢) المرجع السابق، ورقة ٢٧٨ - ١. وعن صفات الأكراد انظر: العريشي: الشرق الأوسط والحروب الصليبية، ص ٧١١

(٣) أوضحت رسالة أرسلها صلاح الدين سنة ٥٧٠ هـ = ١١٧٤ م إلى الخليفة العباسي في بغداد، العلاقة بين الخلافة العباسية والسلطنة الأيوبية. انظر: أبو شامة: الروضتين في أخبار الدولتين، ج ١، ص ٢٤٣

الإدارى القدير فى وظائف الأيوبيين حتى أصبح ناظر الدواوين بالديار المصرية ، وكانت له مكانته المرموقة زمن السلطان صلاح الدين وابنه العزيز عثمان<sup>(١)</sup> . أما صاحب صفى الدين بن شكر وزير السلطان العادل ، ثم وزير ابنه السلطان الكامل الذى يعد من أعظم وزراء هذه الدولة . فكان هو الآخر مصرياً صمياً من أهل الريف من بلدة الدميرة وفى الآن إحدى قرى مركز طلخا محافظة الدقهلية<sup>(٢)</sup> . هذا فضلاً عن طائفة من القضاة زمن الأيوبيين الذين كانت غالبيتهم من أهل البلاد .

أما التأثيرات الجغرافية فى تكوين الدولة الأيوبية وتطورها فى مصر . فمن المعروف أن أحوال النيل تؤثر سنوياً فى جميع أركان الحياة فى البلاد تأثيراً بعيداً على مدى العصور ، فموارد الدولة ، سواء كانت أيام الطولونيين أو الأيوبيين — تعتمد على النيل ، والأسعار كلها تختلف بين حين وآخر تبعاً لارتفاعه وانخفاضه<sup>(٣)</sup> . ونورد تلك الظاهرة القاضى الفاضل وزير صلاح الدين الأيوبي . حين قال فى وصف النيل إنه « كذا ما غار على الأرض فغطاها ، وأغار عليها فاستقدها وما تغطاها ، فما يوجد بمصر قاطع طريق سواء ، ولا مرغوب مرشوب إلا إياه »<sup>(٤)</sup> .

ومع أن أهمية أحوال الرى لا تختلف أخبارها فى مصر / كغرك على مدى العصور ، فقد وصفها فى العصر الأيوبي كاتب إدارى معاصر مشهور — وقتئذ — هو ابن ممتى إذ قال « وأكثر الحاجان والترع والجسور بالوجه البحرى ، فإما الوجه القبلى فإنها قليلة فيه ، وقد ذهبت معالمها ، ودرست رسومها ، ولما لم يمكن الاطاحة بجميع ذلك ، اعتصر على السلطانى منه ، الذى يتضمنه حساب المستخدمين مثل الشرقية والغربية ، وعلى المشهور فيه مثل البحيرة والنيوم » ثم سرد على القارىء الحاجان والترع والجسور فى صفحات طوال من كتابه<sup>(٥)</sup> .

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ١٦٠ .

(٢) انويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب ، ج ٢٧ ورقة ٢٧ .

(٣) Encyclopedia of Islam, Vol. II, p. 16. Art Egypt.

(٤) المقرئى : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٦٤ ، السيوطى : حسن المحاضرة ،

ج ٢ ، ص ٢١٤

(٥) ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٠٦ — ٢٣٢

واشتهرت مصر منذ القدم بثروتها الاقتصادية الواسعة التي جرت بحرى الأمثال القديمة والمتوسطة والحديثة ، ومنها قول البغدادى المعاصر للأيوبيين الأوائل « إن أرض مصر من البلاد العجيبة الآثار الغربية الأخبار »<sup>(١)</sup> .

يضاف إلى ذلك تأثير موقع مصر الجغرافى فى التجارة الدولية ، إذ استمرت مصر منذ العصور القديمة ، سوقاً هاماً للتبادل التجارى بين إفريقية وآسيا وبلاد البحر المتوسط<sup>(٢)</sup> . وسوف يتضح فيما يلى مدى ما حصلت عليه الدولة الأيوبية من أموال المكوس التجارية فى البر والبحر والنهر . إذ امتلأت الثغور المصرية البحرية منها والنهرية بنشاط تجارى ، فوصف ابن جبير ثغر الاسكندرية زمن صلاح الدين ، بأنه أعظم الثغور قدراً لشهرة منارته العجيبة التى كانت وقتذاك ترشد السفن التجارية والمسافرين إلى الاسكندرية على مدى سبعين ميلاً<sup>(٣)</sup> . وذكر ابن جبير أيضاً . أنه عندما دخل مدينة قوص وجدها حافلة بالأسواق مزدهمة بالناس « لكثرة العبادر والوارد من الحجاج والتجار الثمينين والمهندسين . وتجار أرض الحبشة »<sup>(٤)</sup> . أما ابن سعيد الأندلسى الذى زار مصر لأول مرة سنة ٦٣٩ هـ ١٢٤١ م فى السنة الثانية من سلاطنة الملك الصالح نجم الدين أيوب . فتعجب من كثرة المراكب على ساحل النيل عند القسطنطينية . ومن اشتغال الناس بالصفقات التجارية ، حتى اعترف صراحة . بأنه لم يشاهد مثل هذا النشاط التجارى فى أى ساحل آخر<sup>(٥)</sup> .

وخلاصة القول أن الدولة الأيوبية لم تفت مصر على فراغ ، وإنما صادفت بها جذوراً تاريخية ومؤثرات جغرافية لا يستطيع الباحث الحديث أن يحيد عنها .

(١) البغدادى : الافادة والاعتبار فى الامور المشاهدة واحداث المعاينة بارض مصر ، ص ١٧

(٢) Encyclopedio of Islam, Vol. II, p. 16. Art. Egypt,

(٣) ابن جبير : رحلة ابن جبير ، ص ٩

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٦ - ٣٧

(٥) ابن سعيد : المغرب فى حلى المغرب ، ص ٧

مضائق الإقطاع النافهم، واللبقوس، والزرك  
بسم صلاح الدين مصر، إلى إقطاع

أداة النظر في التوزيع الإقطاعي  
 منه صلاح الدين  
 منه صلاح الدين  
 أداة التوزيع الإقطاعي  
 الإقطاع الأيوبي  
 قتلقات السنة الأيوبي رسم الدار الكبير

خصائص الإقطاع الفاطمي والسلجوقي والزنكي - تقسيم صلاح الدين مضر الى أقطاعات - إعادة النظر في التوزيع الإقطاعي زمن صلاح الدين - وصية صلاح الدين - إعادة التوزيع الإقطاعي زمن العادلي الكبير - أقطاعات أنبئت الأيوبي في عهد الكامل - الإقطاع الأيوبي زمن الصالح نجم الدين أيوب - مصطلح 'الإقطاع الأيوبي' - العبدة - تحميل الأموال الخراجية والرسوم الإقطاعية - الخدمات الإقطاعية زمن الأيوبيين - زيادة الخدمة الحربية بزيادة الإقطاع - بشرة الإقطاع في جهات مختلفة - نظام الانتقال الإقطاعي - التوزيعات الإقطاعية الأيوبية - دوان الحيش - وجوه انقراض الإقطاعي في التنظيم الأيوبي .

سارت النظم المالية الفاطمية على قاعدة التعامل النقدي من حيث الإيرادات والمصروفات العامة والخاصة ، فجمعت معظم الضرائب الخراجية وغيرها من الضرائب السنوية نقداً ، كما جمعت المكوس الشهرية واليومية حسب هذه القاعدة في معظم الأحوال .

ولجأت الدولة الفاطمية إلى نوع من الاقطاع في الأحوال الاستثنائية مثل تخصيص إقطاعات من الأراضي الزراعية لأمر من الأمراء ، أو وزير من الوزراء ، أو قائد من القادة العسكريين<sup>(١)</sup> . وكان شأن الدولة الفاطمية في ذلك شأن جميع الدول الإسلامية ما عدا الدولة السلجوقية ذات النخبة الحربية العامة ، إذ تطلبت تلك الصفة منذ أواسط هذه الدولة وكثرة انغماسها في الحروب ، أن ينتقل التنظيم المالي فيها انتقالاً حتمياً من نظام الرواب والمهايا والأعطية النقدية إلى نظام المكافأة والتعامل العام على قاعدة إقطاعية . والدليل على ذلك ما ذكره العبد الأعفاني في وصف ما حدث في الدولة السلجوقية زمن السلطان ملكشاه ونعمه : « وكانت



العادة جارية بحماية الأموال من البلاد وحرفها إلى الأجناد ، ولم يكن لأحد من قبل إقطاع ، فرأى [ الوزير ] نظام الملك أن الأموال لا تنصل من البلاد لاختلالها ، ولا يصح منها ارتفاع لاعتلالها ، ففرقها على الأجناد إقطاعا ، وجعلها لهم حصلا وارتفاعا ، فتوافرت دواعيهم على عمارتها . وعادت في أقصر مدة إلى أحسن حالة من جايئها » (١) . وشرح المقرئ ذلك الانتقال بقوله إن نظام الملك « رأى أن يسلم إلى كل مقطع قرية أو أكثر أو أقل على قدر إقطاعه . لأنه رأى أن في تسليم الأراضي إلى المقطعين عمارتها لاعتناء مقطعيها بدمرها بخلاف ما إذا شمل جميع أعمال المملكة ديوان واحد ، فإن الشرى يتسع ويدخل الخلل في البلاد » (٢) .

وتملك آق سنقر الملقب بقسيم الدولة والد عماد الدين زنكي على إقطاع ضخم في الدولة السلجوقية بصفته من كبار القادة العسكريين في الدولة السلجوقية ، إذ اشتمل إقطاعه على حاب وحماد وننبيج واللاذقية وأعمالها . ولما أسس عماد الدين زنكي دولته ذات العاصمتين حاب والموصل وأورغل في حروبه ضد الأمراء المسلمين والصليبيين . لجأ هو كذلك إلى تعميم نظام الإقطاع (٣) . ودرج على ذلك ابنه نور الدين محمود . فكان إقطاع شيركوه شاملا لمدينة حمص وأعمالها على الأقل . كما اشتمل إقطاع نجم الدين أيوب على دمشق وغيرها . واشتمل إقطاع صلاح الدين على بعض جهات حاب وكفر طاب . وكل ذلك مقابل الخدمات العسكرية في الدولة النورية (٤) .

ولذا كان من الطبيعي أن يعمل صلاح الدين منذ صغره في يده السلطة في مصر ، على تطبيق ما شاهده وعاش فيه من تعميم الإقطاع في الدولة النورية . وساد مصر زمن صلاح الدين وخلفائه من السلاطين الأيوبيين نوعان من الإقطاع .

(١) عماد الدين الأصفهاني : تاريخ دولة آل سلجوق . ص ٥٥

(٢) المقرئ : المواعظ والاعتبار : ج ١ ، ص ٩٥

(٣) طرخان : الإقطاع الإسلامي ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، مجلد ٦ سنة ١٩٥٧ ، ص ٧٥

(٤) الحنبلي : شفاء القلوب في منساقب بني أيوب ، ورقة ٦ ب - ٧ ، ابن الأثير : التاريخ الباهر ، ص ١٢٠ ، أبو شامة : كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ، ج ١ ، ص ١٠٠ ، ص ١٢٩ - ١٣٠



السيف

الاقطاع الادارى الذى اختص به الأمراء من الأسرة الأيوبية الحاكمة وكبار  
الأمراء والمؤلفين ، وانفقت هذه الاقطاعات عادة مع وحدة إقليمية إدارية . أما  
النوع الثانى فهو الاقطاع الحربى الذى لا يختلف فى أصوله وتوابعه ومظاهره  
عن الاقطاعات الساجوقية ، إذ اقترنت بما يؤديه المقطع من خدمات حربية . وخضع  
لسيطرة الحكومة المركزية . ولم يكن وراثيا ومن النادر أن يبذل مدى الخياء<sup>(١)</sup> .  
وأصبحت الديار المصرية مقسمة إلى إقطاعات ، للساجقان وإقطاعات لأبناء البيت  
الأيوبي . وإقطاعات لأمراء الأجناد . هذا فضلا عن إقطاعات العربان . ونستطيع أن  
نتتبع هذه الأنواع كلها بدراسة التطور التاريخى لنظام الاقطاع الأيوبي ثم الدراسة  
التفصيلية لإد اعتبار الاقطاع موردا أساسيا من موارد الدولة الأيوبية فى مصر .

إقطاع الساجقان  
إقطاع الأجناد  
إقطاع العربان  
إقطاع الأيوبيين  
إقطاع الأمراء

فمن المعروف أنه عندما قدم نجم الدين أيوب إلى مصر ( ٥٦٥ هـ = ١١٧٠ م )  
أقطعه ابنه صلاح الدين إقطاعا اشتمل على الاسكندرية والبحيرة<sup>(٢)</sup> . وجعل  
أخيه شمس الدولة تورانشاه إقطاعا آخر اشتمل على قوص وأسيوط وعين شمس  
وكانت عبرة ذلك الاقطاع فى ذلك السنة ٢٦٦ ألف دينار<sup>(٣)</sup> . منها عبرة إقطاع قوص  
وحده ١٠٠ ألف دينار<sup>(٤)</sup> . والراجح أن صلاح الدين أقطع وتلك سائر أخوته  
وأبناء عموته من أبناء البيت الأيوبي إقطاعات مناسبة . وفى السنة التالية ( ٥٦٦ هـ =  
١١٧١ م ) أضاف صلاح الدين إلى إقطاع أخيه تورانشاه مدينة بوش وأعمال  
الجيزة وسمنود وغيرها<sup>(٥)</sup> . وأقطعه كذلك ما سوف يفتحها الله على يد تورانشاه  
من البلاد على قول المصطلح فى ذلك العصر<sup>(٦)</sup> . كما أقطع صلاح الدين أخاه بورى  
إقليم الفيوم بعد ذلك وعبرته ١٠٠٤٦ ديناراً<sup>(٧)</sup> .

- (١) العربى : الاقطاع فى الشرق الأوسط - تحقيقات كلية الآداب بجامعة عين  
شمس . العدد الرابع يناير ١٩٥٧ ، ص ١٤٢  
(٢) المقرئى : المواقف والاعتبار ، ج ٢ : ص ٤١٢  
(٣) الذويرى : نهاية الارب فى فنون الادب ، ج ٢٦ . ورقة ١٠٩ ، أبو شامة :  
الروستين فى أخبار الدولتين : ج ١ : ص ١٨٤  
(٤) الحنبلى : شفاء القلوب فى مناقب بنى أيوب ، ورقة ١٢ ب .  
(٥) أبو شامة : الروستين فى أخبار الدولتين : ج ١ : ص ١٩٢  
(٦) طرخان : الاقطاع فى الدولة الإسلامية : رسالة لم تشر ، ص ٩٩  
(٧) أبو صالح الأرمنى : تاريخ الشيخ أبى صالح الأرمنى : ص ٨٩

ومن الطبيعي بعد توزيع الإقطاعات بين أبناء البيت الأيوبي أن يعهد صلاح الدين إلى توزيع إقطاعات أخرى بين قادة الجيش النوري . وهو لا يزال تابعاً للدولة النورية . ومن الدليل على ذلك أن الأمير خالد بن القيسراني خال نور الدين جاء إلى مصر سنة ٥٦٩ هـ = ١١٧٤ م لحاسبة صلاح الدين على ما قام به ، وذلك بعد أن أخذت الخليفة تساور نور الدين من حقيقة المطامع الأيوبية . ففرض صلاح الدين على القيسراني « الأجناد ومبالغ إقطاعاتهم وجامعاتهم ورواتب نفقاتهم » ، بما يدل على أن صلاح الدين نظم النظام الإقطاعي الحربي في مصر منذ أوائل أيامه فصاعداً<sup>(١)</sup> . واستمرت مرحلة جديدة في توزيع الإقطاعات ، عندما قام صلاح الدين سنة ٥٧٧ هـ = ١١٧٦ م بعملية الروك العلاحي وإعادة مسح الأراضي الزراعية وتوزيعها<sup>(٢)</sup> .

واحتاج صلاح الدين سنة ٥٧٧ هـ = ١١٨١ م . إلى إعادة النظر في التوزيع الإقطاعي العام . وقام بتلك العملية قياماً وحسنه القاضي الناضل في متجدداته لشهر رجب من تلك السنة بقوله : « استمر انتصاب السلطان صلاح الدين في هذه السنة في أمور الإقطاعات ومعرفة غيرها ، والنقص منها والزيادة فيها . وإثبات المحروم وزيادة المشكور »<sup>(٣)</sup> . كذلك استولى صلاح الدين — وهو بمعدد ترتيب الإقطاعات في تلك السنة — على إقطاعات العربان . وعوض بها مقطعى النجوم ، وصارت النجوم كلها إقطاعاً للسلطان<sup>(٤)</sup> . ولم يمتض على ذلك التنظيم الإقطاعي سنتان . حتى جعل صلاح الدين إقليم النجوم إقطاعاً لابن أخيه تقي الدين عمر<sup>(٥)</sup> ، فأصبح إقطاعه يشتمل على البحيرة وعبرتها ٤٠ ألف دينار ، والنجوم وعبرتها ٣٠٠ ألف دينار . وقاى وقايات وبوش وعبرتها ٧٠ ألف دينار . وفوه والمزاحتين وعبرتهما ٤٠ ألف دينار ، وحوف رمسيس وعبرته ٣٠ ألف دينار . والاسكندرية

(١) أبو شامة : كتاب الروضتين في أخبار الدولتين . ج ١ . ص ٢١٩ : ابن واصل : مفرج الكروب . ج ١ . ص ٢٥٧ - ٢٥٨ : المقرئ : اسلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ . ص ٥٢

(٢) انظر الفصل الثالث .

(٣) المقرئ : المواعظ والاعتبار . ج ١ . ص ٨٦ - ٨٧

(٤) المقرئ : اسلوك لمعرفة دول الملوك . ج ١ . ص ٧٢

(٥) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ٢ . ص ١٥٢ : المقرئ : انواع

والاعتبار ، ج ٢ . ص ٢٦٤ - ٢٦٥

الرد  
الصلاح  
العام  
العام  
العام  
العام

وعبرتها ١٥٠٠ دينار في الشهر ، ثم اشتمل إقطاعه على سمود والوحدات عوضاً عن بوش وعبرتها ٦٠ ألف دينار<sup>(١)</sup> .

ويظهر أن صلاح الدين رأى ضرورة تكرار عملية إعادة النظر في التوزيع الإقطاعي سنة ٥٨١ هـ = ١١٨٥ م فقال العاد الاصغاني في حوادث تلك السنة ما نصه : « وشرع السلطان في إقطاع البلاد ، والتوقيع بها على الأجناد »<sup>(٢)</sup> . وهكذا كانت أحوال البلاد المصرية حتى أواخر أيام صلاح الدين .

وامتد التنظيم الإقطاعي زمن صلاح الدين إلى القبائل العربية . ومن أهم الإقطاعات ما أقطعه صلاح الدين لقبيلة ثعلبة من إقطاعات من الأراضي التي كانت تحت أيدي قبيلة جذام . وكان لسائر القبائل العربية إقطاعات متفرقة في الديار المصرية<sup>(٣)</sup> . وقصد صلاح الدين من إقطاعهم هذه الإقطاعات ، المحافظة على الأمن ، والاستقرار معه في الجهاد . ولكنهم طالما خانوا صلاح الدين ، وحدثوا الغلل إلى بلاد الفرنج ، مما جعل صلاح الدين يصدر أمره في المحرم من سنة ٥٧٧ هـ = ١١٨١ م بمصادرة مستغلات<sup>(٤)</sup> العربان بالشرقة ، وأن ينتقلوا إلى إقليم البحيرة ، ومصادرة إقطاع جذام و ثعلبة<sup>(٥)</sup> . بل أكثر من ذلك صادر السلطان صلاح الدين في نفس تلك السنة ثلث إقطاعات العربان عموماً<sup>(٦)</sup> .

ولما عزم صلاح الدين على تقسيم دولته بين أولاده وأهل بيته جعل تقسيمه إقطاعياً . ويؤيد ذلك تفصيل حديث جرى بين السلطان صلاح الدين والأمير علم الدين سليمان بن جندر ، وبما في طريق عودتهما من مدينة حران سنة ١١٨٦ م ، وذلك بعد أن صار معلوماً أن السلطان صلاح الدين كتب وصيته لكل واحد من أولاده بشيء من البلاد ، إذ قال له سليمان بن جندر : « بأي رأى كنت تظن أنك

(١) المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك : ج ١ . ص ٩١ . حشوية ٣

(٢) أبو شامة : الروضتين في أخبار الدولتين . ج ٢ . ص ٦٢

(٣) المقرئى : البيان والاعراب عما بأرض مصر من الأعراب . ص ٢٢ - ٢٧

(٤) جميع المستغل وهو كل ما أغل من أرض أو عقار أو حنوت أو سوق ،

المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك : ج ١ ، ص ٧١ حشوية ٤

(٥) المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك : ج ١ ، ص ٧١

(٦) المرجع السابق : ج ١ ، ص ٧٢

مصادر  
١. إقطاع الرعايا  
٢. مصادرة  
٣. إقطاع جزام  
للأخمينان

تقسيم الدول

٥٨٢ هـ

تمضى إلى الصيد فلا يخالفون ! بالله ما تستحيى يكون الطائر أهدى منك إلى المصلحة ، قال [ صلاح الدين ] وكيف ذلك وهو يفتح . قال إذا أراد الطائر أن يعمل عشاً لفراخه . قصد أعلى الشجر ليحمى فراخه ، وأنت سلمت الحصون إلى أهلك وجعلت أولادك على الأرض » (١) .

وعمل صلاح الدين بنصيحة ابن جندر بأن أعطى سنة ٥٨٢ هـ = ١١٨٦ م ، مصر لولده العزيز عثمان . والشام لولده الأفضل . وحلب لولده الظاهر . وأعطى أخاه العادل إقطاعات كثيرة بمصر . وجعله أتابكا للباك العزيز . وأعطى لابن أخيه تقي الدين حماد والمهرة ومنبج وأضاف إليه مياثرتين (٢) .

وكان للعادل أخى صلاح الدين دور كبير في تطور الاقطاع الحربى في الدولة الأيوبية ، وتفصيل ذلك أن النزاع الذى دب بين أبناء صلاح الدين بعد وفاته ، لم يلبث أن امتد إلى الطوائف والأحزاب الحربية المختلفة . إذ أظهر العزيز عثمان في مصر ، ميلاً واضحاً إلى الأمراء الصلاحية من باب التكريم لذكرى أبيه صلاح الدين فأغضب بذلك طائفة الأمراء الأسدية ، أمراء شيركوه عم أبيه ، ولما كانت سياسة العادل مبنية على قاعدة التدخل في شئون أبناء صلاح الدين ، سواء في مصر أو الشام فإنه أرسل إلى الأسدية يعدم أوعود والاقطاعات الكبيرة إذا ظلوا على موقفهم من العزيز عثمان . فلما صارت الأتابكية للعادل أخذ في تنفيذ وعوده ، بأن أقطع الأسدية الاقطاعات الوافرة ، وكان ذلك سنة ٥٩٢ هـ = ١١٩٥ م (٣) . ثم صارت السلطنة للعادل سنة ٥٩٦ هـ = ١٢٠٠ م ، واستدعى العادل لولده الكامل فجعله نائباً عنه في الديار المصرية ، وجعل الشرقية وأعمالها أقطاعاً له (٤) .

وحرص السلطان العادل على أن يكون أولاده دون غيرهم ، أحزاب الاقطاعات الكبرى في مصر ، إذ أقطع ولده الملك الفائز إبراهيم الأعمال القوصية ، وأقطع ولده

- (١) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج ١١ ، ص ٢١٢ ؛ ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ٢ ، ١٨٣ ؛ ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ج ٦ ، ص ١٧١ - ١٧٢ .  
(٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ٦ ، ص ١٠٣ . وذكر ابن تغرى بردى هنا أن ذلك التقسيم حدث بناء على رأى القاضي الأفضل وليس ابن جندر .  
(٣) طرخان : الاقطاع في الدولة الإسلامية ، رسالة لم تنشر . ص ١٠٨ .  
(٤) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ١٥٢ .

المالك المفضل قطب الدين الأعمال الفيرومية وهما أكبر الاقطاعات (١). وفي نفس تلك السنة أعاد العادل النظر في أحوال الاقطاع كما فعل صلاح الدين قبله مرات متعددة فأنفذ المظفرين إلى إقطاعاتهم (٢)، وأقطع جماعة من الأمراء الاقطاعات المحولة التي أخليت لانصراف أمرائها عن الخدمة (٣)، وغير في أعداد المعسكر المطلوب من كل إقطاع، وحاسب المظفرين عما تحت أيديهم « فتغيرت لذلك نياتهم » (٤).

وتشبه (السلطان العادل) بأخيه صلاح الدين أيضاً في تقسيم دولته قبل وفاته. وفي اهتمامه بأبنائه دون غيرهم من أبناء البيت الأيوبي « فأعطى ابنه الأكبر وهو المعظم عيسى مملكة دمشق » وأعطى المعظم موسى مملكة بلاد الشام، والمالك الكامل مملكة الديار المصرية. وإقام هؤلاء جميعاً في ممالكهم على حين أخذ ينتقل من مملكة إلى أخرى وممارت « العبادة في كل المالك عليه » (٥).

وسار السلطان الكامل بعد أبيه العادل على سنة إيفاد أبنائه البيت الأيوبي بالاقطاعات الكبرى، فعندما وفد المالك المظفر من حماه ليترجم خدماته الخيرية إلى السلطان الكامل في المنصورة أثناء المصافى ضد الصليبيين، منحه الكامل نظير ذلك إقطاعاً آخر في مصر (٦). وحوالي ذلك الوقت سنة ٦١٩ هـ - ١٢٢٢ م أقطع السلطان الكامل، أخاه المالك المفضل قطب الدين إقليم القيوم إقطاعاً، وتوفي ذلك الأمير في إقطاعه، فأنتع السلطان الكامل بهذا الإقليم على الأمير نجر الدين عثمان بن قزل أستاذ الدار سنة ٦٢٠ هـ - ١٢٢٣ م « بجميع ما فيه من الخواص والأقصاب والأبقار والعدد والآلات » (٧). كما أقطع السلطان الكامل سنة ٦٢٥ هـ - ١٢٢٨ م، ابن أخيه الجواد مظفر الدين يونس بن مودود بن العادل إقليم البحيرة من ديار

- (١) التوبرى : نهاية الأرب في فنون الأدب - ج ٢٧ ورقة ١٦
- (٢) أبو شامة : ابروشتين في أخبار الدولتين ، ج ٢ ، ص ٢٢٧
- (٣) التوبرى : نهاية الأرب في فنون الأدب - ج ٢٧ ورقة ٤
- (٤) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج ١٢ ، ص ٦٥
- (٥) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ٦ ، ص ٢٢٧
- (٦) التوبرى : نهاية الأرب في فنون الأدب - ج ٢٧ ، ورقة ٢٤
- (٧) ابن العميد : أخبار الأيوبيين في :

مصر ، وكان قد رباه بعد موت أبيه<sup>(١)</sup> ، وذكر ابن واصل أن إقطاعه كان أعمال الجزيرة<sup>(٢)</sup> .

وما أن نصل إلى عهد السلطان الصالح نجم الدين أيوب حتى يكون نظام الإقطاع الأيوبي قد نضج نضوجاً تاماً ، واستقرت أركانه ، فأقطع السلطان الصالح سنة ٦٤٥ هـ = ١٢٤٧ م عمه الملك العزيز بن الملك العادل إقطاعاً في مصر نظير تقديمه ١٥٠ فارساً<sup>(٣)</sup> . وبعد ذلك بسنتين وفد إلى مصر من الكرك الملك الظاهر شادى ، والملك الأنجد ابنا الملك الناصر داود ، وسلما إليه الكرك بغير رضا أبيهما الناصر ، فأنعم السلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب ، على الظاهر شادى بإقطاع في مصر مداه ٢٠٠ فارس ، بجانب أموال وهدايا منحها أبيه ، كما أعطى أخاه الأنجد أخميم وإقطاعاً آخر برسم ١٥٠ فارساً<sup>(٤)</sup> . وأفرد السلطان الصالح أيضاً للخوارزمية إقطاعات وافرة نظير خدماتهم الحربية<sup>(٥)</sup> ، هذا فضلاً عما أقطعه لمالكيه الأتراك الذين أراد أن يكافئهم لثباتهم في خدمته حين فارقته الناس وخذلوهم ، فكلما أخذ إقطاعاً من أمير أعطاه لمملوك من مالكيه وقدمه حتى أصبح أكثر الأمراء مالكيه<sup>(٦)</sup> . ولم ينس السلطان الصالح نجم الدين أيوب أن يوصي ولده تورانشاه بزيادة إقطاعات مالكيه البحرية الصالحية ، في وصيته المشهورة التي أوردها النويرى ومنها ما نصه : « وزيد ( كذا ) في إقطاعهم ، وزيد كل أمير ما معه من العدة عشرين فارس ( كذا ) ، وأنتق الأموال ، وطيب قلوب الرجال بحبوك وتنازل غرضك »<sup>(٧)</sup> .

١ المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك . ج ١ : ص ٢٢٦

٢ ابن واصل : مفرج الكروب ، ورقة ٢٥١ ب

٣ المرجع السابق ، ورقة ١٢٧٤ ؛ سبط بن الجوزى : مرآة الزمان في تاريخ

الأميان . ج ٨ ، ص ٧٦٦

٤ ابن واصل : مفرج الكروب ، ورقة ٣٥٨ ب ؛ ابن تغرى بردى : النجوم

الزاهرة : ج ٦ : ص ٣٦٢

٥ ابن واصل : مفرج الكروب ، ورقة ٣٢٢ ب .

٦ المرجع السابق ، ورقة ٣٢٩ ب - ٣٤٠ ، ٣٥٩ ؛ المقريزى : السلوك

لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٣٠٠

٧ النويرى : نهاية الأرب في فنون الأدب : ج ٢٧ ورقة ٩٠

الصالح بن الملك  
ابن الملك

وكان الاقطاع الأيوبي مورداً من موارد الدولة، إذ جرت العادة في جميع تلك الاقطاعات الأيوبية بأنواعها، أن يمنح الاقطاع مقدراً بما يغله من نقد ومحصول وفقاً لعبئته، والعبرة هي معدل ما يغله الاقطاع، وكانت الوحدة النقدية في ذلك هي ما يسمى باسم الدينار الجبشي لا الدينار العام<sup>(١)</sup>. وسواء كان الاقطاع تابعاً للسلطان أو لأحد أبناء البيت الأيوبي أو لأمير من أمراء الأجناد، كان المقطع يقوم بتحميل ما يغله الاقطاع من الأموال الخراجية، وما يتبعها من أموال الزكاة والجواري والحلالى<sup>(٢)</sup>. هذا فضلاً عن رسوم كثيرة يجمعها المقطع في إقطاعه بالإضافة إلى المقرر على الأراضي من خراج، وذلك للاتفاق منها على أمور تتعلق بالانقطاع أو بعض الوضائف<sup>(٣)</sup>.

و يدخل في قائمة تلك الرسوم، رسم الأجران ورسم الحصاد ورسم القلقاس ورسم استخراج النحاس بأعماله جسور القنوات<sup>(٤)</sup>، ثم رسم شد الأحباس للمشرف على أوقاف القرية<sup>(٥)</sup>، ورسم الخفارة لجماعات البدو المحيطين بالقرى، ثم رسم<sup>(٦)</sup>. هذا فضلاً عن مقرر حارس النهر، وكان هذا الحارس يسمى (خولى البحر) إشارته إلى قيامه بصيانة شواطئ الأنهار والترع، وكانت العادة أن يؤدي سكان القرية له مقرراً تراوح بين أردب وأردبين من القمح<sup>(٧)</sup>. يضاف إلى ذلك مقرر الجسور الذى أُنقذ منه المقطعون في إقامة الجسور البلدية الخاصة النفع بتأجيلهم<sup>(٨)</sup>.

- (١) العربي: الاقطاع في الشرق الأوسط، ص ١٤٤. وعن الدينار الجبشي انظر ما يلي ص ٦٤  
(٢) العربي: المرجع السابق، ص ١٤٤ - ١٤٥  
(٣) المرجع السابق، ص ١٤٤ - ١٤٥

- Cahen : Le Régime des Impôts dans Le Fayyûm Ayyûbide, Arabica, III, 1956, pp. 17-18  
(٤) النابلسي: تاريخ الفيوم وبلاده، ص ٥٩، ٦٧، ٧٣  
(٥) المرجع السابق، ص ٦٢، ٧٧، ٨٩، ١٠٩، ١٤٠  
(٦) النابلسي: تاريخ الفيوم وبلاده، ص ٨٥، ٨٩، ٩٧

Cahen : op. cit. p. 19.

- (٧) كان مقرراً لخولى البحر على كل من قريتي دسيا ودموشيه باقليم الفيوم ضمن الأيوبيين أردب واحد من القمح، وعلى قرية دغدنو أردبان. انظر النابلسي: تاريخ الفيوم وبلاده، ص ٩٢، ٩٥ - ٩٦، ٩٨  
(٨) ابن ممتنى: قوانين الدولتين، ص ٢٣٢

أما رسم الأتبان فكان يقسم إلى ثلاثة أقسام ، قسم للديوان ، وقسم للمقطع وقسم للمزارع ، وأداه المزارع الأيوبي نوعاً إلا إذا رغب في دفعه نقداً على قاعدة ٤٤ دينار لكل مائة حمل زمن ابن مماتي (١) . وهناك رسم آخر إسمه المقرر على القروج (أي الدجاج) ، وكان يقسم كذلك إلى ثلاثة أقسام ، دجاج للدولة ودجاج للمقطع وفائض يسمى أتعاب التربة (أجرة التربة) وهو الثالث الأخير ، وكثيراً ما أخذ المقطعون أكثر من نصيبهم المقرر كما ذكر النابلسي (٢) . أما الرسم المسمى باسم رسم المستخدمين فيبدو أنه كان يدفع نوعاً أو نقداً برسم موظفي الدولة أو السلطان (٣) .

غير أن الدولة الأيوبية ظلت تحمي الفلاحين من ساداتهم الاقطاعيين : وتحدد الإيجارات والجبایات التي يدفعها الفلاح لسيده الاقطاعي ، ولذلك كان السادة الاقطاعيون في العصر الأيوبي في نعمة محدودة (٤) .

أما الخدمات الاقطاعية زمن الأيوبيين . فمن المعروف أن المقطع الأيوبي أدى من حصيلة الأموال التي قام بجبايتها ، ما هو مفروض على اقطاعه من التزامات للدولة ، مثل أداء ضرائب الزكاة والجوالى وبعض الرسوم ونصيبها في الأتبان والقراريح (٥) .

أما الخدمات المدنية التي كان يؤديها المقطع في اقطاعه ، فهي المحافظة على شئون الأمن في الاقطاع ، والاهتمام بالزراعة ، وصيانة الجسور السالف ذكرها ، وامداد الفلاحين بالتقوى ، وذلك فضلاً عن اقتناء العدد المقرر عليه من الجند ، وتخصيص جزء من اقطاعه لكل منهم ، سواء أكان ذلك في صورة اقطاع صغير أو مرتب . ويوضح واجبات المقطع الأيوبي في اقطاعه نص توقيع أورده القلقشنري في صبح الأعشى بولاية ناحية واقطاع بلادها لأمير من الأمراء الأيوبيين

(١) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٤٤

(٢) النابلسي : تاريخ الفيوم وبلاده ، ص ٨٤

Cahen : op. cit. p. 22.

(٣) النابلسي : تاريخ الفيوم وبلاده ، ص ٨٣ ، ١٢٩ ، ١٣٦

(٤) Poliak : The Ayyubid Feudalism, p. 430.

(٥) العربي : الاقطاع في الشرق الأوسط ، ص ١٤٥



نظير خدمات حرية أداها المقطع نفسه وقبله جده وأبوه للبيت الأيوبي ، وبإلا حظ أن التوقيع أكد على المقطع ضرورة اتباع العدل والأمر بالمعروف ، وصون الاقطاع مما هنالك من وسائل الصيانة المنتشرة وقتذاك ، وفي ذلك دلالة أيضا على أن المقطع كان صاحب السلطة القضائية ، فضلا عما كان له من سلطات إدارية ومالية في إدارة اقطاعه (١) .

ودأب الولاة المقطعون على ارسال التقارير المتتالية إلى السلطان الأيوبي ليخبروه بأحوال اقطاعاتهم ، ومثال ذلك ما أورده النويري من تقرير أرسله الأمير سيف الدين سنقر الدوادر العادلي ، متولى الأعمال القوصية ، إلى السلطان الكامل شمل حوادث حريق مدينة قوص في سنة ٦١٧ هـ - ١٢٢٠ م ، الذي عدم فيه للتجار ما يقرب قيمته من ٥٠٠ ألف دينار (٢) .

والخدمة الهامة الأساسية التي كان يؤديها المقطع الأيوبي ، هي قيامه بتأدية خدمات بحرية ، وتقديم عدد من الجند إلى الجيش السلطاني زمن الحرب كأملي العدة ، إذ تعهد كل مقطع بأن يكون معه عند خروجه للحرب عدد معين من الفرسان ، واعتاد السلاطين الأيوبيون حرمان المقطع من اقطاعه عند اخلائه بهذا الشرط ، فأورد المقرئ في حوادث سنة ٥٧٣ هـ - ١١٧٧ م ، أن صلاح الدين قطع أخباز جماعة من الأكراد لأجل أنهم كانوا السبب في هزيمة الجيش الصلاحى في وقعة الرملة عند نهر تل أصفية أمام الجيش الصليبي بقيادة أرناط صاحب الكرك (٣) . وفي سنة ٥٨٧ هـ - ١١٩١ م عند محنة عكا قطع صلاح الدين اقطاعات جماعة من أمراء الأجناد الماربيين (٤) .

وسار العزيز عثمان على ماسار عليه أبوه صلاح الدين تجاه المقطعين المتخلفين منهم في تقديم الخدمات الحربية عن اقطاعاتهم ، ومثال ذلك ما فعله العزيز عثمان حين أخذ اقطاعات الأمراء الذين أقاموا في الشام (٥) ، واقطاع جماعة آخرين أخذوا بواجباتهم

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ٣٣ - ٣٤

(٢) النويري : نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج ٢٧ ورقة ٢١ - ٢٢

(٣) المقرئ : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٦٤ - ٦٥

(٤) انعماد : الفتح القسبي في الفتح القدسي ، ص ٣٥١ - ٣٥٣

(٥) المرجع السابق ، ص ٤٥٧

هم الفقيه الكمال الكردي والأمراء الجناح وعلكان ومجد الدين الفقيه وصهره عز الدين (١).

ومن المعروف أن هذه الخدمات الحربية الاقطاعية كانت تزيد بزيادة الاقطاع ، فاذا أعطى السلطان إقطاعاً جديداً لأحد المقطعين ، كان على المقطع تقديم عدد أكبر من الجند إلى الجيش السلطاني ، ومن الدليل على ذلك أنه في سنة ٦٢٧ هـ — ١٢٢٩ م ، رتب السلطان الكامل ، الطواشي شمس الدين العادلي نائباً عنه في بلاد الشرق ، وأعطاه الموزر كإقطاع في نظير تقديمه مائة فارس بالإضافة إلى إقطاعه بالديار المصرية وهي الأعمال الأخمسية وما معها (قاي والقايات ودجوه) « فتكمل خبزه ثلثمائة وخمسين فارس » مما يوضح أنه كان يقدم ٢٥٠ فارساً عن إقطاعه في مصر (٢).

ونظراً لأهمية هذه الخدمات المدنية والحربية التي أداها المقطع وكنتيجه للعائلات العائلية والحروب ، حرصت الدولة الأيوبية على ألا يكون الاقطاع كتابة إقليمية واحدة ، يستطيع المقطع أن يستقل بها أو يزداد بها نفوذه على حساب السلطة المركزية ، ففي توقيع الاقطاع الخاص بالعادل أخى صلاح الدين يتبين أن ذلك الاقطاع اشتمل على جهات في الديار المصرية والشامية وبلاد الجزيرة وديار بكر (٣). ودرج الأيوبيون على هذه الطريقة ، فكان إقطاع الأمير شمس الدين العادلي مبعثراً بين مصر والشام ، وذكر ابن واصل أنه أثناء ذهابه إلى دمياط وأواخر المحرم سنة ٦٤٨ هـ — أوائل مايو سنة ١٢٥٠ م لمشاهدة دخول المسلمين إليها ، بات ليلة واحدة بقلوب ، ثم رحل منها إلى مرصفا التابعة لمركز بنها الحالى وكانت « ضيعة من الضياع الجارية في خبز [ إقطاع ] حسام الدين محمد بن أبى على [ الهذباني ] (٤) » .

(١) المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ١١٩

(٢) ابن العميد : أخبار الأيوبيين في ١٣٩ ، p. ١٣٩ ، Tome XV ، Bulletin d'Etudes Orientales ،

المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٢٣٨ — ٢٣٩

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ١٤٦

(٤) ابن واصل : مفرج الكروب ، ورقة ٣٧٢ — ١

خصائص  
القطاع (أبوي)

ومن خصائص القطاع الأبوي أنه يجوز أن ينتقل القطاع من مقطع إلى آخر . أما موضوع توريث القطاعات . فلم يحدث سوى ثلاث مرات في عهد صلاح الدين ، ففي المرة الأولى سنة ٥٨١ هـ - ١١٨٥ م . أعطى صلاح الدين الأمير الصبي شيركوه بعد وفاة أبيه ناصر الدين محمد بن شيركوه . قطاع أبيه هذا في حمص والرحبة<sup>(١)</sup> . وفي المرة الثانية أعطى صلاح الدين سنة ٥٨٣ هـ - ١١٨٧ م ، قطاع شمس الدين ابن المقدم أمير الحاج الشامي لابنه عز الدين بعد أن ولاه الحاج الشامي أيضاً<sup>(٢)</sup> . وفي المرة الثالثة أعطى صلاح الدين ثلثي قطاع الأمير سيف الدين علي بن أحمد المشطوب . لابنه عماد الدين أحمد وأميرين معه<sup>(٣)</sup> .

ترسيب  
القطاع

وكانت هناك ترتيبات خاصة عند خروج المقطع من إقطاعه ودخول المقطع الجديد إلى ذلك القطاع . إذ جرت العادة أنه عند انتقال الإقطاع المزروع بقصب السكر من مقطع إلى آخر . انتضى العرف الإقطاعي لاختلاء الأرض ، أن يروى المقطع القديم بقصبه ويخلى الأرض في مواعيد معينة . أما إذا لم يروى المقطع القديم أرضه وسقاها المقطع الجديد كان المحصول له<sup>(٤)</sup> . وجري العرف الإقطاعي أيضاً أنه عند انتقال القطاع من مقطع إلى آخر لا ينتقل المقطع القديم معه شيئاً من الأبنان بل يقيه المقطع الجديد ضماناً لتغذية ماشيته<sup>(٥)</sup> ، وكذلك الحال بالنسبة للتقايي السلطانية<sup>(٦)</sup> .

○

وبما أدى إلى كثرة انتقال القطاع من مقطع إلى آخر ، ما جرى عليه العرف الأبوي من إصدار توقيعات إقطاعية جديدة عند موت السلطان وولاية سلطان جديد ، غير أنه من المؤسف أن المراجع المذكور لا تذكر من ذلك شيئاً على سبيل التفصيل ما عدا ما جاء بصدد قيام الأمير نحر الدين يوسف بن شيخ الشيوخ بعد وفاة السلطان الصالح نجم الدين أيوب سنة ٦٤٧ هـ - ١٢٤٩ م ، من توزيع

- (١) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج ١١ . ص ٢١٠ - ٢١١ ؛ ابن خلكان : وفیات الأعيان ، ج ٦ ، ص ١٧٣  
(٢) ابن وأصل : مفرج الكروب ، ج ٢ ، ص ٢٥٢  
(٣) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤١٠ - ٤١١  
(٤) ابن معالي : قوانين الدواوين ، ص ٣٦٦ - ٣٦٧  
(٥) المرجع السابق ، ص ٣٤٤  
(٦) المقرئزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٩١

الإقطاعات بمناسير (توقيعات) صادرة منه ، تمهيداً لما كان معروفاً عنه من الطموح إلى السلطنة<sup>(١)</sup>.

واختلفت تلك التوقيعات الأيوبية في أسلوبها ، ولا سيما في الافتتاحية ، بالنسبة لمنزلة المقطع في الدولة وعند السلطان ، ولصفة الإقطاع نفسه . فالأسلوب الأول لتلك التوقيعات خاص بكبار الأمراء من البيت الأيوبي ، ويفتح بعبارته « الحمد لله » ، ومن هذه التوقيعات نسخة التوقيع الصادرة عن صلاح الدين لأخيه العادل سنة ٥٨٠ هـ - ١١٨٤ م ، بإقطاع في الديار المصرية وبلاد الشام والجزيرة وديار بكر ، نظير خدمات العادل وشجاعته في الحروب ، واشتمل التوقيع على وصف عام لذلك الإقطاع ، ووصية للمقطع بالعدل في الرعية : وإخافة مرءوسيه من أخذ الرشوة من الناس ، والاهتمام بالقضاء ، والنصح والكماسة في إدارة الإقطاع ، وعمارته ، وحفظ الأمن وحسن الجوار مع غيره من الإقطاعيين<sup>(٢)</sup>.

أما الأسلوب الثاني للتوقيعات الأيوبية ، فهو أقل رتبة ويفتح بلفظ « أما بعد » ، ولدينا توقيع بهذا الأسلوب لأحد الأمراء الأيوبيين يوضح أنه نال الإقطاع نظير دخوله في الخدمة السلطانية ، ويمثله زيادة إقطاعه إذا قدم مزيداً من الخدمات ، ويوفيه بأعداد نفسه ومن يتبعه للخدمة الحربية<sup>(٣)</sup>.

وأما الأسلوب الثالث لتلك التوقيعات فكان يفتح بما فيه الحث على الشجاعة والقتال . وأوضح ذلك التوقيع أن الإقطاع كان للعناصر الممتازة المختارة في الجيش ؛ نظير ما قدمه الأمير من خدمات حربية ، وشمل وصية للمقطع بأن يكون دائماً : « في التأهب للخدمة كالسهم الموضوع في وتره » وأن يكثر من الفرسان بزيادة العطاء لهم ، حتى يعينهم على إعداد القوة<sup>(٤)</sup>.

وكان مركز توزيع جميع هذه الانقطاعات كلها وترتيبها وتغييرها هو ديوان الجيش ، سواء في ذلك الأجناد السلطانية أو الأمراء وأجنادهم . وقام الموظفون

(١) النويري : نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج ٢٧ ورقة ٨٩ ؛ ابن العميد : أخبار الأيوبيين p. 159 ؛ المقريزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٣٤٢  
(٢) أنقلاشندى : صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ١٤٤ - ١٤٨  
(٣) المرجع السابق ، ج ١٣ ، ص ١٤٨ - ١٥٠  
(٤) المرجع السابق ، ج ١٣ ، ص ١٥٠ - ١٥٢

بذلك الديوان باثبات أسماء أرباب الإقطاعات على اختلاف طبقاتهم، وجميع أفراد الجيش دون استثناء في جريدة سميت باسم الجريدة الجيشية<sup>(١)</sup>.

ومن وجوه النقص الانقطاعي في التنظيم الأيوبي أن المقطعين كانوا يذهبون إلى إقطاعاتهم للإشراف على جمع المحصول وتشوينه، والتزم السلاطين بذلك، فكان إذا خرج الواحد منهم للحرب، عمل حساباً لمواعيد الحصاد، ففي خريف سنة ١١٧٣م أرسل صلاح الدين وهو بالشام العساكر المصرية إلى بلادهم، على أن يعودوا بعد الانتهاء من جمع المحصول<sup>(٢)</sup>، وأكثر من ذلك ما حدث من تحديد موعد المؤامرة الفاطمية التي اشترك فيها الشاعر عمارة اليمنى ضد السلطان صلاح الدين، في أبريل سنة ١١٧٤م أثناء تفرق العساكر الأيوبية في جهات إقطاعاتهم للإشراف على جمع المحصول<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

## معين التارخ لأهل التارخ

- (١) انظر ما يلي ص ٦٢ - ٦٣  
(٢) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج ١١، ص ٢٢٧ - ٢٢٨  
(٣) أبو شامة: الروضتين في أخبار الدولتين، ج ١، ص ٢٢١

١٥ - الرسوم الزراعية	١١ - الحبس العقب والخاصة
١٦ - رسم مصايد الأسماك	١٢ - الرسوم الخلائية
١٧ - رسم الخمر	١٣ - متحصلات دار الضرب
١٨ - رسم القيان	١٤ - الرسوم
١٩ - المصادرات	١٥ - المتجر السلطاني
٢٠ - الزكاة	١٦ - ضريبة الحقوق
٢١ - ضريبة الحقوق	١٧ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٢٢ - ضريبة الحقوق	١٨ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٢٣ - ضريبة الحقوق	١٩ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٢٤ - ضريبة الحقوق	٢٠ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٢٥ - ضريبة الحقوق	٢١ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٢٦ - ضريبة الحقوق	٢٢ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٢٧ - ضريبة الحقوق	٢٣ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٢٨ - ضريبة الحقوق	٢٤ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٢٩ - ضريبة الحقوق	٢٥ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٣٠ - ضريبة الحقوق	٢٦ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٣١ - ضريبة الحقوق	٢٧ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٣٢ - ضريبة الحقوق	٢٨ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٣٣ - ضريبة الحقوق	٢٩ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٣٤ - ضريبة الحقوق	٣٠ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٣٥ - ضريبة الحقوق	٣١ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٣٦ - ضريبة الحقوق	٣٢ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٣٧ - ضريبة الحقوق	٣٣ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٣٨ - ضريبة الحقوق	٣٤ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٣٩ - ضريبة الحقوق	٣٥ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٤٠ - ضريبة الحقوق	٣٦ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٤١ - ضريبة الحقوق	٣٧ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٤٢ - ضريبة الحقوق	٣٨ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٤٣ - ضريبة الحقوق	٣٩ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٤٤ - ضريبة الحقوق	٤٠ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٤٥ - ضريبة الحقوق	٤١ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٤٦ - ضريبة الحقوق	٤٢ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٤٧ - ضريبة الحقوق	٤٣ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٤٨ - ضريبة الحقوق	٤٤ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٤٩ - ضريبة الحقوق	٤٥ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٥٠ - ضريبة الحقوق	٤٦ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٥١ - ضريبة الحقوق	٤٧ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٥٢ - ضريبة الحقوق	٤٨ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٥٣ - ضريبة الحقوق	٤٩ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٥٤ - ضريبة الحقوق	٥٠ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٥٥ - ضريبة الحقوق	٥١ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٥٦ - ضريبة الحقوق	٥٢ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٥٧ - ضريبة الحقوق	٥٣ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٥٨ - ضريبة الحقوق	٥٤ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٥٩ - ضريبة الحقوق	٥٥ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٦٠ - ضريبة الحقوق	٥٦ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٦١ - ضريبة الحقوق	٥٧ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٦٢ - ضريبة الحقوق	٥٨ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٦٣ - ضريبة الحقوق	٥٩ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٦٤ - ضريبة الحقوق	٦٠ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٦٥ - ضريبة الحقوق	٦١ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٦٦ - ضريبة الحقوق	٦٢ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٦٧ - ضريبة الحقوق	٦٣ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٦٨ - ضريبة الحقوق	٦٤ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٦٩ - ضريبة الحقوق	٦٥ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٧٠ - ضريبة الحقوق	٦٦ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٧١ - ضريبة الحقوق	٦٧ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٧٢ - ضريبة الحقوق	٦٨ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٧٣ - ضريبة الحقوق	٦٩ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٧٤ - ضريبة الحقوق	٧٠ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٧٥ - ضريبة الحقوق	٧١ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٧٦ - ضريبة الحقوق	٧٢ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٧٧ - ضريبة الحقوق	٧٣ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٧٨ - ضريبة الحقوق	٧٤ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٧٩ - ضريبة الحقوق	٧٥ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٨٠ - ضريبة الحقوق	٧٦ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٨١ - ضريبة الحقوق	٧٧ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٨٢ - ضريبة الحقوق	٧٨ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٨٣ - ضريبة الحقوق	٧٩ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٨٤ - ضريبة الحقوق	٨٠ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٨٥ - ضريبة الحقوق	٨١ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٨٦ - ضريبة الحقوق	٨٢ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٨٧ - ضريبة الحقوق	٨٣ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٨٨ - ضريبة الحقوق	٨٤ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٨٩ - ضريبة الحقوق	٨٥ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٩٠ - ضريبة الحقوق	٨٦ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٩١ - ضريبة الحقوق	٨٧ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٩٢ - ضريبة الحقوق	٨٨ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٩٣ - ضريبة الحقوق	٨٩ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٩٤ - ضريبة الحقوق	٩٠ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٩٥ - ضريبة الحقوق	٩١ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٩٦ - ضريبة الحقوق	٩٢ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٩٧ - ضريبة الحقوق	٩٣ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٩٨ - ضريبة الحقوق	٩٤ - الموارد المالية وجهات الإيراد
٩٩ - ضريبة الحقوق	٩٥ - الموارد المالية وجهات الإيراد
١٠٠ - ضريبة الحقوق	٩٦ - الموارد المالية وجهات الإيراد

الاقطاع الحربى - الخراج - عملية تفاوت السنين الخراجية -  
مواعيد جباية الخراج - الروك الصلاحى - البدل الخراجى - ضريبة  
انشجر والكروم والنسبتين - الحبس الجيوشى - الحراج السلطانية -  
المعادن - الجوالى - الموارث الحشرية - الأحباس العامة والخاصة -  
الأموال الهلالية - الأحكار - متحصلات دار الضرب ودار العيار -  
المكوس - الفأوها العام - إعادة مكس الكارم وضريبة الخمس -  
المتجر السلطانى - الرسوم الزراعية - رسم مصايد الأسماك - رسم  
الخمور - رسم القيان - المصادرات - الزكاة - ضريبة الحقوق .

\*\*\*

ربما يتبادر الذهن أن الفاتحة الطبيعية لهذا الموضوع هي ديوان المال الأيوبى  
وتعريفه ، من حيث هو موئل الإيراد ومنبع المنصرف فى الدولة الأيوبية ، كأنما  
ظلت النظم المالية فى الدول الإسلامية ، على ما هى عليه بمعناها ومبناها منذ صدر  
الإسلام . غير أنه يبدو أن انتقال النظم المالية فى الدولة الأيوبية وما قبلها من الدول  
الإسلامية العسكرية ، من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد القطاعى ، أزال ديوان  
المال ، وأحل محله ديواناً له النظر على جميع الشؤون المالية من إيراد ومنصرف اسمه  
ديوان النظر (١) .

(١)

أما موارد إيرادات الدولة الأيوبية فأولها الاقطاع الحربى نفسه ، لأنه مصدر  
الإيراد الدائم اللازم للصرف على الجيش الباطانى وجيوش الأمراء الأقطاعيين ،  
فضلا عن النفقات العسكرية الهامة للجيش بنوعيه فى زمن الحروب .

وشهد صلاح الدين في مصر موارد ضريبية مختلفة منها ما هو فاطمي ، يؤديها سكان البلاد المصرية . فأبقاها صلاح الدين على حالها ، ما عدا ما أدخله من تغييرات أو تعديلات أقتضتها شئون السياسة الداخلية .

٢٠ والخراج هو الضريبة السنوية المفروضة على الأراضي التي تزرع حبوباً ونخلاً وعنباً وفاكهة<sup>(١)</sup> ، يدفعها المزارع الأيوبي المقطع صاحب الأرض الاقطاعية ، يؤديها بدوره إلى خزانة الدولة ، بعد استقطاع مختلف المصروفات .

وتأثرت الضريبة الخراجية زمن صلاح الدين بعاملين هامين ، أولهما هو اضطراب صلاح الدين إلى تحويل السنة الخراجية الشمسية إلى السنة الهلالية ، لتجنب ما حدث من تأخير عملية التحويل مرتين أواخر زمن الفاطميين . وثانيهما قيام صلاح الدين بالروك الصلاحي لتعديل القيم الخراجية .

أما عملية تحويل السنة الخراجية ، فهو إجراء خراجي قديم في مصر ، مرجعه تسابق الشهور العربية عن شهور السنة الشمسية ، فيصير الخراج منسوباً للسنة السابقة ، واستحقاقه في السنة اللاحقة<sup>(٢)</sup> ، لذا كانت العادة في مصر دائماً ، أنه إذا مضى ثلاث وثلاثون سنة . قام المكلفون بشئون الخراج باعتبار السنة الثالثة والثلاثين على أنها السنة الخامسة والثلاثين وإلغاء التي بينهما كأنها لم تكن<sup>(٣)</sup> . وبسبب ما تقدمت الإشارة إليه من تأخير هذه العملية أواخر زمن الفاطميين مرتين ، جعل صلاح الدين سنة ٥٦٥ وسنة ٥٦٦ الخراجيتين كأنهما سنة ٥٦٧ الهلالية ، وكان ذلك بناءً عن إشارة القاضي أبو الحسن على الخزومي . وهو الرئيس السابق لديوان المجلس الفاطمي ، إلى القاضي الفاضل عبد الرحيم البيهاني<sup>(٤)</sup> .

(١) القريري : المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار ، ج ١ ، ص ١٠٣

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٥٤

(٣) المرجع السابق ، ج ١٣ ، ص ٦٠ - ٦١ : القريري : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٢٧٥

(٤) النويري : نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج ٢٦ ورقة ١١٠ : القريري :

المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٢٧٦ - ٢٧٧ : القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٣ ،

ص ٦٠ . وانظر ما سبق ص ١٢

وأصدر صلاح الدين بذلك التحويل الخراجي ، إعلاناً عاماً من إنشاء القاضي الفاضل ، واسم ذلك الإعلان في مصطلح الدولة الأيوبية السجل ، وكانت قراءة ذلك السجل من منابر المساجد والجوامع في المحرم سنة ٥٦٧ هـ - سبتمبر ١١٧١ م ، ومنه ما نصه : « ولما استهلكت سنة ٥٦٧ الهلالية . وقد تباعد ما بينها وبين السنة الخراجية ، إلى أن صارت غلاتها منسوبة إلى ما قبلها . وفي ذلك ما فيه من أخذ الدرهم المنقود عن غير الوقت المنقود . . . وأكل رزق اليوم وتسميته منسوباً إلى أمسه . وإخراج المعتد لسنة هلاله إلى حساب المعتد إلى سنة شمسه (١) » .

وتطلبت عملية تحويل السنة الخراجية تحديداً رسمياً لمواعيد جباية الخراج في مصر بشهور معينة ، ففي شهر توت . وهو أول الشهور القبطية ، يتم تسجيل الأراضي وتوزيع التقاضي على المزارعين (٢) . وفي ذلك الشهر أيضاً يأخذ المباشرون ما هو معروف باسم التقارير وسجلات التحضير (٣) . وفي شهر بشنس اعتاد موظفو الدولة الأيوبية جباية المقرر على القمح ، وفي شهر برمودة قاموا بتحصيل الضريبة الخراجية المقررة على الشعير والقول والحصى والجلبان والعدس ، والملاحظ أن هذه المواعيد تتفق مع أوقات إدراك المحصول (٤) .

أما الروك الذي قام به صلاح الدين : فهو إجراء زراعي في مصر ، كان الغرض منه تعديل ما هو مفروض على البلاد من الأموال الخراجية تعديلاً مناسباً ، لما بطراً على حال الأرض من تغيير بنقص أو زيادة في مساحتها بين الفينة والأخرى (٥) . وكان من الضروري للدولة الأيوبية ، وهي بصدد تنظيم مالية البلاد أن تعيد مسح الأراضي لفرض الخراج على أسس سليمة . وقام صلاح الدين بهذه العملية سنة ٥٧٢ هـ - ١١٧٦ م ، أي بعد سنة واحدة من الاعتراف بسلطته ،

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٢ ، ص ٧٢ . وذكر المقرئ (المواقع والاعتبار ج ١ ، ص ٢٨٢) ، نسخة أخرى من ذلك المرسوم .

(٢) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٢٣٧ .

(٣) المرجع السابق ، حاشية ص ٢٣٦ ، والمقصود بالتحضير ، هو تسجيل الأراضي التي سوف يزرعها كل مزارع في تلك السنة . انظر النويري : نهاية الأرب ج ٨ ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ ، وحاشية ٨ .

(٤) لتفصيل ذلك انظر ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٢٥٨ - ٢٧٠ .

(٥) المقرئ : أنسوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٨٤١ - ٨٤٢ حاشية ٣ .



واختار صلاح الدين لذلك العمل ، الأمير بهاء الدين قراقوش الأسدي وأصله ، مملوك من ممالك عمه أسد الدين شيركوه ، واليه يرجع الفضل في بناء سور القاهرة والقلعة (١) .

وتبين في أثناء ذلك الروك الصلاحى ، أن خراج الغدان من القمح زمن الفاطميين ، بلغ في متوسطه ثلاثة أرباب ، تخفيض صلاح الدين ذلك إلى أردبين . ونصف أردب فقط . أما أراضي أسفل الأرض (الدلتا) ، فكان الخراج يؤخذ منها نقداً لا غلة زمن الفاطميين ، فأمر صلاح الدين باستمرار ذلك لشدة حاجته إلى المال فيما يبدو (٢) . وأدخل صلاح الدين ما يسمى بالبدل في جميع الخراج ، فسمح بقبول كميات من الشعير أو الفول أو الحمص مثلاً بدلاً من القمح (٣) .

ومن الأموال الخراجة الأيوبية ، التي ترجع إلى ما قبل أيام الأيوبيين ، وأبقاها الأيوبيون ، ضريبة القمح والشعير والفول والحمص والحبان والعنبر وتراوحت قيمتها بين ٢٥ إلى ٣ أرباب على الغدان الواحد ، بينما كان المقرر على الحاصلات الزراعية الأخرى وأنواع الخضروات ، ضريبة نقدية تراوحت بين دينار وخمسة دنانير على الغدان (٤) . أما ضريبة الشجر والكروم والبساتين . فاختلفت باختلاف السنين ، وأحوال الأشجار والكروم والبساتين . ففي السنة الأولى من زراعتها ،

(١) ابن أبيك : كنز الدرر وجامع الغرر ، ج ٧ ورقة ٣٣ . ورقة ٧٧ . انظر جمال اندين الشيال : طريقة مسح الأراضي وتقدير الخراج في مصر الإسلامية ، مجلة الثقافة ، العدد ٩٧ نوفمبر ١٩٤٠ ، ص ٢٤

(٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠١ ؛ اقلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٢ . وبلغت الضرائب النقدية - على سبيل المثال - 'لتحصله من الوجه البحرى سنة ٥٨٥ هـ - ١١٨٩ م ، كما ذكرها القاضى 'لغاسل فى متجدداته مبلغا وقدره ١١٥١٦٥٣ دينارا . انظر المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨٧

(٣) فبدل أردب القمح مثلاً ، أدى المزارع الأيوبى ، أردبين شعير ، أو أردب ونصف فول ، أو أردب حمص ، أو أردب ونصف جلابان . وبدل أردب الشعير مثلاً ، أدى المزارع الأيوبى ، نصف أردب قمح ، أو ثلثي أردب فول ، أو نصف أردب حمص ، أو ثلثي أردب جلابان وهكذا . انظر : اقلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٤ - ٤٥٥

(٤) ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٥٨ - ٢٧٦

يفرض على القدان ربع دينار ، وفي السنة الرابعة ثلاثة دنانير<sup>(١)</sup> . وخضعت بساتين الحبس والجوش لتلك الضريبة الخراجية<sup>(٢)</sup> ، وهي عبارة عن بساتين وأراضي زراعية حبسها أمير الجيوش بدر الجمالي على ذريته ، ثم آلت إلى بيت المال الفاطمي ومنه إلى بيت المال الأيوبي . وكانت أراضي تلك الجهة الخراجية تمسح كل سنة ، ويجبى خراجها نقداً لا غلة ، إذ بلغت قطعة القدان منها ٣٣ دينار<sup>(٣)</sup> .

المصادر

أما ما هو معروف باسم الخراج السلطانية ، فهو غابات مخصصة لأشجار السنط ، وكانت من المنافع الخراجية ، وذكر النابلسي أن صلاح الدين اعتبر هذه الخراج كأنها من المعادن ، أي ليس لأحد فيها اختصاص<sup>(٤)</sup> . وكانت هذه الخراج السلطانية في بعض أقاليم البهنسا ، وفي الأشمونين وفي أسيوط وأخميم وقوص ، وظلت تلك الخراج مصدر الأخشاب اللازمة لبناء السفن والقلاع<sup>(٥)</sup> . أما المقرر من الضرائب على تلك الجهة الخراجية بالذات ، فهو حسبما ذكر المقريزي<sup>(٦)</sup> نوعان : رسم الخراج ومقرر السنط . وكان رسم الخراج يجبى من أهالي تلك النواحي نظير ما يأخذونه ويستفدون به من أخشاب السنط في عمارة طواحينهم وسواقيهم وخشب النار<sup>(٧)</sup> ، على حين كان مقرر السنط بمنايا أجرة قطع الخشب وحملة من الخراج بدلا عنهم<sup>(٨)</sup> . وارتبطت ثمار السنط من القرظ بحراج السنط وضرائبها ، وكان الحائز لشيء منها من الأفراد معرضاً لأنواع العقوبات والمصادرات<sup>(٩)</sup> .

- (١) المرجع السابق - ص ٢٧٦
- (٢) المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ١٢٩
- (٣) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٣٦ - ٣٣٩ ؛ المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١٠ ، ج ٢ ، ص ١٢٩ ، ١٩٤
- (٤) النابلسي : لمع القوانين المضية في دواوين انديار المصرية ، ص ٤٨
- (٥) ابن ماضي : قوانين الدواوين ، ص ٣٤٤ - ٣٤٥ ؛ المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١٠ ، ج ٢ ، ص ١٩٤
- (٦) فسر المقريزي : ( المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١٠ - ١١١ ) كلا من ضربتي رسم الخراج ومقرر السنط على حدة ، بينما اكتفى ابن مماتي ( قوانين الدواوين ، ص ٣٤٥ - ٣٤٦ ) بذكر ضريبة موحدة تحت اسم مقرر السنط .
- (٧) المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١٠ - ١١١
- (٨) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٤٥ - ٣٤٦ ؛ المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١١
- (٩) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٤٧ ؛ المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١١

وبما رتبط بالمال الخراجي ما هو معروف في مصطلح الدولة الأيوبية والفاطمية قبلها باسم المعادن وأهمها الذهب والزمرّد <sup>(١)</sup> . والنظرون الذي استخرجه الأيوبيون من الطرانة التابعة لمركز كوم حمادة محافظة البحيرة الحالية . ومن الفاقوسية التابعة لمحافظة الشرقية ، وبلغ ثمن المباع من النظرون سنة ٥٨٥ = ١١٨٩ - ١١٩٠ م ، نقلا عن القاضي الفاضل مبلغ ١٥٥٠٠ ديناراً ، وبلغ في السنة التالية مبلغ ٧٨٠٠ ديناراً <sup>(٢)</sup> .

وكان الشب كذلك من المعادن ، وتولى بيعه المتجر الساطاني بالاسكندرية لا غير <sup>(٣)</sup> . وبلغ ما بيع منه أثناء إشراف ابن مماتي على ذلك المتجر سنة ٥٨٥ = ١١٨٩ - ١١٩٠ م ، ١٣ ألف قنطار للتجار البيزنطيين وغيرهم ، كما بيع منه في مصر أحياناً ثمانون قنطاراً بسعر القنطار سبعة دنانير ونصف <sup>(٤)</sup> لصناعات البودين والصباغين <sup>(٥)</sup> .  
أما الجوالى فالمقصود بها ، ما جيبته الدولة من أهل الذمة من اليهود والنصارى البالغين ، دون النساء والصبيان والرهبان والأرقاء والمجانين ، فضلاً عن الشيوخ والفقراء في بعض الأحيان <sup>(٦)</sup> وفي عصر صلاح الدين اختلفت قيمة الجوالى باختلاف الأفراد الذين وجبت عليهم هذه الضريبة ، فكانت ضريبة الجوالى على الشخص من الطبقة العليا ١٤ ديناراً ، ومن الطبقة الوسطى حوالى دنانيرين ، ومن الطبقة السفلى ديناراً وجزءاً من الدينار ويضاف إلى كل جزية درهمان وربع برسم المباشرين على جباية الجوالى <sup>(٧)</sup> . ثم تغير ذلك ،

- 
- (١) ابن ممتي : قوانين الدواوين ، ص ٨١ ؛ أبو صايح الأرمني : تزيخ الشيخ أبي صالح : ص ٢٦ .  
(٢) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٣٤ ؛ المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٩ - ١١٠ .  
(٣) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٢٨ ؛ القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٥٣ ، ص ٤٥٩ ، المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٩ .  
(٤) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .  
(٥) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٩ .  
(٦) ابن ممتي : قوانين الدواوين ، ص ٣١٧ - ٣١٨ ؛ النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .  
(٧) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٣١٨ ؛ القلقشندي : صبح الأعشى ،

وأواخر زمن الأيوبيين ، فصارت ضريبة الجوالى موحدة بدينارين على جميع أهل الزمة (١).

وكان ميعاد تحصيل هذه الضريبة أواخر كل سنة هجرية لا الشمسية (٢). واختلفت طريقة جباية الجوالى فى حاضرة الديار المصرية عنها فى الأقاليم ، فتولى جبايتها فى القاهرة والقسطنطينة ناظر يعاونه مساعدان يعرف كل منهما باسم الخاشر . أحدهما لليهود والثانى للنصارى . أما جوالى الأقاليم فكان المقتطع هو الذى يجيئها من المستحقة عليهم فى إقطاعه ، كما كانت الجوالى تجمع فى أقاليم الخاص السلطانى بمعرفة الديوان السلطانى الخاص (٣).

وقام الموظفون المختصون بجباية أموال الجوالى — سواء فى العاصمة أو فى الأقاليم — بكتابة قوائم بأسماء أهل الزمة حسب الحروف الأبجدية ، لتحصيل المقرر على كل منهم ، وألزموا رؤساء أهل الزمة بكتابة أوراق معروفة باسم الرقاق ، ومحتوية على أسماء المقيمين فى جهاتهم ممن يجب عليهم تأدية هذه الضريبة سنة بعد أخرى فى نظام وترتيب ، وكان يطلق عليهم فى المصطلح إدارى اسم الراتب . وكانت قوائم تلك الرقاق تزداد بأسماء من يجب عليهم هذه الضريبة من المسافرين أو العابرين ، وكان يطلق على أولئك اسم الطوارى . ومن باب التدقيق فى جمع تلك الضريبة كان الموظفون المختصون يجعلون قوائم تشمل على أسماء المقيمين من الأطفال الذين لم يبلغوا سن الرشد ، وكان يطلق عليهم اسم النوابت (٤).

وجمع صلاح الدين فى مصر من مال الجوالى مبالغ كثيرة ، فذكر القاضى الفاضل فى متجدداته أن المتحصل من الجوالى لسنة ٥٨٧ هـ — ١١٩١ م ، بلغ ١٣٠ ألف دينار (٥) . وفى عهد العزيز عثمان تغير جمع الجوالى بسبب الأزمة المالية ، إذ اضطر ذاك السلطان إلى اقتراض المال من الأمراء سنة ٥٩٢ هـ — ١١٩٦ م ، لدفع مرتبات شهر لحاشيته ، وكان قد استحق لهم مرتبات أربعة عشر شهرا . وأحال

(١) النابسى : تاريخ الفيوم وبلاده ، ص ٢٩ ، ٧١

(٢) قوانين الدواوين ، ص ٣١٩ وحاشية ص ٢٤٤

(٣) القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٢ — ٤٦٣

(٤) النويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب ، ج ٨ ، ص ٢٤٢ — ٢٤٣

(٥) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٧

السلطان العزيز عثمان الأمراء على جوالى سنة ٥٩٣ هـ = ١١٩٦ - ١١٩٧ م ،  
يجمعونها ممن يدفعونها إلى الديوان السلطاني ، وذلك بالإضافة إلى ما اعتادوا  
جمعه من الجوالى فى اقطاعهم . (١) وفى زمن السلطان الصالح نجم الدين أيوب ،  
بلغ متحصل الجوالى من اقليم الفيوم وحده مبلغ ٢٢٨٤ ديناراً (٢) .

(٨) وكانت أموال الموارث الحشرية من موارد الدولة الأيوبية فى مصر ، ومن  
المعروف أن نظام الموارث سار فى مصر زمن الأيوبيين حسب فقه السنة . فكانت  
تركة المتوفى تقسم حسب الشرع الشريف ، بعد تأدية نفقات الدفن والديون  
والأموال الموصى بها إن كانت هنالك وصية . فإذا انعدم الوريث صارت أموال  
المتوفى من الموارث الحشرية بعد الاستقطاعات المشار إليها . وكذلك كان الحال  
إذا ترك المتوفى وارثاً لا يستحق كل الميراث حسب الشرع ، يأخذ مستحقه فحسب  
ويذهب الباقي للدولة (٣) . وكان مما يضاف إلى أموال الدولة الأيوبية كذلك ،  
أموال المرتدين عن الاسلام (٤) .

وشرح ابن مماتى فى كتابه قوانين الدواوين : جميع النظم المعمول بها فى هذا  
الصدد ، والى كان معمولاً بها زمن صلاح الدين (٥) . ومن أمثلة متحصلات  
الموارث الحشرية فى عهده ، أن صفى الدين أبو الفتح بن القابض : وهو من كبار  
موظفى الدولة ، توفى سنة ٥٨٧ هـ - ١١٩١ م بلا وريث ، وكان غنياً فورث  
الديوان السلطاني جميع ماله (٦) . وبلغ المتحصل من أموال الموارث الحشرية زمن  
السلطان الصالح نجم الدين أيوب عن مدينة الفيوم سنة ٦٤١ هـ - ١٢٤٣ م ، مبلغ  
٤٣٤ ديناراً (٧) .

ومن الموارد المالية حصولة الأحباس الخاصة والعامة التى أشرف ديوان الأحباس  
على تحصيلها . وكانت هذه الأحباس زمن صلاح الدين ، تتكون من دور وقياسر

(١) المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ١٣٣ - ١٣٤

(٢) النابلسى : تاريخ الفيوم وبلاده ، ص ٢٤

(٣) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٣١٩

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٢١ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٣١٩ - ٣٢٤

(٦) العصاد : الفتح القسى فى انفتح القدس ، ص ٤١٠ - ٤١١

(٧) النابلسى : تاريخ الفيوم وبلاده ، ص ٢٩

وطواحين وفنادق وحوانيت وساحات وأراضي زراعية ، وقفا المسلمون من عصور  
سابقة<sup>(١)</sup> . يضاف إلى ذلك الأموال التي أشرف ديوان الأحباس على تحصيلها من  
الأوقاف الأهلية ، ومنها أوقاف القاضي الفاضل<sup>(٢)</sup> ، وأوقاف بهاء الدين قراقوش<sup>(٣)</sup> .  
وغير ذلك من الأوقاف<sup>(٤)</sup> .

(١٠) ومن الموارد المالية الأيوبية ما هو معروف باسم الأموال الهلالية ، وهي في  
الحقيقة إيجارات شهرية عن جهات سكنية خاصة بالسلطين الأيوبيين ، والخلفاء  
الفاطميين قبلهم . وكانت هذه الجهات تستخدم لسكنى أرباب الحرف وصناعاتهم  
المنزلية المختلفة ، وكانت تجبي حسب الشهور القمرية ، ومعنى هذا أن الأموال  
الهلالية كانت مجموعة الإيجارات المتحصلة من حوانيت الصنائع والصباغين والحائك  
والعطارين والشماعين والسيوفيين والسروجيين وغيرهم<sup>(٥)</sup> . فضلا عن إيجارات  
الطواحين والحمامات والأفران<sup>(٦)</sup> ، والرابع السكنية التي ذكرها ابن مماتي<sup>(٧)</sup> .

وأورد النابلسي قائمة تفصيلية عن الأموال الهلالية المتحصلة من مدينة الفيوم  
زمن السلطان الصالح نجم الدين أيوب ، ومبلغها ١٧٢٣ ديناراً كان للمقطعين الأمراء  
منها مبلغ ١١٠٠ دينار ، والباقي وقدره ٦٢٣ ديناراً للدولة ، ومنها الوكالة الخاصة  
بالتجارة ، ومعمل الفروج . والمدبغة ، ودار الغرايل ، وحانوتى الشمع والحرير  
وقباب الفاخورة<sup>(٨)</sup> .

(١١) وكان من الضرائب الأيوبية ما هو معروف باسم (الأحكار) ، وهي قيمة إيجارات  
معينة لمساحات عقارية سكنية أو لأغراض البساتين ، يدفع أصحابها ضرائب سنوية

- (١) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، حاشية ص ٣٥٦  
(٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ٨٩ ، ١١٧ ، ٣٦٦ ، ٤٢٨  
(٣) المرجع السابق ، ج ٢ ص ٩٣  
(٤) عن ذلك انظر : وثيقة ابنة جمال الدين محمود ، محكمة رقم ٤ ، محفظة  
رقم ١ . وثيقة تمليك ووقف سيد الدين أبى محمد عبد الله ، محكمة رقم ٥ ،  
محفظة رقم ١  
(٥) Cahen : Le Régime des Impôts dans Le Fayyūm Ayybide , p.15.  
(٦) النويرى : نهاية الارب فى فنون الادب ، ج ٨ ، ٢٢٨ ، المقرئى : المواعظ  
والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٧  
(٧) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٤١  
(٨) النابلسى : تاريخ الفيوم وبلاده ، ص ٢٧ - ٢٨

معينة<sup>(١)</sup>. ومن أهم تلك الأحكار ما هو معروف باسم حكر البغدادية بالقاهرة ، وكان من أعظم البساتين في الدولة الفاطمية ، وأزال السلطان العزيز عثمان ابن صلاح الدين أشجاره ونخيله وجعله ميدانا لما ثم حكر أراضى ذلك الميدان ، وبنى فيها مساكن تدفع إيجارات متنوعة . ومن هذه الأحكار كذلك حكر ابن الأسد جفريل ، أحد أمراء السلطان الكامل بن العادل ، وكان هذا الحكر في الأصل بستانا ، ثم جعله السلطان الكامل منطقة سكنية كذلك . وهناك حكر الطواشي شمس الخواص مسرور ، أحد خدام السلطان الصالح نجم الدين أيوب<sup>(٢)</sup> .

وتكررت أمثال هذه العملية طيلة زمن الأيوبيين في مصر ، فذكر المقرئ في حوادث سنة ٥٦٤٥هـ - ١٢٤٧م ، أى أواخر زمن السلطان الصالح نجم الدين أيوب ، أن بعض الناس حكروا البستان الكافورى بالقاهرة ، وعمروا فيه الدور بعد أن كان من المتنزعات الهامة منذ أيام الفاطميين ، أى أن تلك المساحة صارت مورداً من موارد الدولة<sup>(٣)</sup> .

(١٢)

ومن موارد الدولة الأيوبية متحصل دار الضرب ، وهو مبلغ ما فرضته الدولة على أصحاب الأموال من الذهب والفضة ، لقاء قيام الدولة بسك تلك الأموال لم يسكتها الرسمية . وخضعت تلك الضريبة لنسبة مئوية معينة ، ففي زمن صلاح الدين كانت الرسوم المقررة عن سك العملة الذهبية ، هى ثلاث وثلاثون ديناراً عن كل ألف دينار ، أى بنسبة ٣٪ ، ثم بلغ هذا الرسم ٣٤٢٥٪ أواخر سنة ٥٨٦هـ - ١١٩٠م . أما الرسوم المقررة عن سك العملة الفضية ، فكانت ١٤٦ درهم عن كل ألف درهم ، أى بنسبة ١٤٥٪<sup>(٤)</sup> . وفى زمن السلطان الكامل بلغت الرسوم المقررة في دار الضرب ، نسبة مئوية مأخوذة من معدن العملة الخام . ففي كل مائة مثقال ، دفع العميل رسماً قدره ٢٦ مثقال ، فضلاً عن ٥ مثاقيل أجرة ضرابين ورسوم إضافية . واختلفت تلك المبالغ المدفوعة بالنسبة لنوع الذهب

(١) ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٤٢ ؛ المقرئ : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١٠ ، ج ٢ ، ص ١١٤ ؛ التويرى : نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج ٨ ص ٢٣٣

(٢) المقرئ : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ص ١٢٠

(٣) المقرئ : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٣٢٩

(٤) ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ٣٣٢ - ٣٣٣

المسبوك ، فقتل مثلاً في الذهب يعقوبى لقلة ما يحتاجه من جهد<sup>(١)</sup> . وفي زمن السلطان الصالح نجم الدين أيوب ، بلغت الأموال المتحصلة من دار الضرب في الشهر الواحد ما يقرب من ٣ آلاف دينار ، وبلغت في سنتي ٦٣٦ ، ٦٣٧ - ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ م ، ما يزيد على ٨٠ ألف دينار<sup>(٢)</sup> .

وربط بمتحصلات دار الضرب إيرادات دار العيار ، وهي أثمان بيع الموازين والسنج والمكايل ، ومصاريف إصلاح السنج وتحريرها لمن أراد ذلك<sup>(٣)</sup> . وجعل صلاح الدين هذه الدار من جملة أوقاف خاصة بالنفقة على سور القاهرة<sup>(٤)</sup> .

ومن أهم الموارد المالية العامة ما هو معروف باسم المكوس : ومن المعروف أن صلاح الدين ألغى معظم المكوس الفاطمية مرة واحدة تقريباً في سنة ٥٦٧ هـ - ١١٧١ م ، وهو لا يزال نائبا عن نور الدين محمود في مصر<sup>(٥)</sup> ، وكان عدد تلك المكوس الملقاة ٨٨ مكسا ، وجملة حصيلتها في السنة ١٠٠ ألف دينار<sup>(٦)</sup> . ولم يبق من المكوس الفاطمية بعدئذ سوى مكس الحاج الذي ألغاه كذلك صلاح الدين سنة ٥٧٢ هـ - ١١٧٦ م<sup>(٧)</sup> ، وبضع رسوم داخلية تم إلغاؤها سنة ٥٧٧ هـ - ١١٨١ م<sup>(٨)</sup> . ثم أعاد صلاح الدين بضعة مكوس من ذوات الحصيلة المالية التي لا يستهان بها ، وهي مكس تجار الكرام ومكس الخمس والمتاجر .

- 
- (١) ابن بكرة : كشف الاسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، ورقة ٤ ب . وكانت قيمة الثقال زمن السلطان الكامل ٣٧ درهما ورقا ( فضة ) ، إذا كان كل أربعين درهما بدينار ابن بكرة ، نفس المرجع ، ورقة ٤ ب ) .
- (٢) النابلسي : لمع القوانين المضية في دواوين الدار المصرية ، ص ٥٢
- (٣) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٣٣ - ٣٣٤
- (٤) المقرئزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١٠
- (٥) أبو شامة : الروضتين في أخبار الدولتين ، ج ١ ، ص ١٨٠ ، ص ٢٠٥ ، ابن أبياس : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ج ١ ، ص ٧٠
- (٦) المقرئزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٤ - ١٠٥ ، ومن تلك المكوس الفاطمية الملقاة مكس البهار ، ومكس عبور الاغنام والابقار بباب القنطرة ، ومكس مغذية الجسر بالجيزة . . . . . ولتفصيل ذلك انظر الملحق رقم ١
- (٧) ابن جببر : رحلة ابن جببر ، ص ٢٥ - ٢٦ ؛ المقرئزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٦٤ ؛ المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٢٢٣
- (٨) المقرئزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٧٦



أما مكس تجار الكارم فكانت إعادته سنة ٥٧٧هـ - ١١٨١م ، بدليل ما ورد في المقرئى فى حوادث تلك السنة ، وخلاصته أن تجار الكارم وصلوا من عدن التابعة للفرع الأيوبى باليمن ، فطلبت منهم السلطات الديوانية تأدية مكس أربع سنين دفعة واحدة (١) .

وفرض الأيوبيون كذلك ضريبة الخمس والمتجر على المشتغلين بالتجارة فى موانئ الاسكندرية ودمياط وتندس على ساحل البحر المتوسط . أما ضريبة الخمس فكان يدفعها التجار البزنطيون وغيرهم من التجار الأجانب غير المسلمين على متاجرهم التى يصلون بها إلى تلك الموانئ . على أن هذه الضريبة تراوحت من الناحية العملية زمن صلاح الدين بين ٢٠٪ و ٣٥٪ من قيمة البضائع المجلوبة مع أولئك التجار (٢) .

(١٦)

وكان بالاسكندرية زمن الأيوبيين ديوان اسمه (المتجر السلطانى) لشراء مختلف البضائع اللازمة للدولة الأيوبية وللجيش الأيوبى ، من أخشاب وأدوات حديدية وأجواخ وأقمشة صوفية ، مما يجلبه التجار الأجانب معهم . واشترى رجال المتجر السلطانى تلك المواد بأموال الخمس المفروضة على التجار ، فزاد عن أموال الخمس دفعه رجال المتجر إلى التجار من البضائع المحلية التى من أهمها الشب ، بما يساوى ثلثى الثمن ، ومن الذهب بنحو الثلث (٣) . لذلك أصبحت الاسكندرية زمن الأيوبيين مركزاً تجارياً هاماً ، نظراً للتسهيلات التجارية التى منحتها سلاطين الأيوبيين لتجار المدن الإيطالية (٤) ، ومن الدليل على ذلك أنه كان يوجد بميناء الاسكندرية فى شتاء سنة ١١٨٧ - ١١٨٨م ، سبع وثلاثون سفينة تجارية قادمة من المدن الإيطالية الثلاث (جنوه وبرزوا والبندقية) وغيرها من المدن الأوربية . ولم يكن مثل ذلك

(١) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٧٢ - ٧٣

(٢) ابن ممانى : قوانين الدواوين ، ص ٣٢٥ - ٣٢٦ ؛ التقلقشندى : صبح

الأعشى ، ج ١ ، ص ٤٦٣ - ٤٦٤ ؛ المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٩

(٣) ابن ممانى : قوانين الدواوين ، ص ٣٢٧ ؛ المقرئى : المواعظ والاعتبار ،

ج ١ ، ص ١٠٩

Heyd ; Histoire du Commerce du Levant au Moyen Age, II, pp.397-398 (٤)

العدد ذا أهمية كبيرة ، إذا قارناه بمئات السفن التجارية التي كانت تقدر على ذلك الميناء في فصلي الصيف والخريف <sup>(١)</sup> .

الرسم ١

أما الرسوم الزراعية ومنها رسم الأجران ورسم الخفارة ورسم خولى البحر ، فتعتبر من الموارد الإضافية في الدولة ، ووجرت العادة بمنحها لموظفين بالاقطاع مقابل خدماتهم <sup>(٢)</sup> . بينما كانت مصايد الأسماك مصدر إيراد كبير للدولة ، إذ بلغ المتحصل من مصايد بحيرة نستروه وحدها زمن السلطان صلاح الدين مبلغ ١٧٥٠٠ ديناراً سنوياً ، ووقف صلاح الدين متحصل هذه المصايد على الأيتام والأرامل <sup>(٣)</sup> .

ومن المعروف أن صلاح الدين أبطل رسم الخمر بالقاهرة والاسكندرية وهو وزير للدولة الفاطمية ، وأراد صلاح الدين بذلك إبطال صنع الخمر ، غير أنه يقال إن أرباب صنع الأنبذة والخمر سعوا إلى نجم الدين أيوب والد صلاح الدين ، لإعادة ذلك الرسم ، ونجح نجم الدين في الحصول على إذن من صلاح الدين بإعادتها ، وعادت بذلك صناعة الخمر <sup>(٤)</sup> ، واتجه العزيز عثمان نحو هذا المورد المالى . فقرض على الخمر رسوماً استثنائية أثناء الأزمة المالية التي حدثت في عهده ، وكان مبلغ ما جمعه من هذه الناحية في سنة واحدة ١٢ ألف دينار <sup>(٥)</sup> .

يضاف إلى ذلك رسم القيان الذي أبطله السلطان صلاح الدين فيما أبطل من الرسوم والدكوس ، ثم عاد فيما يبدو زمن ولده العزيز عثمان ، بدليل أن السلطان العادل قام بإبطال ذلك الرسم سنة ٦١٢ هـ - ١٢١٥ م <sup>(٦)</sup> .

(١) Ibid. p. 399

(٢) انظر ما سبق ص ٣٣ - ٣٤

(٣) ابن دقماق : الانتصار بواسطة عقد الأمصار ، ج ٥ ، ص ١١٣ وانظر :

Ali shafi : Feyoum Irrigation as described by Nabulsi , Bulletin de la Société Royale de Géographie d'Egypte, Tome xx, 1939, p.285.

(٤) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٤

(٥) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٥ وكذلك ج ٢ ، ص ٥

(٦) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ١٨٢ ؛ ابن تفرى بردى :

النجوم الزاهرة ، ج ٦ ، ص ١٦٩ - ١٧٠

واقترنت عدة موارد استثنائية بقيام الدولة الأيوبية، ومنها المصادر ومن البديهي أن هذه المصادر، لم تكن سوى مورد مالي طارئ، وهو يختلف كل الاختلاف عما تقدم شرحه من ضرائب و مكوس دائمة. ففى عصر صلاح الدين شملت تلك المصادر مجموعة القصور الفاطمية التي قال عنها القاضي الفاضل بأنه: «خرج من القصر ما بين دينار ودرهم، ومصاغ وجوهر، ونحاس وملبوس وأثاث وقماش وسلاح، ما لا يبق به ملك الأكاسرة، ولا تتصوره الحواطر الحاضرة، ولا يشتمل على مثله الممالك العامرة، ولا يقدر على حسابه إلا من يقدر على حساب الخلق في الآخرة» (١). وكانت مكتبة القصر الفاطمي من تلك المصادر (٢)، وكذلك المناخ الخلفي وما فيه من أخشاب وحديد وطواحين وآلات الأساطيل والكتان والمنجنيقات وغيره (٣)، وكذلك ممتلكات الأمراء والأعيان الفاطميين (٤).

ولم يخل العصر الأيوبي بعد عصر صلاح الدين من مصادر سلطانية، فصادر السلطان العزيز عثمان سنة ٥٩٤ هـ - ١١٩٧ م ممتلكات جماعة من الأغنياء ومنهم شخص اسمه خالد، بلغت قيمة ما صودر من ممتلكاته ألف دينار (٥). وصادر السلطان العادل سنة ٦٠٢ هـ - ١٢٠٦ م، ممتلكات أخى القاضي الفاضل وإسمه عبد الكريم، وكانت قيمة ممتلكاته عشرين ألف دينار (٦). وصادر السلطان العادل فى تلك السنة أيضا، أموال شرف الدين إبراهيم بن قريش، وأخذ منه خمسة آلاف دينار (٧). وصادر سنة ٦١٣ هـ - ١٢١٦ م حسام الدين يونس حاكم الاسكندرية، واستولى منه على ٣٠٠ ألف دينار، كما صادر ممتلكات وزيره

(١) المقرئى: المواعظ والاعتبار، ج ١، ص ٤٩٦

(٢) أبو شامة: الروضتين فى اخبار الدولتين، ج ١، ص ٢٠٠، ص ٢٦٨، ابن واصل: نفس المرجع، ج ١، ص ٢٠٣

(٣) ابن ممانى: قوانين الدواوين، ص ٣٥٣؛ المقرئى: المواعظ والاعتبار، ج ١، ص ٤٤٤

(٤) ابن واصل: مفرج الكروب، ج ١، ص ٢٠٣ - ٢٠٤

(٥) المقرئى: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ١، ص ١٤٢

(٦) المرجع السابق، ج ١، ص ١٦٥؛ ابن تفرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ١٢٦ - ١٢٧

(٧) المقرئى: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ١، ص ١٦٥ - ١٦٦

صفي الدين بن شكر نظير مبلغ ٦٠٠ ألف دينار ، وثفاه إلى مدينة آمد بشمال العراق<sup>(١)</sup>.

ومن العجيب أن السلطان الكامل ، استدعى سنة ٦١٥ هـ — ١٢١٩ م ، صفي الدين بن شكر من آمد ، واستعان به في مصادرة أرباب الأموال والتجار والأعيان ، فخي له أموالا كثيرة<sup>(٢)</sup>. وعندما توفي ابن شكر سنة ٦٢٢ هـ — ١٢٢٥ م ، صادر السلطان الكامل جميع أمواله وممتلكاته<sup>(٣)</sup> ، كما صادر سنة ٦٢٦ هـ — ١٢٢٩ م ممتلكات القاضي الأشرف أحمد بن القاضي الفاضل ومكتبته<sup>(٤)</sup>.

وفي زمن الصالح نجم الدين أيوب ، صادر السلطان أموال امرأة أبيه وجواهرها ، وكذلك أموال سائر الأمراء الذين وافقوه على خلع أخيه العادل الصغير<sup>(٥)</sup> كما صادر السلطان الصالح سنة ٦٣٩ هـ — ١٢٤١ م ، بعض الأملاك الخاصة عند تشييده لمدارسه بين القصرين وقلعة الجزيرة<sup>(٦)</sup>. وفي سنة ٦٤٧ هـ — ١٢٤٩ م ، صادر السلطان توران شاه آخر سلاطين الأيوبيين في مصر ، ما بقي من تركة الأمير نغر الدين يوسف بن الشيخ ، وكذلك ممتلكاته الصغار ، وبلغ أثمان ذلك كله ١٥ ألف دينار<sup>(٧)</sup>.

"أما ضريبة الزكاة فيبدو أن صلاح الدين فرضها سنة ٥٦٧ هـ — ١١٧١ م ، عقيب إعلان إنتهاء الدولة الفاطمية والمذهب الشيعي من مصر بيضة أشهر فقط ، رغبة في إعلام الناس بأن مذهب السنة قد عاد إلى مصر بالعدل والشرع والخير ، وتعويضاً للدولة مما أحدثه هو من إلغاء للمكوس الفاطمية<sup>(٨)</sup> بحرص صلاح

(١) النويري : نهاية الارب في فنون الادب ، ج ٢٧ ورقة ١٤  
(٢) المرجع السابق ، ج ٢٧ ورقة ١٨ — ١٩ ؛ القرينى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٢١٦  
(٣) ابن العميد : اخبار الايوبيين في :

Bulletin d'Etudee Orientales, Tome XV, p. 135.

(٤) القرينى : افسلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ص ٢٣٢  
(٥) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٨  
(٦) سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، ج ٨ ، ص ٧٣٧  
(٧) النويري : نهاية الارب في فنون الادب ، ج ٢٧ ورقة ٩٣  
(٨) القرينى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٨ ؛ محمد مصطفى زيادة : ديوان الزكاة ، مجلة الثقافة للعدد ٢١١ يناير ١٩٤٣ ، ص ١٨

الدين على جباية أموال الزكاة - حسبما جاء في ابن ممتى - على الذهب والفضة وعروض التجارة والماشية بأنواعها والمزروعات ، مع إعفاء بعض المواد الغذائية الضرورية في الحياة اليومية مثل السمسم وبذر الكتان والتين والزيتون والخضر<sup>(١)</sup>.

غير أنه يظهر أن لفظ الزكاة قد تطور معناه ومدلوله في مصر منذ ذلك الوقت بحيث صار يطلق على كثير مما لم يكن من الزكاة ، كالبضائع والمسافرين من الحجاج وغيرهم . فذكر الرحالة الأندلسي ابن جبيرة أن موظفي الدولة الأيوبية فرضوا الزكاة على بضائع المسافرين وأموالهم حتى ولو لم يمس عليها الحول الشرعى<sup>(٢)</sup> . وبلغت حصيلة هذه الزكاة لسنتي ٥٨٦ - ٥٨٧ هـ ( ١١٩٠ - ١١٩١ م ) ما يقرب من ١١٨٦١ ديناراً<sup>(٣)</sup> . واعتقد صلاح الدين أن تلك الضريبة تستطيع أن تبلغ أكثر من ذلك بكثير ، فعين رجلاً اسمه ابن حمدان للإشراف على جبايتها ، بعد أن أخذ هذا الرجل على نفسه ، أن يجمع من هذه الضريبة ٥٢ ألف دينار في سنة واحدة<sup>(٤)</sup> .

وفي زمن العزيز عثمان جمع الموظفون المكلفون بجمع هذه الضريبة أموال الزكاة من تجارة قدم بها ابن عنين الشاعر من اليمن . وأخذوا الزكاة من رجل فقير يبيع المالح في قفة على رأسه ، بل أخذوا مبلغ خمسة دراهم زكاة جمل يبيع بخمسة دنانير<sup>(٥)</sup> . وحدث في عهد السلطان الكامل أن ما طل بعض الأغنياء في دفع الزكاة عن أموالهم ، وسعى بعض موظفي الدولة إلى ضمان أموال الزكاة . ويبدو أن السلطان الكامل عين شخصاً قديراً لنظر ديوان الزكاة ، استطاع أن يجمع الزكاة من أربابها<sup>(٦)</sup> . وفي زمن السلطان الصالح نجم الدين أيوب ، جمعت الزكاة من جهات مختلفة ، وهي زكاة الدولة وزكاة الرقيق ، وزكاة سلال الخمرص أى سلال

(١) ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ٣١٠ - ٣١٦

(٢) ابن جبيرة . رحلة ابن جبيرة ، ص ٧

(٣) يمثل هذا المبلغ حسبما جاء في المقرئى ( المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٨ ) نقلاً عن القاضي الفاضل ، ما حصله صلاح الدين من الزكاة ودار الضرب معا والمعروف أن رسوم حصيلة دار الضرب كانت جزءاً صغيراً .

(٤) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٨

(٥) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٠٨

(٦) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٠٩

العنب والزيتون ، رغم أن الكروم والأشجار كانت خاضعة لضريبة الخراج <sup>(١)</sup> .  
ولذا بلغت حصيللة الزكاة من الأعمال القيومية فقط في زمن ذلك السلطان مبلغ  
١٧٩٥ ديناراً <sup>(٢)</sup> .

أما ضريبة الحقوق فهي ضريبة ترجع إلى السلطان الكامل لا قبله من سلاطين  
الأيوبيين <sup>(٣)</sup> . وكانت عبارة عن ضريبة صغيرة يدفعها المزارع بالإضافة إلى ما على  
الأرض من غلة مقررة <sup>(٤)</sup> .

ومن البديهي أن جميع تلك الضرائب تعرضت لكثير من العوامل الطبيعية التي  
تعرضت لها مصر وغيرها من البلاد ، ففي أواسط سنة ٥٦٧ هـ فبراير سنة ١١٧٢ م ،  
أى بعد وفاة الخليفة العاضد بسنة تقريباً ، وصلاح الدين لا زال نائباً عن  
نور الدين في مصر ، تقطعت برد عظم في أراضى الدقهلية والمرتاحية أتلف الغلال ،  
ثم انتشر الغار بعد ذلك ، فأكل الأشجار والأقصاب . وتلفت بذلك المحاصيل  
الشتوية والصيفية ، ولا بد أن تأثرت موارد الدولة المالية بسبب هاتين الكارثتين  
الماليتين <sup>(٥)</sup> .

وفي عهد السلطان العزيز عثمان بن صلاح الدين ، شمل الوباء جميع البلاد المصرية  
مدة سنتين ( ٥٩٠ - ٥٩٢ هـ = ١١٩٤ - ١١٩٦ م ) ، وكثر عدد الموتى <sup>(٦)</sup> ،  
ولم تستطع الدولة الأيوبية أن تجمع الخراج ، وفي ذلك قال المقرئى في حوادث  
سنة ٥٩٢ هـ ما نصه : « وفيه وقفت وجوه المال ، وانقطعت جباية الديوان بمصر ،  
وأحيل على الجهات بأضعاف ما فيها ، وبقيت وجوه قصرت الأيدى عن  
استخراجها » <sup>(٧)</sup> .

(١) Cahen : Le Régime des Impôts dans le Fayyūm Ayyūbide, p. 20.

(٢) النابلسى : تاريخ القيوم وبلادها ، ص ٢٤

(٣) ابن العميد : اخبار الأيوبيين في Bulletin d'Etudes Orientales, Tome XV, p. 144.

المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٢٦٠

(٤) النويرى : نهاية الأرب في فنون الادب ، ج ٨ ، ص ٢٤٩

(٥) المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٤٥ ، ص ٤٧

(٦) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٣١ - ١٣٣

(٧) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٣٧

وشهد عصر السلطان العادل الكبير غلاء استمر أكثر من عامين ابتداء من سنة ٥٩٦ هـ - ١٢٠٠ م شمل البلاد المصرية كلها ، وكثر عدد الوفيات حتى عدم الفلاحون في القرى فلم تزرع الأراضي ولم تجني الأموال<sup>(١)</sup> . وفي زمن السلطان الكامل تأثرت موارد البلاد أيضا بحوادث وباء سنة ٦٢٧ هـ - ١٢٣٠ م ، بسبب انخفاض منسوب مياه النيل<sup>(٢)</sup> .

وكيفما كان الأمر ، فيبدو أن معظم تلك الإيرادات السالف ذكرها ، اجتمعت في الدواوين المالية المختلفة التي أشرفت على مصروفات الدولة ، وهي موضوع الفصل التالي .

## مَعِينُ التَّارِيخِ لأهل التَّارِيخِ

---

(١) البغدادى : نفس المرجع ، ص ٥٦ ؛ المقرئى : اغاثة الامة بكشف الغمة ، ص ٣٠ ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ١٥٨  
(٢) التنبيرى : نفس المرجع ، ج ٢٧ ورقة ٣٥ ؛ ابو شامة : الذيل على الروضتين ، ص ١٥٩

- العادلية - المنصورة - إصاحية - ١ - نفقات القصر الأيوبي والواكب السلطاني
- قلعة الروضة - ٢ - الهدايا والمنح
- ديوان الأسطول - ٣ - ديوان الجيش
- نفقات الأسطول - ٤ - نفقات الإقطاعيات
- دينار الأسطول - ٥ - دينار الجيش
- نفقات دور الصناعة - ٦ - نفقات جيش السلطان زمن
- ديوان الإبحار - ٧ - النفقات العسكرية العامة زمن
- المنشآت الخيرية - ٨ - المنشآت العسكرية (سور القاهر)
- الخنقاء الصلاحية - ٩ - قلعة الجبل - سور الإسكندر

## الفصل الرابع

- ديوان الخاص السلطاني - نفقات القصر الأيوبي والواكب السلطانية - الهدايا والمنح - ديوان الجيش - تقويم الإقطاعيات - انبغقات الدينار الجيشى - نفقات جيش السلطان زمن السلم - انبغقات العسكرية العامة زمن الحرب - المنشآت العسكرية ( سور القاهرة - قلعة الجبل - سور الاسكندرية ) المدن العسكرية ( العادلية - المنصورة - إصاحية ) - قلعة الروضة - ديوان الاسطول - نفقات الاسطول - دينار الاسطول - نفقات دور الصناعة - ديوان الاحباس - المنشآت الخيرية - الخنقاء الصلاحية - المارستانات - المدارس والزوايا - افتداء أسرى المسلمين - ديوان الموارث الحشرية - ديوان الزكاة .

\*\*\*

(تولى مصروفات الدولة الأيوبية في مصر عدد من الدواوين المالية تدل اسمائها على أنواع مصروفاتها فضلا عن إيراداتها التي تقدم شرحها . وهذه الدواوين هي ديوان الخاص السلطاني وديوان الجيش وديوان الاسطول وديوان الأحباس وديوان الموارث الحشرية وديوان الزكاة . ويلاحظ أن هذه الدواوين كانت معروفة بأسمائها زمن الفاطميين ، وأبقاها صلاح الدين على ما هي عليه ، وأضاف إليها ما استحدث من الدواوين .)

١ - ديوان الخاص السلطاني ٢ - ديوان الجيش ٣ - ديوان الاسطول ٤ - ديوان الأحباس ٥ - ديوان الموارث الحشرية ٦ - ديوان الزكاة ٧ - ديوان الخنقاء الصلاحية ٨ - ديوان المدارس والزوايا ٩ - ديوان الافتداء ١٠ - ديوان الموارث الحشرية

أما ديوان الخاص السلطاني فكان أول مصروفاته النفقة على شئون الدور السلطانية ، وبلغت إيرادات ذلك الديوان نقلا عن القاضي الفاضل أى في عصر صلاح الدين مبلغ ٤٤٠٤٤٠٤٤ ديناراً (١) . وربما بالغ القاضي الفاضل في تقدير ذلك

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار ، ج ١ ، ص ٨٧ . وفي المقرئى ( نفس المرجع والصفحة ) ، أن ذلك الديوان سمي باسم ( الديوان الخاص الملكى الناصرى بالديار المصرية ) .



المبلغ من باب الاشادة بنفقات الخصاص السلطاني أيام صلاح الدين . والمعروف أن صلاح الدين وزع إيرادات ذلك الديوان بين شراء الخيول السلطانية ونفقات الاصطبلات والمناخات <sup>بم</sup> وشراء حاجات القصور الأيوية ومرتبات مستخدمى تلك القصور <sup>(١)</sup> ، فضلا عن المطابخ السلطانية التي أطلق عليها ابن مماتي اسم المطابخ السعيدة <sup>(٢)</sup> ؛ والاستمطة السلطانية الكثيرة التي دأب البلاط الأيوبي على إعدادها لولائم أعيان البلاد والوافدين . وكان السلطان العزيز عثمان مشهوراً بمد الاستمطة الكبرى لمختلف موظفي الدولة وأعيانها في كل مناسبة <sup>(٣)</sup> . وأقام السلطان الكامل سنة ٦٢٤ هـ - ١٢٢٧ م سمطا عظيما بالميدان الأسود تحت قلعة الجبل إحتفالا بختان ابنه العادل الصغير ، واتفق في ذلك السباط أموالا باهظة <sup>(٤)</sup> . وفي زمن السلطان العادل الصغير أقيم سمطا آخر في ذلك الميدان من باب الفرج باعتقال الملك الصالح بالكرك ، وذبحت لأجل ذلك السباط ألف رأس من الغنم وعدد من الخيل والبقر والجاموس والابل <sup>(٥)</sup> .

<sup>(٦)</sup>  
ومن مصروفات ديوان الخصاص السلطاني كذلك نفقات المخرجات السلطانية للصيد ولعب الكرة ، ويقال إن مبلغ نفقات السلطان العادل الصغير في هذه الناحية فقط بلغت ٢٦ مليون درهما ، وهو مبلغ تفوح منه رائحة المبالغة ، وتدل على إسراف ذلك السلطان الطفل في عهده القصير <sup>(٦)</sup> . أما الصالح نجم الدين أيوب فكان مولعا بلعب الكرة فجعل لها ميادانا جديدا ، واشترى لذلك من مال الخصاص السلطاني سنة ٦٤٣ هـ - ١٢٤٥ م مساحة من أراضي اللوق من الأمير حصن الدين ثعلب بثلاثة آلاف دينار <sup>(٧)</sup> .

- (١) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٥٤  
(٢) المرجع السابق ، ص ٣٥٠  
(٣) المقرئى السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٤٧  
(٤) النويرى : نهاية الارب في فنون الادب ، ج ٢٧ ورقة ٢٩  
(٥) المرجع السابق ، ج ٢٧ ، ورقة ٦٣ ؛ المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٢٨٩ - ٢٩٠ . وهذه اول اشارة تدل على اكل لحم الخيل في الموائد السلطانية في مصر زمن الايوبيين ، وربما كان مرجع ذلك الى غلبة العنصر التركي في الدولة الايوبية رغم كرديتها .  
(٦) المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٢٩٤  
(٧) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ١٩٨ .

السلطان  
شؤون الدولة  
تلاية  
للمطابخ السلطانية  
الكرة  
السلطانية

وأنتق ديوان الخصاص السلطاني كذلك على المواكب السلطانية الكبرى في العيدين وكسر الخليج وغيرها من الأعياد التي أبقى الأيوبيون عليها في زمنهم ، ولم تبلغ تلك التفقات مبلغاً كبيراً نظراً لالغاء كثير من المواكب الفاطمية<sup>(١)</sup> .

(٥)

ومن ديوان الخصاص السلطاني أيضاً خرجت الهدايا والمنح ، فأرسل صلاح الدين سنة ٥٦٧ هـ - ١١٧١ م بعض الهدايا ومائة ألف دينار إلى سيده السلطان نور الدين محمود<sup>(٢)</sup> ، وفي السنة التالية أرسل صلاح الدين هدية أخرى للسلطان نور الدين اشتملت على كثير من الامتعة والآلات الفضية والذهبية الفاطمية وغيرها بالإضافة إلى مبلغ ستين ألف دينار<sup>(٣)</sup> .

وفي مرة ثالثة بعث صلاح الدين إلى السلطان نور الدين محمود هدية سنة ٥٦٩ هـ - ١١٧٣ م مع خالد الدين القيسراني خال نور الدين ، وهو الذي بعثه إلى القاهرة بعد أن كثرت الاشاعات لديه بدمشق ، بخروج صلاح الدين على الدولة النورية . وربما أمعن صلاح الدين في ضخامة تلك الهدية لاقناع نور الدين بولائه القديم ، إذ شملت تلك الهدية على خمس ختبات مذهبة من القرآن الكريم ، وأحجار كريمة وأنواب وخلافه ، وقدرت مجموعها بمبلغ ٢٢٥ ألف دينار ، ولم تصل تلك الهدية إلى نور الدين إذ توفي قبل وصولها إليه<sup>(٤)</sup> .

ومن الطبيعي أن يحرص صلاح الدين كذلك على إرسال هدايا مماثلة إلى الخليفة العباسي وكبار موظفي رجال الخلافة ، من باب التمكن لنفسه في البلاط الخلفي ، ومن المعروف أن هديته للخليفة الناصر لدين الله العباسي سنة ٥٨٥ هـ - ١١٨٩ م ، أي في أواسط عهد صلاح الدين ، شملت تحفا جميلة<sup>(٥)</sup> . وأرسل صلاح الدين

(١) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ص ٧٢ ، ١٣٦

(٢) الحنبلى : شفاء القلوب في مناقب بنى أيوب ، ورقة ٢٠ - ؛ ابن ايبك

كنز الدرر وجامع الفرر ، ج ٧ ورقة ٣٨

(٣) أبو شامة : الروضتين في اخبار الدولتين ، ج ١ ، ص ٢٠٦ ؛ ابن واصل

مفرج الكروب ، ج ١ ، ص ٢٢٤

(٤) أبو شامة : الروضتين في اخبار الدولتين ، ج ١ ، ص ٢١٩ ؛ المقرئى

السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٤ - ٥٥

(٥) أبو شامة : الروضتين في اخبار الدولتين ، ج ٢ ، ص ١٣٩ ؛ ابن واصل :

مفرج الكروب في اخبار بنى أيوب ، ج ٢ ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩

في السنة التالية هدية ثمينة أخرى الى يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن ملك المغرب منها مصحف كريم ثمين ، وقلائد ، وطلب منه المساعدة وقطع إمدادات الصليبيين في البحر أثناء محنة حصار عكا (١) .

وكان ديوان الخاص السلطاني كذلك مصدر الهبات والمنح ، ومن ذلك هبة صلاح الدين للشيخ زين الدين الواعظ ، وهو جد نخر الدين عثمان النابلسي لأمه ، من باب التبرك به ، وكانت هذه الهبة ٤ آلاف دينار (٢) . وشمل صلاح الدين الأمير الفارس المشهور اسامة بن منقذ الشيزي بعطاياه حتى مدحه اسامة بما نصه : « فعطاياه تطرقني وأندراقد ، وتسرى إلى وأنا محتسب قاعد ، فأنا من انعامه كل يوم في مزيد ، واكرام كتكرمة الأهل وأنا أقل العبيد ، امنني جميل رأيه حادث الحادثات واخلف لي انعامه ما سلبه الزمان بالنكبات المجحفات » (٣) .

وتشبه السلطان العزيز عثمان بوالده صلاح الدين في كثرة الهدايا والمنح التي خرجت من ديوان الخاص السلطاني ، فأرسل مرة إلى الأمير فارس الدين ميمون القصري مبلغ ٥٠٠ دينار ، ولسياف الدين سنقر المشطوب ٣٠٠ دينار ، ولشمس الدين سنقر الكبير ٤٠٠ دينار ، مكافأة لهم على تركهم أخيه الأفضل وانضمامهم إليه (٤) . واقتنى السلطان العادل الكبير أثر صلاح الدين في الانعام على وجوه الناس فأنعم على الشاعر جعفر بن شمس الخلافة بمائة دينار و ٥٠ أردبا من القمح ، و ٢٠ أردبا من الشعير (٥) . واشتهر العادل الصغير كذلك بكثرة هباته وعطاياه من مال الديوان السلطاني ، حتى أنه أنفق في مدة سلطنته القصيرة ما يزيد على ٦ آلاف دينار و ٢٠ مليون درهم (٦) ، حتى قيل في ذلك الصدد ، إن أموال الهدايا كانت تحمل من

(١) أبو شامة الروضتين في اخبار الدولتين ، ج ٢ ص ١٧٠-١٧٤ ؛ ابن واصل :

مفرج الكروب ، ج ٢ ص ٣٦١ - ٣٦٢

(٢) النابلسي : لمع القوانين المضية في دواوين الديار المصرية ، ص ٤٣

(٣) اسامة بن منقذ : كتاب الاعتبار ، ص ١٦٤ - ١٦٥

(٤) القرizzi : السواك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ١٢١

(٥) ابن أبيك : كنز الدرر وجامع الفرر ، ج ٧ ورقة ٢٢٣ - ٢٢٥ ؛ الحنبلي :

شفاء القلوب في مناقب بني أيوب ، ورقة ٥٥ ب .

(٦) النويري : نفس المرجع ، ج ٢٧ ورقة ٦٥

ديوان الخالص إلى الأمراء وغيرهم على أقفاص الحمالين ، ولم يترك أحدا في دولته إلا وشمله إنعامه<sup>(١)</sup>.

(٣)

والواضح أن ديوان الجيش ، كما تقدمت الإشارة إليه ، كان مركز توزيع جميع الاقطاعات ، فضلا عن شئون الصرف العام على الجيش والتعبئة والأسلحة والمؤن والحاميات والحصون والقلاع حسب النظام السائد إلى جانب النظام الإقطاعي . وكان أول أعمال الموظفين بذلك الديوان ، اثبات أسماء أرباب الاقطاعات على اختلاف طبقاتهم ، وجميع أفراد الجيش السلطاني وجيوش الأمراء وابتداء إمرتهم حسب السنين الهلالية ، وعن انتقل إليه الإقطاع ، وعدد الجند الذين يقتنهم في اقطاعه ، وأمام كل اسم عبرة اقطاعه « رمزاً لا تصريحاً »<sup>(٢)</sup> ، من باب الحذر والسرية التي توخاها موظفو الدواوين ، ولذا تجنب ذلك الديوان ذكر عبرة أى اقطاع من الاقطاعات أو متحصله إلا بناء على مرسوم من السلطان<sup>(٣)</sup> . وأثبت موظفون مختصون آخرون في جريدة أخرى سميت باسم جريدة الاقطاع لكل إقليم من الأقاليم واقطاعاته ، وما بها من ضياع وكفور ومعالم وخصائص ، والعبرة المالية للإقليم ، وقيمة ما تحصل منها ، وانتقالات الإقطاع من شخص إلى آخر . وجرى النظام في ذلك الديوان على تحرير جريدة ثالثة تحتوى على أسماء العساكر الذين يتقاضون أجورهم نقداً أو غلة لا إقطاعاً<sup>(٤)</sup> .

وذكر النابلسي أن رئيس ديوان الجيش ، كان يطلب من موظفيه سنة بعد أخرى ، نسخة قوانين رى البلاد لمعرفة ما نقص وما زاد من الحقول المزروعة ، وكذلك نسخة السجلات من الأقاليم لمعرفة ما آل إليه أمر مواردها المالية<sup>(٥)</sup> . وحرص ديوان الجيش أيضا على متابعة الأحوال الزراعية في الاقطاعات ومراقبتها

(١) المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٢٩٦

(٢) النويرى : نفس المرجع ، ج ٨ ، ص ٢٠٠ - ٢٠٢

(٣) المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٣

(٤) المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣

(٥) النابلسي : لمع القوانين المضيه في دواوين الديار المصرية ، ص ٢٣

وإعادة النظر كل ثلاثة أعوام في الأموال المفروضة على أصحابها ، والاشراف على تدوين تلك المعلومات كلها<sup>(١)</sup> .

وقام ديوان الجيش بتسجيل العمليات المعروفة باسم التفاوت الاقطاعي وهي أموال الفروق الناتجة عن تغيير مرتبة الجندي بانتقاله من فئة أصحاب الجوامك والرواتب إلى فئة ذوى الاقطاعات ، أى إنه إذا انتقل جندي إلى إقطاع جديد للمرة الأولى فإنه يأخذ دخل إقطاعه من تاريخ تعيينه عليه لا من أول السنة المالية أو الخراجية . وقام ديوان الجيش بتقدير المبالغ المسماة الغيانات ، وهي الأموال التى تخصم من الجندي نتيجة غيابه عن الخدمة بدون إذن ، إذ قام الديوان بعملية الخصم عن هذه المدة . ومن الأموال التى قام على تسجيلها ديوان الجيش فى جريدته الخاصة ما هو معروف باسم الفواضل ، وهي الفرق الفعلية بين عبرة ناحية من النواحي ، وما هو مقرر على المقطعين بها . ويقال مثل ذلك بشأن ما هو معروف باسم المتوفر ، وهو جملة أموال توفرت بسبب وفاة الجندي ، إذ جرى المصطلح بأن يكون راتبه من أول السنة إلى يوم وفاته لورثته ، وما كان مقرر له بقية السنة صار من المتوفر ، وإذا لم يكن له ورثة ، جعل ذلك الديوان ، جميع ما قرر له متوفرا<sup>(٢)</sup> .

هكذا كان الحال أيام صلاح وابنه العزيز عثمان ، لأن متولى ذلك الديوان فى عصر صلاح الدين وابنه ، كان الأسعد أبو المكارم بن مماتي ، صاحب نظر الدواوين<sup>(٣)</sup> . ثم تولى ذلك الديوان زمن السلطان العادل رجل كان معروفاً باشتغاله بالتاريخ وهو القاضي ضياء الدين محمد بن أبى الحجاج<sup>(٤)</sup> ، ثم تولى ذلك المنصب فى عهد السلطان الصالح نجم الدين أيوب جمال الدين يحيى بن مطروح الشاعر ، وهو شخصية ذات تأثير كبير فى حوادث عهد السلطان الصالح نجم الدين أيوب<sup>(٥)</sup> .

(١) Poliak : Feudalism in Egypt, Syria, Palestine, and the Lebanon, p. 22.

(٢) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٥٤ - ٣٥٥

(٣) انظر ما سبق ص ٢٢ - ٢٣

(٤) أبو شامة : الذيل على الروضتين ، ص ١٨٤ ، وليس له مؤلفات معروفة

حتى الآن .

(٥) المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ ، ص ٢٨٤ ، ص ٢٩٠

وأهم ناحية من نواحي ديوان الجيش هي تقويم الاقطاعات في مصر بما يسمى العبرة ، وكانت الوحدة النقدية في ذلك هي الدينار الجبشي ، وهو دينار مسمى لا حقيقة على قول القلقشندي ، استعمله أصحاب ديوان الجيش في تقدير عبرة مختلف الاقطاعات ، فجعلوا لكل اقطاع عبرة دنانير جبشية تكثر أو تقل حسب مرتبة صاحب الاقطاع وقيمة وظيفته في الدولة ، ومكانة طبقة في المجتمع (١).

وأوضح ابن مماتي قبل القلقشندي تعريف الدينار الجبشي فقال إنه دينار فرضي ، اختلف في قيمته الحقيقية بالقياس لطبقات المجتمع الأيوبي ، فكان الدينار الجبشي للأجناد والأتراك والأكراد والتركمان في عهد صلاح الدين يساوي ديناراً ذهبياً كاملاً ، ولكتائب العربان الكنانية والعساقلة من الجيش الأيوبي المصري نصف دينار ، أما الغزاة فدينارهم الجبشي ربع دينار ، بينما تقاضى العربان  $\frac{1}{8}$  دينار فقط (٢).

وأشار ابن مماتي في شرح قيمة الدينار الجبشي زمن صلاح الدين ، إلى أن الدينار الجبشي اشتمل على  $\frac{1}{8}$  الدينار الذهبي الشرعي الرسمي ، وأردب من الغلة ثلثه من الشعر وثلثيه من القمح . وعلى هذه القاعدة يكون الاقطاع الذي عبرته ١٠٠ دينار جبشية تفصيلها كالآتي ٢٥ ديناراً ذهبياً و ١٠٠ اردب ، الثلثان منه قمح والثلث شعير (٣). وربما ثبتت قيمة الدينار الجبشي على تلك القاعدة طول زمن الأيوبيين بدليل أن النابلسي لم يتعرض لذلك الموضوع بقليل أو كثير .

وفي سنة ٥٦٧ هـ — ١٧٧١ م ، وصلاح الدين لا يزال نائباً عن نور الدين في مصر ، وديوان الجيش لا يزال سائراً على نظام الأعطية الفاطمية ، أقيم عرض عسكري كبير في القاهرة يوم ٨ المحرم سنة ٥٦٧ هـ — ١١ سبتمبر ١١٧١ م ، وشهد ذلك العرض رسل البزنطيين والصليبيين ، واستمر يوماً وشطراً من الليل ، وكان عدد الجيش النظامي الذي شهد العرض ١٤٧ طلباً (١) والغائب ٢٠ طلباً ، وبلغ عدد

(١) القلقشندي : صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، ج ٣ ص ٤٤٢

(٢) ابن مماتي : نفس المرجع ، ص ٣٦٩

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٦٩ حاشية ٩

(٤) الطلب بلغة الغز وحدة تتألف من قائد ( أمير ) له علم معقود وبوق مضروب وعدد من الفرسان يتفاوت عددهم بين ٢٠٠ و ١٠٠ و ٧٠ فارساً ، ( القرينزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨٦ ) .

الحاضرين ١٤ ألف فارس ، وغالبهم من الطواشية<sup>(١)</sup> الذين تقاضى الواحد منهم راتبا من ٧٠٠ — ١٠٠٠ إلى ١٢٠ دينار ، وله برك<sup>(٢)</sup> فضلا عن غلام يحمل سلاحه في الحرب . أما بقية أعداد الجيش فهم من القراغلامية<sup>(٣)</sup> يضاف إليهم العربان الملحقون بالجيش ، وكانت عدتهم سبعة آلاف فارس ، غير أن من حضر العرض منهم لم يزد على ٢٣٠٠ ، وهذا يوضح في مجموعه كثرة نفقات الجيش الصلاحي<sup>(٤)</sup> .

ثم قام صلاح الدين بتعميم نظام الاقطاع الحربي ، فصار أمراء الأجناد أصحاب الاقطاعات هم المكلفون بالاتفاق على كتابتهم التي تدخل في الجيش العام زمن الحروب . والدليل على ذلك ما ذكره العماد الكاتب ، أخذ موظفي ديوان الانشاء ، عندما خرج مع السلطان صلاح الدين من مصر إلى الشام بقصد الجهاد ضد الصليبيين سنة ٥٧٣ هـ — ١١٧٧ م ، أنه نودى عندما وصل الجيش إلى الاطراف الشرقية ، بأن يأخذ العساكر معهم مؤونة تكفيهم عشرة أيام أخرى ، فأقيم لذلك الغرض سوق للعسكر ، وتوافد العساكر عليه لشراء مؤنهم بعد أن أعطاهم امراؤهم رواتب الاقامات الاقطاعية المعتادة ، ثم لم تلبث الأسعار أن ارتفعت ، فاتهمز العماد الكاتب هذه الفرصة ، وباع أحماله وأثقاله بحجة أنه صاحب قلم لا صاحب علم<sup>(٥)</sup> .

وفي سنة ٥٧٧ هـ — ١١٨١ م ، أي بعد العرض المتقدم بعشر سنوات ، بلغت عدة الجيش الأيوبي في مصر ٨٦٤٠ فارسا ، وصلت النفقة عليهم مبلغاً كبيراً قدرته المراجع بمبلغ ٣٦٧٠٥٠٠ دينار . يضاف إلى المبلغ جامكيات الأمراء المحلولين ورواتبهم ، واولئك هم الذين انحلت عنهم إقطاعاتهم وصاروا طبقة مستثناء تعيش على الرواتب ، وكذلك كان شأن فرق العربان الكنانية والمضرية والفقهاء والقضاة

(١) الطواشي يقصد به الجندي من الفئة الاولى من العساكر ، العزيني : مصر في عصر الايوبيين ، ص ١٥٤ حاشية ١

(٢) البرك هو متاع انفارس وعدته وما بحوزته من الخيل والبغال والجمال ، النظر المقرري : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨٦

(٣) القراغلام هو الجندي العامدي ، العزيني : مصر في عصر الايوبيين ، ص ١٥٤ ، حاشية ٢ .

(٤) المقرري : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨٦

(٥) ابو شامة : الروضتين في اخبار الدولتين ، ج ١ ، ص ٢٧١

والمستخدمين المرافقين للجيش<sup>(١)</sup>. وتدل هذه المبالغ — ان صحت أقوال المصادر في تقديرها — على مدى توجيه الموارد الاقتصادية للبلاد للصرف على حروب صلاح الدين. ثم زادت نفقات الجيش الأيوبي بعد ذلك حتى بلغت سنة ٥٨٥ هـ — ١١٨٩ م ، وذلك في أواخر عصر صلاح الدين — نقلا عن القاضي الفاضل — مبلغ ٤٦٥٣٠١٩ دينار<sup>(٢)</sup>. اربع مائة وستة وثمان مائة الف

ثم انخفض الجيش الأيوبي في مصر انخفاضا كبيرا إلى ٨٥٠٠ فارس ، وانخفضت معه نفقات الجيش وذلك بسبب انتهاء أيام الجهاد الصالحى ضد الصليبيين ، وانتقال كثير من الأمراء الأيوبيين إلى جيش الافضل على بدمشق والظاهر بحلب والعاقل بالبلاد الفراتية ، فضلا عن عدم قيام العزيز عثمان بأى حرب ضد الصليبيين<sup>(٣)</sup>. ثم ارتفعت نفقات الجيش السلطاني ارتفاعا طبعيا أو اسط زمن السلطان الكامل وحروبه ضد الحملة الصليبية المعروفة باسم حملة دى برين ، حتى إذا انتهت تلك الحملة الصليبية بجلائها عن دمياط انخفضت النفقات العسكرية مرة أخرى ، فصارت سنة ٦٣١ هـ — ١٢٣٣ م مبلغ ٦٠٠ ألف دينار ، وبلغ راتب الجندى العادى عشرين دينارا مصريا ، ولكل من كبار الجند راتب تراوح بين ٤٠ — ٥٠٠ دينار<sup>(٤)</sup>.

وزادت نفقات الجيش الأيوبي في عهد السلطان الصالح نجم الدين أيوب ، بسبب خشبته من حملة صليبية تآتى إلى مصر عن طريق البر ، واجتذابه الكثير من شرادم الخوارزمية واستخدمهم لحماية الأطراف المصرية وغيرها من البلاد الشامية التي ظلت على ولائها للسلطان الصالح نجم الدين أيوب ، ومن المعروف أن أولئك الخوارزمية الذين استخدمهم السلطان الصالح نجم الدين أيوب في البلاد الشامية ، انهمزوا في وقعة القصب أمام عسكر حمص وحلب سنة ٦٤٤ هـ — ١٢٤٦ م<sup>(٥)</sup> ،

(١) القريرى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨٦ — ٨٧ ؛ السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٧٥ . انظر كذلك محمد مصطفى زيادة : حملة لويس التاسع ، ص ١١٢ حاشية ٢ ، والعرينى : مصر في عصر الأيوبيين ، ص ١٥٣ ، حاشية ١ ، للتعريف بما كن للكنانية من وظيفة عسكرية في الجيش الأيوبي .

(٢) القريرى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨٧

(٣) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٩٤ — ٩٥

(٤) ابن أبيك : نفس المرجع ، ج ٥٧ ورقة ٢٥٣

(٥) ابن وأصل : نفس المرجع ، ورقة ٣٤٦ — ١ ؛ النويرى : نهاية الأرب في

فنون الادب ، ج ٢٧ ، ورقة ٨٣ — ٨٤



فاستبدل بهم السلطان الصالح فئة جديدة هي الفرقة المعروفة فيما بعد باسم المماليك البحرية الصالحية . واستكثر الصالح نجم الدين أيوب من تلك الفرقة المملوكية الجديدة حتى أنه « اشترى من المماليك الترك ما لم يشتري أحد من المماليك مثله من قبله حتى عاد أكثر جيشه بمماليكهم ، وذلك لكثرة ما جرب من غدر الأكراد والخوازمية وغيرهم من الجيوش » (١) . فأعظام الصالح نجم الدين الاقطاعات الوافرة والرواتب والجوامك الدائمة لاختلاصهم له . ولم ينس أن يوصي ابنه تورانشاه في وصيته المشهورة بقوله : « وتوصى بالمماليك غاية الوصية ، فهم الذين كنت اعتمد عليهم وأثق بهم ، وهم ظهري وساعدي ، تلطف بهم وتطيب قلوبهم ، وتوعدهم بكل خير .. فتكرمهم وتحفظ جانبهم فهذه وصيتي إليك فاعمل بما فيها ، ولا تخالف وصيتي » (٢) .

وقام ديوان الجيش بالصراف على العمائر التي شيدها صلاح الدين ومنها بناء السور الأيوبي للقاهرة ، وتأسيس قلعة الجبل على طرف جبل المقطم .

أما سور القاهرة فبدأ صلاح الدين في تشييده سنة ٥٦٦ هـ - ١١٧٠ م ، وهو يومئذ وزير للخليفة العاضد الفاطمي ، وانتدب الطواشي (بهاء الدين قراقوش) بمولوك عمه أسد الدين شيركوه للإشراف على ذلك البناء (٣) ، الذي أراد به صلاح الدين أن يكون محيطا بالقاهرة والفسطاط وما بينهما من العواصم الاسلامية السابقة .

وبلغت حالة البناء في سنة ٥٧٣ هـ - ١١٧٧ م مبلغا كبيرا ، إذ وصفها القاضي الفاضل وزير صلاح الدين في القاهرة في رسالة إلى صلاح الدين وهو بالشام بما نصه : « أما سور القاهرة فعلى ما أمر به المولى شرع فيه وظهر العمل ، وطلع البناء وسلكت به الطريق المؤدية إلى الساحل بالمقسم ، والله بعمر المولى إلى أن يراه نطافا مستديرا على البلدين ، وسورا بل سوارا يكون به الاسلام محلي اليدين ، محلي الضدين ، والأمير بهاء الدين قراقوش ملازم الاستحثاث بنفسه ورجاله ، لازم لما يعنيه

(١) ابن أبيك : نفس المرجع ، ج ٧ ، ورقة ٣٠٠

(٢) النويري : نهاية الأرب في فنون الادب ، ج ٢٧ ، ورقة ٩٢ - ٩٣

(٣) ابن أبيك : نفس المرجع ، ج ٧ ، ورقة ٣٣ ، أبو شامة : الروضتين في اخبار

الدولتين ، ج ١ ، ص ٢٦٨ ؛ المقرئ : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠

بخلاف أمثاله ، قليل التثقيف من حمله لأعباء التدبير وأثقاله <sup>(١)</sup> . ثم أوقف صلاح الدين بعد عودته إلى مصر للنفقة على السور متحصلات دار العيار ورباع ونواحي كثيرة <sup>(٢)</sup> ، فضلا عن موارد بعض الاقطاعات ، وجلب ما يحتاجه السور من خشب وحديد وخلافه من المتجر السلطاني بالاسكندرية ، وكل ذلك ليكتمل ذلك السور في أقرب وقت <sup>(٣)</sup> .

ويبدو أن بناء السور اكتمل سنة ٥٧٧ هـ - ١١٨١ م بدليل أن قراقوش قام ببناء على أمر صلاح الدين بحفر خندق حول السور <sup>(٤)</sup> شده الرحالة ابن جبير ووصفه بقوله : « خندق ينقر بالماول نقرأ في الصخر » <sup>(٥)</sup> ، كما شهد القلعة وملاحقاتها ووصفها بأنها « حصن حصين المنعة » <sup>(٦)</sup> . وبطل العمل في ذلك السور وظل على حاله أيام السلطان الملك الكامل ، فقام بتعليقه أثناء تشييده العمارات بالقلعة <sup>(٧)</sup> .

أما قلعة الجبل وهي من القلاع العسكرية الشهيرة ، فكانت البداية في بنائها سنة ٥٧٢ هـ - ١١٧٦ م ، أثناء تشييد سور القاهرة ، وعين صلاح الدين على بنائها بهاء الدين قراقوش مشرفا على ذلك المشروع الذي اراد به صلاح الدين أن تصبح القاهرة وما يجاورها من العواصم الإسلامية السابقة مدينة واحدة ذات قلعة حصينة لحمايتها ، شأنها في ذلك شأن جميع المدن الشامية ، حيث كان لكل مدينة إسلامية أو صليبية قلعة حصينة <sup>(٨)</sup> .

- (١) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ٢ ، ص ٦٧ ؛ أبو شامة : الروضتين في أخبار الدولتين ، ج ٢ ص ٢
- (٢) المقرئ : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٦٤
- (٣) ابن ممان : نفس المرجع ، ص ٣٤١
- (٤) أبو شامة : الروضتين في أخبار الدولتين ، ج ٢ ، ص ٢٧ ؛ ابن واصل : نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ١١٣ ؛ المقرئ : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٢٨٠
- (٥) ابن جبير : نفس المرجع ، ص ٢٠
- (٦) المرجع السابق ، ص ٢٧ - ٢٨
- (٧) ابن واصل : نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ٥٤ ؛ المقرئ : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٢٠٣
- (٨) أبو شامة : الروضتين في أخبار الدولتين ، ج ١ ، ص ٢٦٨ ؛ ابن واصل : نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ٥٢ - ٥٣

ويبدو من منشآت صلاح الدين بالقلعة أنه قصد أيضا أن تكون تلك القلعة مقرا للحكم الأيوبي بعيدا عن دور الحكومة الفاطمية وقصورها ، غير أنه لم يكتمل بناؤها في عصره ، ولم يستطع أن يسكن دائما بها <sup>(١)</sup> كما فعل الكامل سنة ٥٦٠ هـ — ١٢٠٧ م بعد اكتمال منشآتها المخصصة للدواوين . وبني الكامل بالقلعة كذلك البرج الأحمر <sup>(٢)</sup> ، فضلا عن قاعة لمجالسة الفقهاء والصالحين في شهر رمضان وسميت لذلك باسم قاعة رمضان <sup>(٣)</sup> .

ومما قام ديوان الجيش بالصرف على بنائه كذلك سور الاسكندرية ، وكانت البداية في بنائه سنة ٥٦٦ هـ — ١١٧١ م وصلاح الدين لا يزال وزيرا <sup>(٤)</sup> . وزار صلاح الدين الاسكندرية سنة ٥٧٢ هـ — ١١٧٦ م <sup>(٥)</sup> . ثم سنة ٥٧٧ هـ — ١١٨١ م لمشاهدة السور والعمل على اتمامه <sup>(٦)</sup> . وأمر صلاح الدين والي الاسكندرية وقتذاك واسمه نجر الدين قراجا بأن يكسر اربعمائة عمود روماني نصفين أو ثلاثة ويلقى بها عند شاطئ البحر حتى يمنع تأثير الموج على سور المدينة وعدم استخدامها مرسى لسفن العدو <sup>(٧)</sup> .

ومن مصر وفات ديوان الجيش كذلك مجموعة من المدن العسكرية الأيوبية وهي العادلية المنصورة والصالحية فشيد السلطان العادل سنة ٦١٤ هـ — ١٢١٧ م مدينة العادلية جنوب دمياط ، وشجعها بالمقاتلة استعدادا لمقدم الصليبيين إلى مصر من ناحية البحر ، فأصبحت منذ ذلك الحين مدينة جهادية عسكر فيها السلطان الكامل سنة ٦١٥ هـ — ١٢١٨ م ، ليعبر عساكره منها إلى دمياط لمنع الصليبيين من دخولها <sup>(٨)</sup> .

- (١) المقرئى : المواعظ والاعتبار : ج ١ ، ص ٣٦٤  
(٢) ابن واصل : مفرج الكروب : ج ٢ ، ص ٥٤ ؛ القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ، ص ٣٧٢ — ٣٧٣  
(٣) النويرى : نهاية الأرب في فنون الادب : ج ٢٧ ، ورقة ٥٥  
(٤) أبو شامة : الروضتين في اخبار الدولتين : ج ١ ، ص ١٩١  
(٥) المرجع السابق : ج ١ ، ص ٢٦٩  
(٦) تلرجع السابق : ج ٢ ، ص ٢٤ ؛ ابن واصل : مفرج الكروب : ج ٢ ، ص ١١٢  
(٧) البغدادي : الافادة والاعتبار : ص ٢٨  
(٨) ابن واصل : مفرج الكروب في اخبار بني أيوب : ج ٣ ، ص ٢٦٠ ؛ المقرئى : المواعظ والاعتبار : ج ١ ، ص ٢١٦

وبنى السلطان الكامل مدينة المنصورة سنة ٦١٦ هـ - ١٢١٩ م ، عندما استولى الصليبيون على دمياط فسكر بجنوده مكان تلك المدينة ، وبنى بها قصراً ، وأمر من معه من الأمراء والعساكر ببناء الدور والأسواق ، وأحاط المدينة بسور على نهر النيل حماه بالآلات الحربية والستائر <sup>(١)</sup> . واهتم السلطان الصالح نجم الدين أيوب بمدينة المنصورة ، فبنى الأبنية بها ، وشرع عساكره في تجديد أبنيتها وإصلاح سورها ، وتوافد إليها الجند والعساكر والعربان ، فعمرت المنصورة وغدت رابطاً جهادياً هاماً ضد الصليبيين <sup>(٢)</sup> .

وشيد السلطان الصالح نجم الدين أيوب مدينة الصالحية سنة ٦٤٤ هـ - ١٢٤٦ م ، في أول الصحراء التي تفصل بين مصر والشام لتكون نقطة أمامية للدفاع عن الأطراف المصرية ضد ما شاع وقتذاك من قرب وصول حملة صليبية إلى مصر عن طريق البر ، وأنشأ بها قصوراً وجامعاً وسوقاً . وغدا للصالحية أهمية كبيرة خاصة للطريق البري الذي يربط بين القاهرة ودمشق ولسلكه المسافرين <sup>(٣)</sup> .

وللسلطان الصالح أيوب كذلك تنسب قلعة الروضة التي أسكن بها مماليكه البحرية الصالحية ، وأنفق في تشييدها أموالاً طائلة ، هذا فضلاً عما أنشأ فيها من دُور وقصور وأبراج ، وما غرس فيها من أشجار <sup>(٤)</sup> . ووصف علي بن سعيد تلك القلعة وما بها من منشآت بما نصه : « وأبصرت في هذه الجزيرة ابوانا جلوسه [السلطان] لم ترى عيني مثاله ، ولا أقدر ما أنفق عليه ، وفيه من صفائح الذهب والرخام الأبتوسي والكافوري والمجزع ، ما يذهل الأفكار ويستوقف الأبصار . . . وقد تفرجت كثيراً في طرف هذه الجزيرة مما يلي بر القاهرة فقطعت فيه عشيات مذهبات ، لم تنزل لاحزان الغربية مذهبات » <sup>(٥)</sup> .

- (١) ابن واصل : مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ، ورقة ١٨٧ - ١ ؛  
المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٢٢١ ؛ السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ ؛ ابن الرهاف : تاريخ ابن الرهاف ، ص ٩٥ - ٩٦  
(٢) ابن واصل : مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ، ورقة ٣٥٧ - ١ ؛  
(٣) المرجع السابق ، ورقة ٣٥١ - ب ؛ المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٨٤ ، ٢٢٧  
(٤) ابن واصل : مفرج الكروب ، ورقة ٣٦٠ - ١ ؛ ابن أبيك : كنز الدرر ، ج ٧ ، ورقة ٢٨٢ ؛ المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ١٨٣  
(٥) المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ١٨٤

وكما اختص ديوان الجيش بالصرف على شئون القوات الحربية البرية ، وما يلحقها من الحصون والقلاع والمدن العسكرية الجديدة ، اختص ديوان الأسطول بالنفقة على شئون القوات البحرية من سفن حربية وجند وبحارة وأسلحة ومثونة ، بالإضافة إلى دور الصناعة التي قامت بأعمال الصيانة اللازمة للأسطول . ويبدو أن صلاح الدين أدرك أن شئون الأسطول تتبع ديواناً فاطمياً إسمه « ديوان جيش المصريين »<sup>(١)</sup> ، مما يدل على أن القوات البحرية الفاطمية كان معظمها من المصريين لا من المغاربة كما هو المنتظر من دولة ترجع أصولها إلى شمال إفريقيا والمغرب .

وكيفما كان الأمر ، فالمعروف أن صلاح الدين غير تلك التسمية فصار ذلك الديوان يعرف باسم ديوان الأسطول ، وكان ذلك في سنة ٥٧٢ هـ - ١١٧٦ م ، أى بعد سنتين من إعلان السلطنة الأيوبية في مصر . وولى صلاح الدين نظر ذلك الديوان وقتذاك صديقا من أصدقائه ، لم تذكر المراجع اسمه أو شيئا عنه ماعدا أن صلاح الدين أفرد له أقطاعا مخصوصا وديوانا مفردا هو ديوان الأسطول ، وأنه كتب إلى جميع الأعمال المصرية والشامية يؤكد عليهم وجوب تلبية طلبات صاحب الأسطول كلما وصلت إليهم ، من حيث جمع الرجال الذين يأخذهم ناظر ديوان الأسطول للخدمة في السفن الأيوبية<sup>(٢)</sup> .

وخصص صلاح الدين لديوان الأسطول متحصلات إقليم القيوم والحبس الجيوشى وحراج السنط وحصيلة النطرون التي بلغت وقتذاك ٨ آلاف دينار ، وذلك فضلا عن متحصل ديوان الزكاة وقدره أكثر من ٥٠ ألف دينار ، وأجرة المراكب الديوانية . وأضيف إلى تلك المتحصلات المخصصة لديوان الأسطول ، حصيلة قرى قريش وطيندى التابعتين لعمل البهنا محافظة المنيا الحالية ، وفي سنة ٥٨٧ هـ - ١١٩١ م ، عين صلاح الدين أخاه العادل رئيسا عاما لديوان الأسطول ، فعين العادل صفى الدين بن شكر نائبا في ذلك الديوان<sup>(٣)</sup> .

(١) ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ٣٣٩  
 (٢) أبو شامة : الروضتين في أخبار الدولتين ج ١ ، ص ٢٦٩  
 (٣) المقريزى : المواظ والاعتبار ج ٢ ، ص ١٢٩ ، ١٩٤ ؛ السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ ، ص ١٠٧ - ١٠٨

ويبدو أن تعديلاً تم وقتذاك في مراتب المشتغلين في الأسطول الذين كانوا يأخذون رواتبهم حسب دينار الأسطول<sup>(١)</sup>. وكان دينار الأسطول مثل الدينار الجبشي مسمى لا حقيقة، غير أن المراجع المختلفة لا تسعف بشيء في هذا الموضوع ماعدا أن صلاح الدين قرر سنة ٥٦٧ هـ - ١١٧١ م أن يكون دينار الأسطول  $\frac{1}{3}$  الدينار العام، بعد أن كان  $\frac{1}{2}$  ذلك الدينار<sup>(٢)</sup>. والراجع أن قيمة ذلك الدينار اختلفت باختلاف درجات رجال الأسطول شأنها في ذلك شأن درجات المقطعين في جرائد ديوان الجيش، وربما جرى التعامل بدينار الأسطول على نسق يشبه قيم الدينار الجبشي.

وتولى ديوان الأسطول النفقة على دور الصناعة وهي ثلاث في مصر والاسكندرية ومياط على التوالي<sup>(٣)</sup>، غير أن الاهتمام بأمر الأسطول والبحرية قل بعد عصر صلاح الدين بدليل ما ذكره المقرئ بما نصه: « فلما مات السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب استمر الحال في الأسطول قليلاً ثم قل الاهتمام به، وصار لا يفكر في أمره إلا عند الحاجة إليه، فاذا دعت الضرورة إلى تجهيزه طلب له الرجال، وقبض عليهم من الطرقات، وقيدوا في السلاسل نهاراً، وسجنوا في الليل حتى لا يهربوا، ولا يصرف لهم إلا شيء قليل من الخبز ونحوه، وربما أقاموا الأيام بغير شيء، كما يفعل بالأسرى من العدو، فصارت خدمة الأسطول عاراً يسب به الرجال، وإذا قيل لرجل في مصر يا أسطولي غضب غضباً شديداً بعد ما كان خدام الأسطول يقال لهم المجاهدون في سبيل الله والغزاة في أعداء الله ويترك الناس بدعائهم<sup>(٤)</sup> ».

ثم شهدت أواخر أيام السلطان الصالح نجم الدين أيوب اهتماماً متأخراً بالأسطول الأيوبي ورجاله، بعد أن نزلت الحملة الصليبية المعروفة بالسابعة بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا على السواحل المصرية، دون أن تلقى مقاومة مذكورة من السفن المصرية الأيوبية. وما يدل على اهتمام السلطان الصالح نجم الدين أيوب بشئون الأسطول دون غيره من السلاطين الأيوبيين بعد صلاح الدين، أنه كتب في وصيته لابنه

(١) المقرئ: المواعظ والاعتبار، ج ٢، ص ١٩٤

(٢) المقرئ: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ١، ص ٤٥

(٣) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص ٣٤٠

(٤) المقرئ: المواعظ والاعتبار، ج ٢، ص ١٩٤

تورانشاه يقول ما نصه : « فالأسطول أحد جناحي الاسلام ، فينبغى أن يكونوا شباغا ، ورجال الأسطول إذا أطلق لهم كل شهر عشرين درهم مستمرة راتبه ، جاءوا من كل فج عميق » (١) .

ومن هنا ينتقل البحث إلى سائر الدواوين التي لا تتعلق بالشئون العسكرية ، وأولها ديوان الأعباس الذي اختلف بشئون الأوقاف الخاصة والعامة ، وهو ديوان فاطمي الأصل أبقاه الأيوبيون فيما أبقوه من دواوين . ولما كان ذلك الديوان مختصا في الواقع بأوقاف خيرية ودينية ، فإن متولى ذلك الديوان كان يختار من بين العلماء المشهورين بالتقوى والفضائل والقدرة على الفتيا ، لأن ناظر ذلك الديوان أشرف على رواتب العلماء والفقهاء والقراء وأرباب الحديث والمخطباء وأئمة المساجد التابعين لذلك الديوان ، فضلا عن المدرسين في مختلف المدارس التي أوقفها أصحابها على التعليم ، وجعلوا ذلك الديوان مشرفا على إيراداتها ومصروفاتها . ونظراً للصفة الدينية لتلك الوظيفة انفراد رئيس ذلك الديوان دون سائر الدواوين باصدار المراسيم وإطلاق الجامعيات أو زيادتها دون حاجة إلى مرسوم أو توقيع سلطاني ، وبظل مايسمح به مؤيداً لمن أعطاه ولورثته من بعده (٢) . وكان لديوان الأعباس إشراف على وجوه النفقة للأوقاف الأهلية حسب شروط الواقف (٣) .

ومن جهات الصرف التي أشرف عليها ديوان الأعباس : الخزانة الصلاحية ، ثم المارستانات الثلاثة التي شيدها صلاح الدين بالقاهرة والفسطاط والاسكندرية على التوالي (ثم المدارس الناصرية) والقمحية والسيوفية والصلاحية ، وكانت هذه المدارس الأربع من منشآت صلاح الدين ، ثم المدرسة العادلية التي بناها السلطان العادل الكبير . ثم دار الحديث الكاملة التي أنشأها السلطان الكامل ، ثم المدرسة الصلاحية نسبة إلى السلطان الصالح نجم الدين أيوب .

(١) النويري : نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج ٢٧ ورقة ٩٢

(٢) النابلسي : لمع القوانين المضية في دواوين الديار المصرية ، ص ٢٦

(٣) وثيقة ابنة جمال الدين محمود ، محكمة رقم ٤ ، محفوظة رقم ١ ، وثيقة حجة تمليك . ووقف القاضي سيد الدين أبي محمد عبد الله ، محكمة رقم ٥ ، محفوظة رقم ١

أما الخانقاه الصلاحية فهي أول دار للصوفية في مصر<sup>(١)</sup> أنشأها صلاح الدين سنة ٥٦٩ هـ - ١١٧٣ م في دار سعيد السعداء أحد الأستاذين المحنكين بالدولة الفاطمية . واجتذب صلاح الدين لهذه الخانقاه عددا من مشاهير الصوفية من مختلف البلاد الاسلامية ، وأوقف عليها أوقافا واسعة هي بستان الحبانية بجوار بركة الفيل خارج القاهرة ، وناحية دهمرو التابعة لمركز مغاغة محافظة المنيا الحالية ، وقيسارية الشرب وكانت اسطبلا بشارع القاهرة . ولما كان الصوفية لا يقومون بأية صناعة أو مهنة ، فان مصاريف ماكلهم ومشرهم فضلا عن مسكنهم كان مستمداً من تلك الأوقاف<sup>(٢)</sup> .

وكانت الخانقاه الصلاحية مصدر موكب أسبوعى من مواكب القاهرة الأيوبية ، إذ غدا المعتاد في كل يوم جمعة أن يأتي الناس من مختلف البلاد إلى القاهرة ليشهدوا صوفيتها ، وهم متوجهون في موكبهم إلى صلاة الجمعة بجامع الحاكم الفاطمى ، دون غيره من الجوامع . ويبدأ هذا الموكب بخروج شيخ الشيوخ من الخانقاه ، وبين يديه خدام الربعة الشريفة وهي محمولة على رأس أكبر الخدام ، والصوفية سائرهم وراءهم في سكون وخشوع . وعند وصول هذا الموكب إلى جامع الحاكم يدخل الصوفية مقصورة اسمها وقتذاك مقصورة البسملة ، اشارة إلى البسملة المكتوبة في صدرها بحروف ضخمة ، فيصلى شيخ الشيوخ ركعتين تحية المسجد ثم يجلس الصوفية ، وتوزع عليهم أجزاء الربعة للقراءة قبل الأذان والمخطة . ثم إذا قضيت الصلاة قام قارئ من قراء الخانقاه ، ورتل بضع آيات من القرآن ، ودعا للسلطان صلاح الدين ولسائر المسلمين ، وكان ذلك الدعاء بمثابة إشارة لاستعداد الموكب للعودة إلى الخانقاه ، حيث يكون الناس في انتظارهم للتبرك بهم<sup>(٣)</sup> .

أما المارستانات الأيوبية الثلاثة ، فأولها المارستان الصلاحى الذى أمر صلاح الدين بفتحه سنة ٥٧٢ هـ - ١١٧٦ م فى القصر الفاطمى الكبير . وأتفق ديوان

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ٤١٥ ؛ القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ، ص ٣٦٨ ؛ انظر كذلك للعربى : مصر فى عصر الأيوبيين ، ص ٢١٦ - ٢١٩ حيث يوجد شرح واف لهذه الخانقاه وصوفيتها .  
(٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٨٦ ، ص ٤١٥  
(٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٤١٥ ؛ محمد مصطفى زيادة : تاريخ الحضارة المصرية ، ج ٢ ، ص ٤٧٩



الأحباس على ذلك المارستان من حصيلة الرابع القاهرية ومبلغها ٢٠٠ دينار في الشهر الواحد ، وذلك بالإضافة إلى أوقاف معينة بالقيوم وغيرها<sup>(١)</sup> . وشهد الرحالة ابن جبير ذلك المارستان الصلاحي بالقاهرة ووصفه بما نصه : « وما شاهدناه أيضاً من مفاخر هذا السلطان ، المارستان الذي بمدينة القاهرة ، وهو قصر من القصور الرائعة حسنا واتساعا ، أبرزه لهذه الفضيلة تأجراً واحتساباً ، وعين قيا من أهل المعرفة وضع لديه خزائن العقاقير ، ومكنه من استعمال الأشربة وإقامتها على اختلاف أنواعها . ووضعت في مقاصير ذلك القصر أسرة يتخذها المرضى مضاجع كاملة الكسب . وبين يدي ذلك القيم خدمة يتكفلون بتفقد أحوال المرضى بكرة وعشية ، فيقابلون من الأغذية والأشربة بما يليق بهم ، وبإزاء هذا الموضع موضع مقتطع للنساء المرضى ، ولهن أيضاً من يكفلن . ويتصل بالموضعين المذكورين موضع آخر متسع الفناء فيه مقاصير عليها شبايك الحديد اتخذت محابس للمجانين ، ولهن أيضاً من يتفقد في كل يوم أحوالهم ويقابلها بما يصلح لها »<sup>(٢)</sup> .

وأنشأ السلطان صلاح الدين مارستان القسطنطيني على مثال المارستان الصلاحي<sup>(٣)</sup> ، وخصص لنفقات ذلك المارستان من ديوان الاحباس أوقافا بلغت متحصلاتها عشرين دينارا في اليوم<sup>(٤)</sup> . وكذلك كان الحال في المارستان السكندري الذي شهدته ابن جبير وما كان مقررأ فيه للرضى من علاج وغذاء<sup>(٥)</sup> .

إتولى ديوان الأحباس النفقة على المدارس ، والمقصود بذلك مجموعة المدارس التي شيدها السلاطين الأيوبيون أنفسهم ، وأوقفوا عليها أوقافا ينظر عليها ديوان الأحباس من حيث الإيراد والصرف . وكانت أول مدرسة في العصر الأيوبي هي التي أنشأها صلاح الدين بالقسطنطين سنة ٥٦٦ هـ - ١١٧٠ م ، وهو لا يزال وزيراً

(١) الجنبلي : شفاء اقلوب في مناقب بنى أيوب ، ورقة ٢٤ ب ؛ ابن واصل : مفرج الكرب ، ج ٢ ، ص ٥٤ ؛ القريري : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٠٧ ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ ؛ السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٧٦

(٢) ابن جبير : رحلة ابن جبير ، ص ٢٠ - ٢١

(٣) المرجع السابق ، ص ٢١

(٤) القريري : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٠٧

(٥) ابن جبير : نفس المرجع ، ص ١٠

للخليفة العاضد الفاطمى ، ونائباً عن السلطان نور الدين محمود فى مصر ، وخصص صلاح الدين تلك المدرسة الناصرية للفقهاء الشافعية<sup>(١)</sup> . ووقف صلاح الدين عليها حتى الصاغة وإحدى قرى الديار المصرية ، ومن ربيع هذه الأوقاف قام ديوان الأعباس بالصرف على تلك المدرسة<sup>(٢)</sup> .

وكانت المدرسة الثانية هى المدرسة القمحية التى جعلها صلاح الدين للفقهاء المالكية ، وتم بناؤها سنة ٥٦٦ هـ - ١١٧٠ م بجوار الجامع العتيق ، أى فى نفس السنة التى تم فيها افتتاح المدرسة الناصرية . وأتفق ديوان الأعباس على هذه المدرسة من أوقاف صلاح الدين عليها وهى قيسارية الوراقين ومبانيها السكنية ، وبلدة الحنبوشية بأقليم القيوم<sup>(٣)</sup> ، وهى بلدة كبيرة كان أغلب متحصلها من القمح ولذا صارت تلك المدرسة تعرف بالمدرسة القمحية نسبة إلى القمح القيومى الذى كان يوزع على المدرسين والطلبة<sup>(٤)</sup> .

وكانت المدرسة السيوفية الثالثة خاصة للفقهاء الحنفية<sup>(٥)</sup> ، وجعل صلاح الدين مقر تلك المدرسة جزءاً من دار الوزير المأمون البطائحي الفاطمى ، وأوقف صلاح الدين على تلك المدرسة ٣٢ خانوتاً بخط سويقة أمير الجيوش الفاطمى وباب الفتوح وحارة برجوان ومن حصيلة تلك الأوقاف قام ديوان الأعباس بالصرف على تلك المدرسة . وعين صلاح الدين الشيخ مجد الدين الحنفى لتدريس الفقه الحنفى بتلك المدرسة براتب قدره ١١ ديناراً فى الشهر ، وخصص السلطان صلاح الدين باقى إيراد الوقف للنفقة على طلبة المذهب الحنفى بتلك المدرسة<sup>(٦)</sup> .

- (١) ابو شامة : الروضتين فى اخبار الدولتين ، ج ١ ، ص ١٩١ ؛ ابن واصل مفرج الكرب ج ١ ، ص ١٩٧ ؛ المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ ، ج ٢ ، ص ٣٦٣  
(٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٣٦٣ - ٣٦٤ ؛ القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٣٤٦  
(٣) النويرى : نهاية الارب فى فنون الادب ، ج ٢٦ ، ورقة ١٠٩ ؛ ابن واصل : مفرج الكرب ، ج ١ ، ص ١٩٨ ؛ المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٣٦٤  
(٤) ابن تيمس : تاريخ الفيوم وبلاده ، ص ٥٩ ؛ القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٣٤٦  
(٥) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٣٤٣  
(٦) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٣٦٥ - ٣٦٦

وفي سنة ٥٧٢ هـ - ١١٧٦ م ، شرع صلاح الدين في بناء المدرسة الصلاحية بجوار قبر الامام الشافعي <sup>(١)</sup> ، وزار ابن جبير تلك المدرسة ووصفها بأنها لم يعمر مثلها من حيث المساحة والبناء ، حتى أنه ليخيل لمن يتطوف عليها بأنها بلد مستقل بذاته ، وبازائها الحمام والمسكن للطلاب إلى غير ذلك من المرافق <sup>(٢)</sup> .

وبلغت نفقات هذه المدرسة ، التي كانت أشبه شيء بكلية جامعية ، مبلغا كبيرا بالقياس إلى غيرها من المدارس التي أنشأها صلاح الدين ، إذ كان راتب المدرس من مدرسيها ٤٠ ديناراً و ٦٠ رطلا من الخبز شهريا . هذا عدا رواتب المعينين بالمدرسة <sup>(٣)</sup> . وقام ديوان الأحماس بالنفقة على المدرسة الصلاحية من حصيلة أوقاف صلاح الدين عليها ، وهي حمام بجوارها ، وفرن أمامها ، وحوانيت خلفها <sup>(٤)</sup> وبعض الرابع <sup>(٥)</sup> ، وأراضى جزيرة الفيل خارج القاهرة <sup>(٦)</sup> .

ومن المدارس التي تولى الصرف عليها ديوان الأحماس كذلك المدرسة العادلية التي أنشأها للسلطان العادل للفقهاء المالكية <sup>(٧)</sup> ، ودار الحديث الكاملية التي أسسها السلطان الكامل سنة ٦٢١ هـ - ١٢٢٤ م : وهي أول دار من نوعها في مصر للحديث النبوي وعلومه <sup>(٨)</sup> . ووقف السلطان الكامل على تلك المدرسة ربعا سكنيا شيده بجوارها وموضعه على باب حارة الخرنقش الحالية <sup>(٩)</sup> . أما المدرسة الصالحية التي أنشأها السلطان الصالح نجم الدين أيوب سنة ٦٤٠ هـ - ١٢٤٢ م ، فترجع

- (١) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ٢ ، ص ٥٤ ؛ المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ .  
 (٢) ابن جبير : نفس المرجع ، ص ١٧ .  
 (٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ .  
 (٤) المرجع السابق ، نفس الجزء والصفحة .  
 (٥) ابن أبى الدم : «التاريخ المظفرى ، ورقة ٢٢٤ ب .  
 (٦) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ١٨٥ ، ص ٤٠٠ .  
 (٧) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٣٦٥ .  
 (٨) ابن ابيك : كنز الدرر وجامع الفهرست ، ج ٧ ، ورقة ٢١٤ ؛ المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٣٧٥ .  
 (٩) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٣٧٥ ؛ السنيوطى : حسن المخاضرة ، ج ٢ ، ص ١٥٩ .

أهميتها إلى النظام الأربعي الذي اتسع لتدريس المذاهب الأربعة (الشافعي الحنفي - المالكي - الحنبلي) في بناء واحد<sup>(١)</sup>.

وقام ديوان الأحباس بالصرف على حلقات الدرس بالجامع الطولوني<sup>(٢)</sup>، والمشهد الحسيني<sup>(٣)</sup>، وذلك فضلاً عما قام به من الصرف على كتابت تعليم القرآن<sup>(٤)</sup>، والزوايا التي آوى إليها فقراء الصوفية للعبادة والدعاة المذهب السني، وأهمها زاوية الامام الشافعي التي أوقف عليها السلطان العزيز عثمان ناحية الخربة، وهي اليوم ضمن أراضي العزيزية بمركز منيا القمح بمحافظة الشرقية<sup>(٥)</sup>، وأراضي بناحية سنديس التابعة لمركز قلوب محافظة القليوبية الحالية<sup>(٦)</sup>.

ويبدو أن كثيراً من الأموال خرجت من ديوان الأحباس كذلك، بقصد اقتداء أسرى المسلمين، فمن المعروف أن القاضي الفاضل أوقف كثيرة منها دار التمر بالقسطاط برسم فك أسرى المسلمين من أيدي الصليبيين<sup>(٧)</sup>. ولا بد أن كثيراً من المعاصرين تشبهوا بالقاضي الفاضل في هذه الناحية لما اشتهر به العصر من جهاد ضد الصليبيين.

ديوان  
الموارث

يتبقى بعد ذلك ديوان الموارث الحشرية وديوان الزكاة أما ديوان الموارث الحشرية، فلم تذكر المراجع شيئاً عن جهات صرفه غير أنه لا كان من المعروف أن مصادر إيرادات ذلك الديوان كانت من أموال المتوفين الذين لا وارث

- (١) النويري: نهاية الارب في فنون الادب، ج ٢٧، ورقة ٧٢؛ القريري: المواعظ والاعتبار، ج ٢، ص ٢٣٦، ٢٧٤
- (٢) ابن جبير: رحلة ابن جبير، ص ٢١
- (٣) القريري: المواعظ والاعتبار، ج ١، ص ٤٢٧
- (٤) ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، ص ٧
- (٥) القريري: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ١، ص ١٣٠
- (٦) القريري: المواعظ والاعتبار، ج ٢، ص ٢٥٥
- (٧) ابن الاثير: الكامل في التاريخ، ج ١٢، ص ٦٧؛ أبو شامة: الروضتين في اخبار الدولتين، ج ٢، ص ٢٤١؛ القريري: المواعظ والاعتبار، ج ٢، ص ٧٨ - ٧٩

لهم ، أولهم وارث لا يستحق كل الميراث ، وكذلك أموال المرتدين عن الإسلام<sup>(١)</sup> .  
فالراجح أن جهات صرفه كانت خيرية بحتة كالصرف على دفن الفقراء وتقديم  
المعونات لمن أخنى عليهم الدهر من العجزة أو اليتامى . ويقابل الباحث هذه الصعوبة  
بصدد مصاريف ديوان الزكاة { التي يبدو أنها كانت على الاسطول والمؤسسات  
الخيرية المختلفة التي حفل بها عصر الأيوبيين في مصر ، فضلا عن الفقراء والمساكين  
وأبناء السبيل والغارمين<sup>(٢)</sup> .

طبعة

(١) انظر ما سبق ص ٤٧

(٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٨ ؛ السلوك امعرفة دول

الملوك ، ج ١ ، ص ٤٤ - ٤٥ ؛ محمد مصطفى زيادة : ديوان الزكاة ، ص ١٨

## افصل الخامس

### الإدارة المالية

ازدواج الادارة المالية - الجهاز المالى المركزى بالعاصمة الأيوبية -  
ديوان النظر - ديوان التحقيق - مجلس أصحاب الدواوين - موظفو  
الدواوين ( الناظر - متولى الديوان - المستوفى - المعين - الناسخ -  
المشارف - العامل - الكاتب - الجهد - الشاهد - النايب -  
الأمين - الماسح - الدليل - الخازن - الخاشر ) - الطرق  
المساندة فى تعيين الموظفين - الجهاز الاقطاعى بالأقاليم - الاصلاح فى  
عهد السلطان الكامل - عيوب فى الجهاز المركزى الأيوبى - مساوىء  
طائفة - خيانات الموظفين .

\* \* \*

" تتصرف الدولة الأيوبية كما تتصرف غيرها من الدول الاقطاعية فى الشرق والغرب  
بنوع من الازدواج فى الادارة المالية ، متبعها وجود جهاز مالى مركزى كبير بالعاصمة  
الأيوبية ، وأجهزة إقطاعية محلية صغيرة بمختلف الإقطاعات والأقاليم فى آن واحد ،  
وقيام كل من هاتين الناحيتين الإداريتين بشئون معينة للإيراد والمنصرف فى الدولة .  
والادارات الأيوبية المركزية التى أشرفت على نواحى الإيراد والمنصرف هى الدواوين  
التي تقدمت الإشارة إليها فى مواضعها المختلفة . وقام بادارة كل منها هيئة من الموظفين ،  
هم الناظر ومتولى الديوان والمستوفى والمعين والناسخ والمشارف والعامل والكاتب  
والجهد والشاهد والنايب والأمين والماسح والدليل والخازن والحاشر ،  
ولكل من أولئك وهؤلاء وظيفة يأتى التعريف بها هنا من موضعه (١) .

(١) وأشرف على جميع تلك الدواوين (ديوانان مركزيان) هما ديوان النظر وديوان  
التحقيق ، لكل منهما هيئة ديوانية كبيرة من الموظفين على مقياس أكبر فى عددها

من الدواوين السابقة ، بسبب ما لكل من هذين الديوانيين المركزيين من إشراف كبير على الادارة المالية العامة ، ويرجع كل من هذين الديوانيين إلى أصل فاطمي ، كما هو الشأن في جميع الدواوين التي تقدمت الاشار إليها ما عدا ديوان الزكاة .

كان صاحب ديوان النظر <sup>(١)</sup> يسمى ناظر الدواوين ، وانقسمت أعماله إلى قسمين ، أولهما الاشراف العام على الشؤون المالية من إيراد ومنصرف في مختلف الدواوين المركزية في القاهرة ، وثانيهما الاشراف المحلي على الأحوال المالية في مختلف الأعمال المصرية <sup>(٢)</sup> . والراجح أن مقر ديوان النظر عند قيام الدولة الأيوبية كان بالقصر الفاطمي الكبير بعد ما أحدث صلاح الدين بذلك القصر وغيره من القصور الفاطمية من تغييرات مشهورة ، ولابد أن ذلك الديوان انتقل فيما بعد إلى القلعة بعد بناء الدور الديوانية بها <sup>(٣)</sup> .

وأول نظار ذلك الديوان المركزي الأول في عهد صلاح الدين هو الأسعد أبو المكارم بن مماتي ، وكان أبوه قبطيا من موظفي المالية في الدولة الفاطمية ، ودخل الأسعد في خدمة الدولة الأيوبية الجديدة ، وأسلم على يد صلاح الدين وما زال يتنقل في مناصب الدواوين حتى صار ناظر ديوان الجيش ثم ناظر الدواوين ، وربما كان هذا المنصب الكبير السبب الذي حمل الأسعد بن مماتي في أواخر أيامه على تأليف كتاب قوانين الدواوين <sup>(٤)</sup> . وظل ابن مماتي في منصب ناظر الدواوين زمن السلطان صلاح الدين ما عدا مدة قصيرة حل محله فيها أحد رجال أسرة ابن شكر لعله القاضي فخر الدين ثم رجل آخر اسمه ابن عثمان ، وربما كان سبب اقضاء ابن مماتي مؤقتاً عن تلك الوظيفة شيئاً من الخلاف بين السلطان صلاح الدين ووزيره <sup>(٥)</sup> . على أن ابن مماتي لم يلبث أن حظى مرة أخرى برضى السلطان

(١) قارن بين تعريف ديوان النظر في العصر الفاطمي ( المقرري : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٠٠ - ٤٠١ ) وبين تعريفه في العصر الايوبي ( النابلسي : لمع القوانين المضية ، ص ٢٨ - ٣٠ ) .

(٢) النابلسي : لمع القوانين المضية في دواوين الديار المصرية ، ص ٢٨ - ٣٠ .

(٣) المقرري : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٣٩٧ .

(٤) النويري : نهاية الارب في فنون الادب ، ج ٢٧ ورقة ٦ ؛ المقرري : المواعظ

والاعتبار ، ج ٢ ، ص ١٦٠ .

(٥) المقرري : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٨٨ .

صلاح الدين ، فعاد إلى وظيفته وبقي بها بقاء مستمر آجتى أواخر أيام ابنه العزيز عثمان بن صلاح الدين . ثم تولى تلك الوظيفة القاضي نحر الدين بن شكر زمن السلطان العادل الكبير (١) ، وليس بالمراجع ما يدل على أحياب تلك الوظيفة بعد ذلك ماعدا أن شرف الدين هبة الله بن صاعد الفائزى كان ناظر الدواوين في عهد السلطان الصالح نجم الدين أيوب ، وكان هذا الناظر قبضى الأصل ثم أسلم زمن السلطان الكامل ، وترقى في خدم الدواوين حتى وصل إلى ذلك المنصب (٢) .

وكان بلى ناظر الدواوين موظف كبير اسمه شاد الدواوين ، ومجال اختصاصه التفتيش على مالية الدواوين المتقدمة وموظفها عامة (٣) . وفي عصر السلطان صلاح الدين تولى سنة ٨٥٦ هـ - ١١٩٠ م تلك الوظيفة التفتيشية الكبيرة ، الأمير سيف الدين ابن منقذ ، وهو من أمراء الدولة الصلاحية ، ولا علاقة له بالفارس أسامة ابن منقذ (٤) . وفي سنة ٦٣١ هـ - ١٢٣٣ م ، زمن السلطان الكامل ، تولى تلك الوظيفة الأمير جمال الدين بن يغمور (٥) ، ثم تولاها لمدة قصيرة الأمير علم الدين كرجى أوائل زمن السلطان الصالح نجم الدين أيوب ، ويظهر أن هذا الأمير لم يكن موضع رضى السلطان الصالح بدليل عزله عن تلك الوظيفة وتعيين الأمير حسام الدين لؤلؤ بدله (٦) .

وكان بلى الشاد موظف مالى كبير آخر اسمه المستوفى ، وعمله ضبط سير الأعمال اليومية بالديوان ومراقبة الموظفين ، والتنبية عليهم بجباية الأموال في مواعيدها المحددة (٧) .

(١) ابن العميد : اخبار الأيوبيين في :

Bulletin d'Etudes Orientales, Tome XV, p, 128.

(٢) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٥

(٣) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ١٠٥ حاشية ٢

(٤) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ١٠٥ ؛ ابن خلكان :

وفيات الاعيان ، ج ٣ ، ص ٢٩١

(٥) النويرى : نفس المرجع ، ج ٢٧ ، ورقة ٤٨

(٦) المرجع السابق ، ج ٢٧ ، ورقة ٧١

(٧) ابن عميد : قاتل الدواوين ، ص ٣٠١



(٢)

أما ديوان التحقيق فيرجع أصله الفاطمي إلى أيام الأفضل بن بدر الجمالي وزير الخليفة الأمر بأحكام الله الفاطمي ، وكان أول نظار ذلك الديوان في الدولة الفاطمية هو أبو البركات يوحنا بن الليث<sup>(١)</sup> . وكانت وظيفة ذلك الديوان هي مقابلة المصروفات والإيرادات الفعلية في مختلف الدواوين على المبالغ الرسمية المقررة في سجلات الدولة<sup>(٢)</sup> غير أن صلاح الدين ألغى ذلك الديوان واكتفى فيما يبدو بديوان النظر ، وظل الحال على ذلك المنوال حتى أعاد السلطان الكامل سنة ٦٢٤م ديوان التحقيق مع الإبقاء على ديوان النظر ، وعين أباكوجك اليهودي رئيساً لديوان التحقيق . ويبدو أن السلطان الكامل أمر بعد ذلك بعامين بإلغاء ذلك الديوان ، كما فعل صلاح الدين من قبل بدليل عدم ذكره في أى مرجع من المراجع المبسورة بقية عمر الأيوبيين<sup>(٣)</sup> .

وكان ديوان التحقيق في العصر الفاطمي يسمى أحياناً باسم ديوان المجلس<sup>(٤)</sup> ، فلما قام صلاح الدين بإلغاء ديوان التحقيق اضطر فيما يبدو إلى الإبقاء على وظيفته المجلسية لضرورة استمرار أعمال المقابلة المالية التي تقدمت الإشارة إليها ، واستعاض عن ذلك الديوان بمجلس أصحاب الدواوين ، وتألف ذلك المجلس كما هو واضح من تسميته من نظار ورؤساء الدواوين . ومن الواضح أن العمل الرئيسي لذلك المجلس (هو تقدير أموال الدولة من حيث الإيراد والمنصرف) كما كان الحال أيام العصر الفاطمي . وحرص صلاح الدين وسلاطين الأيوبيين من بعده فصاعداً ، على حضور جلسات ذلك المجلس . ومما يدعو إلى الالتفات أن المقرئى انقرد بذكر أخبار مجلس أصحاب الدواوين مرتين في عهد السلطان صلاح الدين ، ففي عاشر صفر سنة ٥٨٠ هـ - ١١٨٤ م اجتمع المجلس الأول ، حيث ناقش الحاضرون اختيار نحر الدين بن شكر أو ابن عثمان بعد عزل ابن مماتى عن وظيفة

(١) النويرى : نفس المرجع ، ج ٢٦ ص ٨١ ؛ أبو صالح الأرمنى : تاريخ

الشيخ أبو صالح ، ص ٦٤ ، ابن ميسر : أخبار مصر ، ص ٤٢

(٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٠١

(٣) النويرى : نفس المرجع ، ج ٢٦ ، ورقة ٨١

(٤) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٠١

نظر الدواوين<sup>(١)</sup> . وكانت الجلسة الثانية يوم الخميس رابع المحرم سنة ٥٩٠ هـ - ٣٠ ديسمبر ١١٩٣ م ورأسها السلطان صلاح الدين نفسه ، وبحث المجلس في تلك المرة الثانية أموراً مالية لم تذكرها المراجع المسورة<sup>(٢)</sup> .

وانعقد ذلك المجلس أكثر من مرة في زمن السلطان العزيز عثمان لاستعراض شئون الضياع والاقطاع وأمور العطاء والمنع ، بسبب ما طرأ على الدولة الأيوبية من تقسيم بين أبناء صلاح الدين بعد وفاته<sup>(٣)</sup> . وفي عهد السلطان الكامل اجتمع ذلك المجلس مرات عديدة للنظر في أحوال المصروفات والارادات بسبب ما طرأ على البلاد من خلل مالي وقتذاك<sup>(٤)</sup> .

١- الناظر وهنا يستطيع البحث أن ينتقل انتقالاً منطقياً إلى التعريف بأنواع الموظفين ودوائر وظائفهم بكل ديوان من الدواوين المتقدمة ، فالناظر كما يدل عليه اسمه هو الرئيس المسئول الأول عن كل ما يجرى في الديوان ، ويرجع إليه جميع الموظفين ، ولا بد من توقيعه الرسمي على جميع ما يخرج من الديوان من أوراق رسمية ، فضلاً عن إحاطته بجميع ما يرد على الديوان من أوراق ديوانية خارجية<sup>(٥)</sup> . وكان الناظر هو المشرف الرسمي على الاراد والمصرف في الديوان ، ولديه جميع البيانات الخاصة بالمتحصلات والمصروفات والبواقي والتوائض والمتأخرات<sup>(٦)</sup> .

٢- وجاء متولى الديوان بعد الناظر ، وهو المشرف العام على تنفيذ تعليمات الناظر بصدد الارادات والمصروفات في الديوان<sup>(٧)</sup> . ويقوم بالتصديق على التصاريح التي كانت تسمى باسم التذاكر فضلاً عن الاستدعاءات<sup>(٨)</sup> .

(١) المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٨٨

(٢) المرجع السابق : ج ١ ، ص ١٢٠

(٣) العماد : الفتح القسى فى الفتح القدسى ، ص ٥٧ .

(٤) الثابلى : لم القوانين المضية فى دواوين الديار المصرية ، ص ١٤

(٥) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٩٨

(٦) النويرى : نفس المرجع ، ج ٨ ، ص ٢٩٩

(٧) ابن مماتى : نفس المرجع ، ص ٢٩٨

(٨) ... ، ج ٨ ، ص ٣٠٠

تسمى وكان الموظف الثالث في الديوان هو المستوفي، وبلغ من أهمية عمله أنه كان يعرف باسم قطب الديوان<sup>(١)</sup>، لأنه كان يقوم بضبط سير الأعمال اليومية بالديوان ومراقبة الموظفين، هذا فضلا عن قيامه بتبليغ متولى الديوان بما يجب تحصيله من الموارد المالية في مواعيدها المحددة. وتحمل المستوفي مسؤولية عدم التنبيه على مواعيد جباية الأموال أو أى تأخير أو إهمال في جباية المتحصلات<sup>(٢)</sup>.

والمعين هـو الموظف الرابع وهو المحرر لسجلات الديوان والمسئول الأول عنها دون أن يشهد عليه أحد من الموظفين<sup>(٣)</sup>. وقام بمساعدة المعين في ذلك موظف أقل منه مسؤولية واسمه الناسخ وظيفته نسخ صور من الأوراق الرسمية قبل تصديرها من الديوان فضلا عن نسخ صور من المراسلات الواردة إليه<sup>(٤)</sup>.

ثم يأتي بعد ذلك وظيفة المشارف، وفي عهدة ذلك الموظف جميع المتحصلات المالية بعد ختمها<sup>(٥)</sup>. وكان من عمل المشارف أيضا أن يطلب التفاصيل الكاملة عن أية جهة من الجهات الضريبية التي تقع في دائرة عمله<sup>(٦)</sup>.

والموظف السابع في الديوان هو العامل. وهو الذى يقوم بعمل الحسابات اللازمة واعتمادها بخطه، وكان خاضعا في عمله للمشارف. وقام العامل كذلك بصيانة أموال البلاد المحفوظة في خزانة المشارف وبيان البواقى لمن عليه شيء من مال الدولة<sup>(٧)</sup>. وشابه العامل في وظيفته موظف آخر اسمه الكتاب كان على دراية كافية بالمتأخرات في البلاد من مال وغلة، مما يستعان به عند تقدير إيرادات الدولة<sup>(٨)</sup>.

والموظف التاسع في الديوان هو المسمى باسم الجهنذ وهو موظف فاطمى الأصل كان يسجل في سجل يومى سمي باسم الروزناج ما يتحصله الديوان من الغلات<sup>(٩)</sup>.

- (١) القلقشندى: صبح الاعشى في صناعة الانشاء، ج ٥، ص ٤٦٦  
(٢) ابن ممتاى: قوانين الدواوين، ص ٣٠١  
(٣) المرجع السابق، ص ٣٠١ - ٣٠٦؛ القلقشندى: نفس المرجع، ج ٥، ص ٤٦٦  
(٤) ابن ممتاى: نفس المرجع، ص ٣٠٢  
(٥) المرجع السابق، ص ٣٠٢ - ٣٠٣  
(٦) الثويرى: نفس المرجع، ج ٨، ص ٣٠٤  
(٧) ابن ممتاى: قوانين الدواوين، ص ٣٠٣ وحاشية ١٠  
(٨) المرجع السابق: ص ٣٠٣ وحاشية ١٢  
(٩) المقرئى: اغاثة الامة بكشف الغمة، ص ٢١

وظل الجهد زمن الأيوبيين يقوم بتدوين حصيلة الأموال وتحرير الايصالات والروزنامات وأوراق الصرف منها حسب أوامر الرؤساء والمتقدمين (١).

أما الموظف المسمى باسم الشاهد فكان عمله الشهادة على الأوراق الرسمية مع التحقيق المبثني من صحتها (٢).

وبلى ذلك عدد من الموظفين يتراوح التعريف بعملهم بين الوضوح والغموض، وأولهم النائب وهو - حسبما جاء في المراجع - الموظف الذي قام برفع الحسابات أو الكتابة عليها (٣). ثم الموظف المسمى باسم الأمين، وهو يشبه النائب في عمله (٤). أما الماصح فيتضح من اسم وظيفته أنه كان يقوم بقياس الأراضي الزراعية وعمل المكلفات الرسمية (٥). وقام الموظف المسمى باسم الدليل بعمل سجلات (٦) التحضير وتفصيل ذلك بأماكنها وأنواع زراعتها ومحاصيلها واقطاعاتها وأسماها المزارعين بها (٦).

يبقى بعد ذلك من موظفي الديوان ثلاثة هم الحايز والحازن والحاشر. أما الحايز فهو كاتب خاص بالاجران بمثابة أمين لها، وساعده في ذلك الموظف المعروف باسم الحازن وهو الذي قام باستلام الغلات وخزنها وصرفها، على حين قام آخر موظف من الموظفين وهو الحاشر بعمل يشابه عمل الموظفين السابقين (٧).

ويبدو أن الطرق السائدة في تعيين الموظفين في عصر صلاح الدين كانت ثلاثة حسبما جاء في ابن مماتي عند ذكر وظيفة متولى الديوان، وهي أولا: التعيين بفضل ما اشتهر به الموظف الجديد من الأمانة. وثانيا: أن يلى الموظف الوظيفة (٨).

- (١) ابن مماتي: نفس المرجع، ص ٣٠٤
- (٢) المرجع السابق، ص ٣٠٤؛ القلقشندي: صبح الاعشى، ج ٥، ص ٤٦٦؛ النويري: نهاية الارب، ج ٨، ص ٣٠٤
- (٣) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص ٣٠٤
- (٤) المرجع السابق، ص ٣٠٥
- (٥) المرجع السابق، ص ٣٠٥؛ القلقشندي: نفس المرجع، ج ٥، ص ٤٦٦
- (٦) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص ٣٠٥
- (٧) المرجع السابق ص ٣٠٥ - ٣٠٦

ببذل، بمعنى أن يتعهد الموظف الجديد على نفسه بزيادة المتحصل من وظيفته كائنة ما تكون. وثالثاً: أن يتولى الموظف وظيفة بضمان مالى أى أن يلزم الموظف بدفع التأتيرات (١).

ويظهر أن أحوال الوظائف وموظفيها ساءت في عهد السلطان الكامل حتى صار التعيين فيها عن طريق الرشوة لاغير، ونتج عن ذلك ان انعدام وجود أصحاب الخبرة في الوظائف الديوانية (٢)، ولذا قام السلطان الكامل سنة ٦٢٨ هـ - ١٢٣٠ م بتحقيق شئون الوظائف، فعزل كثيراً من الموظفين، وأعاد عليها كثيرين من المشهورين بالخبرة كل في الوظيفة التي تناسبه (٣).

(أما الجهاز المالى الاقطاعى بالأقاليم فمن الطبيعى أن يسير العمل فيه وفقاً للنظام الإدارى لمختلف البلاد. ويبدو أن النظام الإدارى في عصر صلاح الدين لم يتغير كثيراً عما كان عليه زمن الفاطميين لأن صلاح الدين كان في الواقع منصرفاً كل الانصراف إلى مشروع مزدوج كبير هو تكوين الجبهة الإسلامية المتحدة والجهاد ضد الصليبيين. فكانت البلاد المصرية مقسمة إلى أربع ولايات، (أولها ولاية قوص) وصاحبها أكبر الولاة ويده حكم الصعيد الأعلى وربما اضيف إليه إقليم الأشمونين أى بنى سويف الحالية. (ثانيها ولاية الشرقية وكانت هذه تشمل وقتذاك محافظات الشرقية والدقهلية والقليوبية الحالية. (وثالثها ولاية الغربية وكانت وقتذاك محافظات الغربية والمنوفية وكفر الشيخ الحالية أى ما بين فرعى النيل من البلاد. ورابعها ولاية الاسكندرية وتشمل محافظة البحيرة الحالية (٤).

واحتوت هذه الولايات الأربعة على ثلاثة وعشرين إقليماً أوردها ابن ممتى ونقلها عن مؤرخ مجهول يبدو أنه كان فاطمياً وهذه الأقاليم هي (٥):  
الشرقية، المرتاحية، الدقهلية، جزيرة قويسنا، الغربية، السنودية، الدنجاوية، المنوفية، جزيرة بنى نصر، النستراوية، البحيرة، خوف رمسيس،

- (١) ابن معتنى: قوانين الدواوين، ص ٢٩٨ - ٣٠٠
  - (٢) النابلسي: لمع القوانين الماضية في دواوين الديار المصرية، ص ٣٦ - ٣٧
  - (٣) المرجع السابق، ص ٣٧
  - (٤) القلقشندي: صبح الاعشى في صناعة الانشا، ج ٣، ص ٤٩٧ - ٤٩٨
  - (٥) مجهول: كتاب في ذكر أسماء بلاد مصر.
- مخطوطة بمكتبة المعهد الدينى بدمياط رقم ٤ تقويم البلدان؛ ابن ممتى: قوانين الدواوين، ص ٨٥ - ٢٠٠

الكفور الشاسعة من خوف رمسيس ، فوه والمزاحمتين ، الجزية ، الاطفيحية ، البوصيرية ، البهنساوية ، القيومية ، الأشونين ، الأسيوطية ، الأنخيمية ، القوصية .

وكان كل إقليم من هذه الأقاليم الجزئية مقسماً بدوره إلى كفور ونواح : ذكرها أبو صالح الأرمني في كتابه الذي عنوانه كنائس مصر وأديرتها ، وبلغت في الوجه القبلي ٦٤ كفوراً وناحية ، وفي الوجه البحري ١٥٩٨ كفوراً وناحية (١) .

واستمر هذا التقسيم على حاله هذا منذ قيام الدولة الأيوبية إلى عهد السلطان الكامل : اذ رأى السلطان الكامل ضرورة إعادة النظر في الجهاز الإداري بعد أن مضى عليه ما يزيد على أربعين سنة منذ أيام صلاح الدين . واستدعى السلطان الكامل من أجل ذلك سنة ٦٣٠ هـ — ١٢٣٢ م أعظم الموظفين الماليين في عصره وهو نجر الدين عثمان النابلسي ، وربما كان النابلسي وقتذاك متولياً وظيفة شاد الدواوين في ديوان النظر . ومن المعروف على وجه التأكيد أن السلطان الكامل عين اثنين من المستوفين لمعاونة النابلسي في مهمته التي استغرقت فيما يبدو مدة غير قصيرة .

وقدم النابلسي إلى السلطان الكامل مشروعاً إصلاحياً هو في الواقع وثيقة وصفية للنظم الإدارية الأيوبية ، ويستطيع الباحث أن يستشف خلال ذلك المشروع بعض ما انطوت عليه تلك النظم من عيوب كامنة ومساوي ، طارئة ومخالفات فردية .

وفي ذلك المشروع الإصلاحى اقترح النابلسي أن تقسم البلاد المصرية إلى قسمين إداريين بدلا من الأقسام الإدارية الأربعة السابقة ، بحيث يشتمل القسم الأول من القسمين المقترحين على الوجه القبلي وأن تكون مصر — أى القسطنطينية — عاصمة

إدارية له . يشتمل القسم الثاني على الوجه البحري وأن تكون القاهرة عاصمة إدارية له ، على أن يكون كل من هذه القسمين الإداريين الكبيرين بيد حاكم اقليمى إدارى ، على أن يقوم فيما يقوم به من أعمال إدارية بجولة تفشيشية في أول كل سنة هجرية في مختلف أجزاء إقليمه للنظر في جميع بواقى الأموال المتأخرة من العام

المصرم ، والنظر في أحوال الوظائف وشاغليها « فيدل الخائن بالأمين ، والعاجز بالناحض ، والمصر بالمالى ، ويصلح من شأن عمله » على قول النابلسى فى وثيقة مشروعه (١).

وكيفما كان الأمر فمن الواضح أن السلطان الكامل وجد ضالته فى ذلك المشروع إذا أراد أن يكون بجواره حاكمان إداريان كبيران أحدهما بالقاهرة والثانى بالفسطاط ، يرأس كل منهما الجهاز الإدارى المالى الإقليمى ، وذلك بدلا من أربعة عواصم إقليمية متفرقة بعيدة المسافة عن القاهرة . والواقع أن السلطان الكامل استطاع بفضل ذلك المشروع أن يراقب الحاكمين الإداريين الجديدين عن قرب ، وأن يستدعئهما كلما شاء معرفة شئون الإيرادات والمصروفات وأحوال الاقطاعات .

وتنفيذاً لذلك المشروع ولى السلطان الكامل ، القاضي نحر الدين بن قاضي دارا على الوجه القبلى والفسطاط ، كما ولى الظهير الطمبداوى على الوجه البحرى والقاهرة مؤقتاً ثم عزله بعد ذلك ، غير أن السلطان الكامل أعفى نحر الدين بن قاضي دارا من وظيفته بعد شهر فقط من ولايته ، وأحل محله نحر الدين عثمان النابلسى نفسه على الوجه القبلى والفسطاط فضلاً عن جزء كبير من الوجه البحرى ، مما يدل على اتجاه المشروع الإصلاحى كله إلى تركيز السلطة الإقليمية فى يد السلطان عن طريق وال إدارى إقليمى واحد أو اثنين على الأكثر (٢) . واستمر النابلسى فى وظيفته المزدوجة الجديدة عدة سنين ، ثم عزله السلطان الكامل بسبب دسيسة قام بها نور الدين بن نحر الدين عثمان لدى السلطان الكامل (٣) .

هذا ما كان من أمر النظم الادارية المالية المركزية منها والاقليمية زمن الأيوبيين ، غير أنه بلا حظ أنه بقدر ما تقدمت الاشارة به هنا من تفصيل بشأن الجهاز الإدارى الأيوبنى المركزى ، فليس يوجد فى كتاب قوانين الدواوين لابن ممانى ، ما يلقى أى ضوء على الادارة المالية الأيوبية المحلية . وربما كان سبب ذلك

(١) النابلسى : لمع القوانين المضية ، ص ٣٧ - ٢٨

(٢) النابلسى : لمع القوانين المضية ، ص ٢٨

(٣) المرجع السابق ، ص ٤١ - ٤٢

أن الدولة الأيوبية اكتفت بما لدى مقطعها بمختلف الأعمال والأقاليم من جهاز إداري إقطاعي شأنها في ذلك شأن جميع الدول الإقطاعية في الشرق والغرب ، في العصور الوسطى . غير أنه لا يوجد لدينا ما ينص على ذلك نصاً واضحاً ما عدا ما انفرد به النابلسي في كتابه تاريخ القيوم وبلاده ، حيث قسم البلاد القيومية إلى ثلاثة أقسام إقطاعية مخصصة للسلطان والأمراء المقطعين والأوقاف السلطانية على التوالي <sup>(١)</sup> . ومن البديهي أن ذلك التقسيم أو شبهه قام بمختلف الأقاليم المصرية بالوجهين القبلي والبحري . وأورد النابلسي كذلك عدداً من الموظفين المحليين الذين أشرفوا على جمع الضرائب بإقليم القيوم وعلى رأسهم متولى جباية الخراج والأموال الهلالية والرسوم الإقطاعية ، ومعه فئة من صغار الموظفين وهم خولي البحر لشئون الترع ، وخولي القصب للإشراف على الأحوال الزراعية ، وطراد الوحش الذي يبدو أنه أشرف على حماية القرية من الحيوانات الضارة <sup>(٢)</sup> . ولذا يبدو أنه لم يكن للدولة الأيوبية أى سلطان مباشر أو وسيلة لمعرفة تفصيلية بالجهاز الإداري المحلي في مختلف الأقاليم ما عدا ما جاء به ذلك النظام من أموال ومعلومات للجهاز المركزي بالقاهرة .

ويلاحظ أن الجهاز المركزي الأيوبي انطوى على عيوب يبدو أنها ظهرت تدريجياً بدليل أن ابن مماتي لم يأخذ على الإدارة الأيوبية كلها سوى ما كان موجوداً في ديوان الأحباس ، بسبب ما جرى من إسناد النظر على بعض الأوقاف إلى أفراد من المستغلين الذين جعلوا همهم جمع الأموال لأنفسهم لا للمستحقين . وكان بعض أولئك المستغلين يحصلون من ديوان الأحباس على أحكار عقارية ويضيفون إليها مبانى سكنية ، ويجمعون إيرادات تلك المبانى لأنفسهم خاصة . وذكر ابن مماتي كذلك ضمن عيوب ديوان الأحباس أن بعض المقطعين استولوا على بعض الأراضي الزراعية الموقوفة في إقطاعاتهم <sup>(٣)</sup> .

أما النابلسي ، فأخذ على الإدارة الأيوبية المركزية ، عدة أشياء أولها ما كان حادثاً في ديوان النظر ، إذ جرى الموظفون بذلك الديوان على شراء ما يرد عن طريق

(١) النابلسي : تاريخ القيوم وبلاده ، ص ٢٢

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٨ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٩٥

(٣) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٥٦ - ٣٥٧



البحر من أخشاب وحديد ورصاص وغيره ، ثم يبيعونها للتجار بمكاسب معينة حتى إذا احتاجت الدولة إلى تلك المواد في صناعة السفن الحربية أو تشييد الحصون والقلاع ، عاد أولئك الموظفون ، فاشترؤا تلك المواد من التجار بأثمان غالية ، ولم يدفعوا لهم تلك الأموال الكثيرة إلا بعد أن استقطعوا لأنفسهم جزءا كبيرا<sup>(١)</sup> .

وكان ديوان النظر عيب ثان هو قيام موظفي ذلك الديوان بالموانئ النهرية مثل منية ابن خصيب وقوص باستئجار مراكب الأفراد بمبالغ باهظة ، يستقطعون لأنفسهم منها جزءا قبل أن يدفعوا لأصحاب المراكب منها شيئا ، وكانت تلك المراكب تستخدم لنقل الغلال والأحطاب والأتبان الخاصة بالديوان السلطاني أو ديوان الجيش أو غيرها من الدواوين ، من الأقاليم إلى الشون والأهراء السلطانية أو الديوانية بالقاهرة . ولاحظ النابلسي على ذلك الاجراء أنه كان من الواجب على موظفي ديوان النظر ، أن يستخدموا المراكب الديوانية حتى يقتصدوا في النفقات ، ويمنعوا شكاوى السكان ، ولا يسببوا أى تأخير في نقل الغلال<sup>(٢)</sup> .

يتبقى بعد ذلك ما أورده النابلسي بشأن ما كان حادثا في ديوان المواريث الحشرية ، إذ قال أن العادة جرت أنه إذا توفي شخص من الأشخاص بلا وارث له سوى ديوان المواريث الحشرية ، وله أموال عند أشخاص متفرقين في أقاليم الديار المصرية . فإن الديوان كان يفقد تلك الأموال عمدا على كثرتها لعدم إرسال التذاكر بأسماء المدينين إلى الموظفين ، لدفع ما على المدينين من أموال ، وفي ذلك كله ما يشتم منه أن الموظفين كانوا يمارسون هذا الإهمال العائد لكي يجمعوا تلك الأموال المبعثرة في جيوبهم الخاصة وهذا على رغم من صمت النابلسي من أى إشارة في هذا الصدد<sup>(٣)</sup> .

ولم يخل الجهاز الإداري الأيوبي من مساوئ طارئة ومثال ذلك ما ذكره ابن جبير أن مندوبي ديوان الزكاة كانوا يعترضون مراكب الحجاج والمسافرين في مدن الصعيد وهي منية ابن خصيب وأخميم وقوص ، ويدخلون أيديهم إلى أوساط

(١) النابلسي : لمع القوانين المضية ، ٤٥ - ٤٦

(٢) النابلسي : لمع القوانين المضية ، ص ٥٠

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٤

التجار فخصا عما في ثيابهم من أموال ، وكل ذلك باسم جمع مال الزكاة ، باعتبارها أموال تجارة حال عليها الحول فوجبت عليها الزكاة<sup>(١)</sup> . بل كانت الرشوة متفشية في بعض نواحي الجهاز الإداري الأيوبي ذكر منها النابلسي أن بعض السكان القرييين من حراج السنط كانوا يقومون بقطع أخشابها فيأخذون جزءا منه لتعمير السواقي وآلات المعاصر ، ويحملون الباقي على مراكب إلى ساحل مصر حيث دأبوا على دفع رشوة لتسهيل أعمالهم التهربية . وقيامهم ببيع تلك الأخشاب لحسابهم الخاص بأموال كثيرة<sup>(٢)</sup> .

ثم إن الجهاز الإداري الأيوبي لم يخل من خيانات بعض الموظفين حتى في عصر السلطان صلاح الدين ، ومن ذلك أن جماعة من الموظفين سرقوا كيسين من الذهب ، وجعلوا في موضعهما كيسين من النحاس . ولم يوقع السلطان صلاح الدين على الجناة أى عقوبة أو مصادرة بل اكتفى بصرفهم عن وظائفهم<sup>(٣)</sup> . وفي سنة ٥٧٢ هـ - ١١٧٦ م حاقق السلطان صلاح الدين متولى أحد الدواوين فوجد عنده عجزاً قدره ٧٠ ألف دينار ، واعترف بها ذلك الموظف الكبير : ورأى صلاح الدين أن يعفو عنه<sup>(٤)</sup> .

« وفي عصر السلطان العادل ثبتت الخيانة المالية على ناظر من نظار الدواوين واسمه علم الدين اسماعيل بن أبى الحجاج ، ففناه السلطان العادل عن مصر مع أهله وأولاده ، ثم اتصل هذا الموظف الكبير بخدمة الملك الظاهر على بن يوسف فى حلب سنة ٦٠٤ هـ - ١٢٠٧ م وظل فى خدمته مدة<sup>(٥)</sup> . وفى سنة ٦١٣ هـ - ١٢١٦ م أمر السلطان العادل أيضا بالقبض على الوزير الصاحب الأعز ونفيه إلى قلعة بصرى بفلسطين بعد أن ثبت عليه أنه صرف نفقات قبة الإمام الشافعى من مال الديوان

(١) ابن جبير : نفس المرجع ، ص ٣٤

(٢) ابن النابلسي : لمع القوانين المضية ، ص ٤٨ - ٤٩

(٣) ابن شداد : النوادر للسلطانية والمحاسن اليوسفية ، ص ٢٦ - ٢٧ ؛

ابو شامة : الروضتين فى اخبار الدولتين ، ج ٢ ، ص ٢٢٤

(٤) العماد الكاتب : الفتح المقتضى فى الفتح القدسي ، ص ٤٨١ ؛ ابو شامة :

الروضتين فى اخبار الدولتين ؛ ج ٢ ، ص ٢١٨ ؛ ابن واصل : مفرج الكروب ،

ج ٢ ، ص ٤٢٨

(٥) المقدسى : رسائل ابن الأثير ، ص ٣٢٥

العام ، وكان مقررا صرفها من مال الديوان الخاص السلطاني ، ومن أسباب نفيه كذلك أن السلطان العادل كشف على الأموال التي جرى اتفاقها في تجهيز الملك المسعود صلاح الدين يوسف بن الكامل إلى اليمن ، وأذكر كثرة الأموال التي أنفقها الوزير في ذلك<sup>(١)</sup> .

وفي عصر السلطان الكامل صدر الأمر بالقبض على الظهير الطمبذاوي حاكم إقليم الوجه البحري والقاهرة ومروء وسية بتهمة أنهم باعوا ١١ ألف أردب قمح وفول من متحصلات الخبس الجيوشي وقبضوا الثمن لأنفسهم<sup>(٢)</sup> ، وهذا هو سبب عزل ذلك الحاكم الاقليمي الكبير بعد مدة قصيرة من ولايته<sup>(٣)</sup> .

## جروب معين التاريخ لأهل التاريخ

(١) النويري : نهاية الارب في فنون الادب ، ج ٢٧ ، ورقة ١٢

(٢) النابلسي : لمع القوانين المضية ، ص ٦١ - ٦٢

(٣) انظر ما سبق ، ص ٨٩

## الفصل السادس

### أحوال النقود ودور الضرب

الضائقة النقدية وأسباب هروب الذهب أوائل عهد صلاح الدين - الدينار الذهب الصلاحية - الدراهم الناصرية - القراطيس السود المعادلة - الدينار الذهب الكاملية - الدراهم انفضة الكاملية - الفلوس النحاس- زمن السلطان الكامل - النقد الأيوبي بعد السلطان الكامل - دور الضرب الأيوبية - الموظفون الإداريون والصناع المغنيون بدار الضرب - الصيارف - خاتمة .

\* \* \*

الخاتمة الطبيعية لهذا البحث ، أن يتناول الباحث على قدر طاقة مراجعته ، أحوال النقود التي جرى التعامل بها في الدواوين والأسواق وبين الأفراد والجماعات زمن الايوبيين . والنقود الايوبية هي الدينار الذهب ، ووزنه الشرعى ٤ر٢٥ جرام ، والدرهم الفضة ووزنه الشرعى ٢ر٩٧ جرام ، والفلوس النحاس التي جرى التعامل بها نقداً أو وزناً ، وهذا فضلاً عن الدينار الاقطاعية الاسمية ، وهي الدينار الجبشى ودينار الأسطول مما تقدمت الإشارة إلى كل منهما في موضعه<sup>(١)</sup> .

والبداية العملية لهذا الموضوع قول القاضي الفاضل في سنة ٥٦٧ هـ - ١١٧١م ، وصلاح الدين لا يزال نائباً عن السلطان نور الدين محمود في مصر ، ونصه : « وفيها عمت بلوى الضائقة بأهل مصر ، لأن الذهب والفضة خرجا منها ومارجعا ، وعندما فلم يوجد ، ولهج الناس بما عثم من ذلك ، وصاروا إذا قيل دينار أحمر

(١) انظر ما سبق ، ص ٦٤ و ٧٢ ، دائرة المعارف الاسلامية ، مادة دينار ، مادة درهم .

فكأنما ذكرت حرمة الغيور له ، وأن حصل في يده ، فكأنما جاءت بشارة الجنة له » (١) .

والواقع أن هذه العبارة التاريخية الدقيقة ، تنصب على أحوال مصر الاقتصادية ، حين كانت الخلافة الفاطمية نفسها في نزعها السياسي الأخير ، على حين كان صلاح الدين يعمل للاستقلال بالبلاد المصرية ، وهي تكاد تكون خالية من الذهب والفضة . غير أنه من البديهي أن هذه الحال ترجع إلى عدة أسباب لا سبب واحد وأولها ، باطراً على الدولة الفاطمية ، ولا سيما في أواخر أيامها ، من كوارث اقتصادية ، ومفاسد في الحكم والادارة ، وإقبال مختلف الناس على تحويل ما لديهم من ذهب إلى مصوغات لزينة النساء أو الخزينة في البيوت (٢) . وما زاد في سوء تلك الحال نقص عمليات تعدين الذهب من مناجم المعروضة ، نتيجة نقاده من الجهات القريبة ، واضطرار المعدنين إلى الذهاب لاستخراجه من أماكن نائية قليلة الأمن ، وذلك فضلاً عما امتلأت به البلاد من الثورات العسكرية والفتن بالإضافة إلى قلة الأمن أواخر زمن الفاطميين (٣) .

وثمة سبب ثالث وهو انكماش الصادرات المصرية الكبرى من المنسوجات والشب والنظرون وغيرها من السلع التي استندت إليها الثروة المصرية ، وذلك بسبب انصراف الفاطميين عن عمليات التجارة في أواخر أيامهم إلى عمليات القمع للاضطرابات الداخلية ، وبسبب ما فرضه الفاطميون كذلك من ضرائب باهظة للصرف على الحروب الفاطمية الساجقية ، وما انضاف إليها من حروب الصليبيين بالشام (٤) .

والسبب الرابع هو أن قيام دولة جديدة يكفى لاختفاء الذهب من أيدي الناس إلى مصوغات أو غيرها ، ولا سيما أنها دولة سنية ثم انها دولة إقطاعية . هذا فضلاً عن هروب الذهب إلى الغرب عن طريق المدن الشامية .

---

(١) المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٤٦ ؛ شذور العقود في ذكر النقود ، ص ٥٩ - ٦٠ .

(٢) راشد البراوى : حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين ، ص ٤٠٧ ؛  
(٣) توفيق أسكندر : نظام المفاضة في تجارة مصر الخارجية ، ص ٤٣ ؛  
وعن طرق استخراج الذهب من المناجم المصرية ذلك العصر انظر : الاديسى :  
نزعة المشتاق ، ص ٢٦ - ٢٧ ؛ يعقوبى : كتاب البلدان ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

De Bollard : Evolution Monétaire de l'Egypte Medievale, p. 448.

(٤)

أما السبب الخامس فهو ما دأب عليه صلاح الدين ، ولا سيما بعد وفاة الخليفة العاضد ، من إرضاء سيده نور الدين محمود بمختلف الهدايا الذهبية من تحف القصور الفاطمية وحلى الخلفاء ، وذلك فضلاً عن مبلغ قدره ٦٠ ألف ديناراً ذهبياً ، أرسلها صلاح الدين ذات مرة من المرات إلى نور الدين . وحرص صلاح الدين كذلك على أن يحذو ذلك الحذو نحو الخليفة العباسي في بغداد ، إذ بعث إليه ذات مرة مبلغ ١٠٠ ألف من الدنانير ، وهو مبلغ كبير لا يستهان به على أية حال ، ولو لم يرسله صلاح الدين إلى الخليفة العباسي سوى مرة واحدة <sup>(١)</sup> . يضاف إلى ذلك أن أخوة صلاح الدين وسائر أبناء البيت الأيوبي رجالاً ونساء ، وعلى رأسهم نجم الدين أيوب ، كان لكل منهم نصيب من ذهب الفاطميين وفضتهم وتحفهم وحليهم ، التي أمعن صلاح الدين من مصادرتها وتوزيعها على أخوته وأهله وأقاربه ورجال دولته كلما سنحت وتطلبت منه الفرصة <sup>(٢)</sup> .

والخلاصة أن كميات كبيرة من الذهب الفاطمي اتخذت نبلا غير سبلها الطبيعية حتى اختفت أو كادت من المعاملات اليومية والأسواق ، واضطربت معها أثمان السلع اضطراباً طبيعياً .

وكيفما تكون الأسباب الفاطمية والأيوبية التي أوصلت مصر إلى تلك الضائقة النقدية حين كانت الدولة الأيوبية في مهدها الأول ، فالراجح من تحليل عبارة القاضي الفاضل السابقة أن تلك الضائقة النقدية كانت في معظمها بسبب اختفاء الذهب لا الفضة من أيدي الناس ، وأن الفضة ظلت وسيلة التعامل إلى حد كبير ، بدليل قول القاضي الفاضل في مناسبة غير بعيدة عن المناسبة السابقة ونصها : « ولو لم تكن الدراهم سلعة لا تخرج من مصر كما يخرج الدينار لما وجدت كما لا يوجد الدينار ، وأن تصريف الدراهم بعد أن يصير مستخرجاً بذهب شغل شاغل » <sup>(٣)</sup> .

ويبدو أنه بسبب اختفاء الذهب من أيدي الناس ، أصدر صلاح الدين مرسوماً للإلابة الضائقة النقدية بجعل الفضة قاعدة للتعامل ، وحساب قيمة الدينار

(١) Ibid. p. 448.

(٢) انظر ما سبق ص ٥٣ - ٥٤ .

(٣) أبو شامة : الروضتين في أخبار الدولتين ، ج ٢ ، ص ١٧٧ .

بما يصرف به من دراهم ، وهو ما تقدمت الإشارة إليه في ذيل عبارة القاضي الفاضل ، ومن الدليل على ذلك ما ذكره المقرئ من أن راتب مدرس الفقه الشافعي ، بالمدرسة الناصرية زمن صلاح الدين ، بلغ ٤٠ ديناراً في الشهر ، وأن هذا المرتب لم يصرف ذهباً بل كان صرفه على قاعدة المعاملة كل دينار بثلاثة عشر درهم وثلاث ، وهذه عملية دالة على مدى ارتفاع أثمان الذهب وقتذاك<sup>(١)</sup> .

وتفريحا لتلك الأزمة ، أمر صلاح الدين بسك عملة ذهبية جديدة سنة ٥٦٧ هـ - ١١٧١ م ، وهو لا يزال وقتذاك نائباً عن السلطان نور الدين محمود بمصر ، ونقش صلاح الدين على أحد وجهي تلك النقود الجديدة اسم نور الدين محمود ، وعلى الوجه الآخر اسم الخليفة العباسي المستضيء بأمر الله ، ولا بد أن صلاح الدين توخى أن تكون تلك النقود خالصة كاملة العيار ، مساوية للدينار الشرعي تمام المساواة<sup>(٢)</sup> .

وفي سنة ١١٧٤ م ضرب صلاح الدين نقوداً جديدة للمرة الثانية ، وضرب اسمه على أحد وجهيها كما ضرب اسم الخليفة المستضيء على الوجه الآخر ، مما يدل على أن هذه النقود ضربت بعد وفاة نور الدين وقيام الدولة الأيوبية قياماً عملياً ، ثم سك صلاح الدين وهو في أوج سلطنته سنة ٥٧٦ هـ - ١١٨٠ م عملة ذهبية ثالثة ونقش عليها تلك المرة كذلك اسمه واسم الخليفة العباسي الناصر لدين الله<sup>(٣)</sup> .

ويبدو أن جميع تلك الدنانير التي ضربها صلاح الدين في تلك المرات الثلاث ، كانت جيدة كاملة العيار الشرعي ، وأن الأحوال الاقتصادية كانت سائرة على وتيرة من الاستقرار والضبط المالي ، برغم ما تحملته البلاد المصرية من تفتات الحروب ومصاريف المفاوضات الدبلوماسية في سبيل تكوين جبهة إسلامية متحدة بالشام والعراق تمهيداً للجهاد النهائي المشهور ضد الصليبيين . ومن البرهان الاستنتاجي الدال على بقاء مستوى الدينار المصري على حالة من النقاوة وطيب العيار حتى تلك السنوات ، أن كلف السلطان صلاح الدين العباد الأصفهاني كاتب الانشاء ذات

(١) المقرئ : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٤٠٠

(٢) المقرئ : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٤٥

(٣) Lane - poolé : Catalogue of the Collection of Arabic Coins, pp. 203-204.

مرة، سنة ٥٨١ هـ - ١١٨٥ م : بأن يكتب إلى نائب السلطنة بدمشق وقتذاك واسمه صفى الدين بن القابض ، بأن يتصدق بخمسة آلاف دينار صورية ، ولعل المقصود بذلك دنانير فاطمية قديمة مضروبة بمدينة صور أيام كانت تلك المدينة تابعة للفاطمين ، أو لعلها دنانير صليبية مصورة أى منقوش عليها صور ملوك مملكة بيت المقدس الصليبية . على أن العهد الأصفهاني أخبر السلطان صلاح الدين بأنه ليس لدى الأمير صفى الدين بن القابض نائب السلطنة بدمشق سوى دنانير مصرية . فاجاب صلاح الدين بأن يقوم ابن القابض بصرف ما عنده من الدنانير على أية حال ، وقال مشيراً إلى نقاوة الدنانير المصرية « يتصدق بها مصرية خمسة آلاف لنفوز بالتواب بأضعاف » . وهذا دليل على أن قيمة الدينار الصوري وغيره من الدنانير الأجنبية عن القاهرة ، كانت فيما يبدو ، أقل من الدينار الشرعى الصحيح الذى ضربه صلاح الدين فى مصر<sup>(١)</sup> .

ويظهر أن كميات من هذه الدنانير الصورية ، وصلت إلى مصر بطريقة أو أخرى وانتشرت فى المعاملات ، وأدت إلى طرد الدنانير الأيوبية الجيدة من الأسواق ، على قول القانون الاقتصادى الحديث . ويظهر كذلك أن السلطان صلاح الدين تدخل من أجل ذلك بأن أمر سنة ٥٨٣ هـ - ١١٨٨ م بمنع التعامل بالنقود التى وقع الاختلاف فيها ، وتضرر الناس جميعاً بها ، وأن يكون ما يضرب من الدنانير من الذهب المصرى الخالص ، وما يضرب من الدراهم من الفضة الخالصة<sup>(٢)</sup> .

غير أن ما اعترمه صلاح الدين من التدخل السلطانى فى شئون الدينار والدرهم وقتذاك ، كان شيئاً محموداً ، على حين الأحوال الاقتصادية بسبب استمرار الحروب ونفقاتها ضد الصليبيين ، شيئاً آخر ، اضطره إلى إجراء مخالف تمام المخالفة ، إذ أمر صلاح الدين فى نفس تلك السنة (٥٨٣ هـ - ١١٨٨ م) بضرب

(١) ابن أبى الدم : التواريخ المظفرى ، ورقة ٢٢٥ - ٢٢٦ ؛ أبو شامة : الروضتين فى أخبار الدولتين ، ج ٢ ، ص ٦٥ - ٦٦ ؛ ابن واصل : مغزى الكروب ، ج ٢ ، ص ١٧٣  
(٢) المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ٢ ، ص ٩٩



دراهم من خليط معدنى نصفه من الفضة ونصفه من النحاس ، وأضفى عليها لقبه بأن سماها الدراهم الناصرية<sup>(١)</sup> . وكانت القيمة الفعلية لهذه الدراهم  $٢٦\frac{2}{3}$  درهما للدينار الواحد<sup>(٢)</sup> . وضاق الناس بتلك الدراهم الرديئة وبنسبتها العالية إلى الدينار الذهب الذى ظل ، فيما يبدو مختلفاً عن الأنظار والمعاملات وجيوب الناس . واضطربت الأسعار والأحوال الاقتصادية عامة ، ولا سيما بعد أن اجتذبت هذه الدراهم الرديئة ما هو أردأ منها من العملات القديمة الناقصة وهى المعروفة باسم الدراهم السوداء<sup>(٣)</sup> . وكانت الدراهم السوداء هذه — على قول القلقشندى — أسماء على غير مسميات كالدينار الجيشى ودينار الأسطول — ولم تبلغ قيمة الدرهم الأسود سوى ثلث درهم شرعى<sup>(٤)</sup> . وكان التعامل بها على قول ابن سعيد « خسارة في البيع والشراء وبخاصة مع الفريقين »<sup>(٥)</sup> .

واستمر الحال على هذا الاضراب النقدي العام بقية زمن السلطان صلاح الدين وابنه العزيز عثمان ، وعدة سنوات من حكم السلطان العادل . ويبدو أن تلك الحال الاقتصادية ازدادت سوءاً ، عندما أمر السلطان العادل سنة ٦١١ هـ — ١٢١٤ م باستخدام ما هو معروف باسم القراطيس السود العادية ، وهى قضبان يدل وصفها بالسواد على أنها كانت من الفضة الناقصة المخلوطة بالنحاس . وبقيت تلك القراطيس السوداء ، وسيلة للتعامل وزناً لا عدداً ، فيما يبدو ، بين الناس لعدة سنين . ثم أبطل السلطان العادل التعامل بتلك القراطيس فى سنة لم تذكرها المراجع<sup>(٦)</sup> . ولذا لم يكن بد من ضرب نقود جديدة ، غير أن ذلك لم يحدث إلا فى عصر السلطان الكامل بن العادل .

(١) المقرئى : شذور العقود فى ذكر النقود ، ص ٦٠ ؛ على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج ٢٠ ص ٣٩

(٢) Khrenkreutz: Contributions to the knowledge of the Fiscal Administration of Egypt in the Middle Ages. Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. 16. Part 3, 1954, p. 504.

(٣) De Bolluad : op. cit. p. 449.

(٤) القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٣

(٥) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٣٦٧

(٦) ابن أبيك : كنز الدرر وجامع الغرر ، ج ٧ ، ورقة ١٢٩ ؛ انشورى : نهاية الارب فى فنون الادب ، ج ٢٧ ، ورقة ١١ ؛ المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ١٨٠ وحاشية ٣

وفي أوائل عهد السلطان الكامل ضربت نقود ذهبية تذكارية ، على عادة السلاطين عند ارتقاؤهم دست السلطنة . ولدينا مجموعة أثرية من دنانير كاملة محفوظة في دار الكتب المصرية ، منها دينار ضرب في الإسكندرية سنة ٦١٧ هـ — ١٢٢٠ م ، ودينار ثان في القاهرة سنة ٦٢٢ هـ — ١٢٢٥ م ، ودينار ثالث في الإسكندرية سنة ٦٢٣ هـ — ١٢٢٦ م ، ودينار رابع في القسطنطينية سنة ٦٢٤ هـ — ١٢٢٧ م ، فضلا عن بضعة دنانير لاحقة لتلك التواريخ ، غير أنه ليس لدينا ما يدل على مداولة تلك الدنانير بين الناس<sup>(١)</sup> .

وتناول السلطان الكامل مسألة الدراهم الفضة وأحوالها ، بأن أمر في سنة ٦٢٢ هـ — ١٢٢٥ بضرِب دراهم مستديرة بنماها الدراهم الكاملية . وأمر في نفس الوقت بمنع التعامل بالدراهم المسماة باسم العتق ، ولعلها دراهم فاطمية قديمة أو هي الدراهم الناصرية السابقة بعد أن انحطت قيمتها انحطاطاً تاماً ، أو هي القراطيس السود العاذلية<sup>(٢)</sup> . وضماناً لمنع التعامل بتلك الدراهم القديمة كائنة ما تكون ، أمر السلطان الكامل كذلك بجمعها من أيدي الناس على قاعدة كل ستين درهما بدينار واحد<sup>(٣)</sup> ، وتضرر الناس أشد الضرر من تلك النسبة الصرفية الجائرة ، ولم يعوضهم شيئاً أن التزام الكاملية نفسها ، التي صارت قاعدة التعامل ، كانت أحسن عياراً ، باحتوائها على ثلثين من الفضة وثلث من النحاس<sup>(٤)</sup> .

وفي تلك السنة كذلك ، أي سنة ٦٢٢ هـ — ١٢٢٥ م ، عمد السلطان الكامل إلى إصدار فلوس نحاسية ، استجابة لحاجة الناس إلى ما هو أقل من الدرهم في التعامل ،

(١) Lane -Poole : Catalogue of the Collection of Arabic Coins, pp. 219—221.

(٢) ابن ابيك : كنز الدرر وجامع الغرر ، ج ٧ ، ورقة ٢١٨ ؛ المقرئى : افئدة الامة بكشف الغمة ، ص ٦٥

(٣) النويرى : نهاية الارب في فنون الادب ، ج ٢٧ ، ورقة ٢٧

(٤) المقرئى شذور العقود في ذكر النقود ، ص ٦٠ ؛ المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١٠ ؛ افئدة الامة بكشف الغمة ، ص ٦٥ — ٦٦ .  
وذكر اهرنكرتز Ehrenkreutz : op. cit. p. 504. عكس ذلك تماماً ، بأن الفضة في الدينار الكاملى تراوحت بين ٣٢.٤٪ و ٣٤.٢٪ فقط ، ولانجد ما يؤيده في المسيرة .

ومنعاً لما جروا عليه من تقطيع الدرهم الواحد إلى نصف ورابع في شراء مشترياتهم ويونغهم اليومية . وكانت قيمة تلك الفلوس النحاسية كل ٤٨ فلساً بدرهم كاملي واحد ؛ وانقسم كل فلس إلى أربع قطع أو كسور نحاسية إمعاناً في تسهيل الشراء والبيع بين الناس للخضر والبقول وغيرها من الحاجات اليومية المنزلية <sup>(١)</sup> .

وتكررت تلك الفلوس وكسورها في الأسواق ، وغلب التعامل بها لأسباب ليس لغیر الاقتصادی فيها مجال سليم ، وربما كان من تلك الأسباب اختفاء النقضة من الأسواق إلى خبايا البيوت ، بعد أن صار الذهب نادراً تماماً ، ورفض عمال الدولة النقود النحاسية في جباية الضرائب ومختلف الرسوم من الناس <sup>(٢)</sup> . ولذا أمر السلطان الكامل سنة ٥٦٣-١٢٣٣ م ، بإبطال المعاملة بالفلوس ، وأن يحمل الناس مالههم من فلوس نحاسية إلى الصيارف ليأخذوها منهم بالوزن ، وتراوح سعر الرطل منها بما بين ٢ ١/٢ - ٢ ١/٢ درهم كاملي ، فتضرر الناس لثاني مرة من أحوال النقد في عصر السلطان الكامل : برغم ما أدى إليه ذلك الأمر السلطاني من ظهور النقضة في الأسواق <sup>(٣)</sup> . ثم أباح السلطان الكامل سنة ٦٣٤ هـ - ١٢٣٦ م : التعامل بالفلوس النحاسية بعد أن ضرب كيات كبيرة <sup>(٤)</sup> ، وعادت تلك العملية على السلطان بريح غير قليل . نظراً لانحطاط الأمان التي دفعها في شراء الفلوس النحاسية السابقة <sup>(٥)</sup> .

هذا ما كان من أحوال النقود الأيوبية في عصر السلطان الكامل ، ويبدو مما أورده المصادر من العبارات الوصفية لتلك الأحوال في ذلك العصر الذي

---

(١) ابن أبيك : كنز الدرر وجامع الغرر ، ج ٧ ورقة ٢١٨ ؛ التنويري : نهاية الارب في فنون الادب ، ج ٢٧ ورقة ٢٧ ، المقرئزي : اغائة الامة ، ص ٧٠ .  
وانفرد المقرئزي ( اغائة الامة ، ص ٦٧ ) بذكر حديث جرى بين امرأة من الفسطاط وخطيب الجامع بمصر وهو وقتذاك ، ابو الطاهر المحلى ، فسألته فتوى خاصة بالنقود ، فاجتمع عقب حديثها بالسلطان الكامل وتحدث معه في امر ضرب الفلوس .

De Bollard ; Evolution Monetaire de l'Egypte Medievale, pp. 450-451. (٢)

Ibid. p. 451. (٣)

التنويري : نهاية الارب في فنون الادب ، ج ٢٧ ورقة ٢٧ ؛ المقرئزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٢٤٧  
(٤) المقرئزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٢٥٤

De Bollard : op. cit. p. 451. (٥)

قارب عشرين سنة ، أنه فيما عدا ما أصدره السلطان الكامل من دنانير تذكارية ، مسمى الذهب معدوماً أو يكاد من أيدي الناس ، على حين أضحت الدراهم الكاملية هي العملة الأساسية إلى جانب كميات كبيرة من الفلوس النحاس . وظلت الدولة الأيوبية حتى نهايتها تتعامل بهذه الدراهم الكاملية والفلوس النحاسية المساعدة لها ، ووصف المقرئ ذلك كله بما نصه « وراجت هذه الدراهم [الكاملية] في بقية دولة بني أيوب . . . رواجاً حتى قل الذهب بالنسبة إليها ، وصارت المبيعات الجليلة تباع وتقوم بها . وإليها تنسب عامة أثمان المبيعات وقيم الأعمال . وبها يؤخذ خراج الأرضين وأجرة المساكن وغير ذلك <sup>(١)</sup> » وكان من نتائج الاعتماد الكبير على الدراهم الكاملية ، أن ارتفع سعر الفضة ارتفاعاً ملحوظاً ، فبلغ سعر الدينار الذهب آخر زمن السلطان العادل الصغير أي سنة ٥٦٣٧هـ - ١٢٣٩م ، ١٢٣ درهم <sup>(٢)</sup> .

يختتم هذا الفصل الختامي بشرح دور الضرب الأيوبية ، وهي بما ورثه الأيوبيون فيها ورثوا من مؤسسات الفاطميين ومنشأتهم . وأول دور الضرب الأيوبية هي ما كان معروفاً قبل أيام صلاح الدين باسم الدار الآمرية بالقاهرة نسبة إلى الخليفة الأمر الفاطمي ، وموضعها وقetzak بسوق القشاشين بجوار الجامع الأزهر <sup>(٣)</sup> ، ثم نقلها صلاح الدين إلى إحدى خزائن القصر الفاطمي <sup>(٤)</sup> . ثم افتتح صلاح الدين داراً ثانية للضرب بالاسكندرية ، وربما كانت هي الدار الفاطمية بتلك المدينة ، وسار العمل فيها على مثال ما كان جارياً في دار الضرب القاهرية <sup>(٥)</sup> .

واقصر ضرب النقود على هذين الدارين زمن صلاح الدين والعزير عثمان والعدل ، غير أنه يبدو أن حاجة السلطان الكامل إلى ضرب دراهم وفلوس كثيرة ، أدبى به إلى إنشاء دار ضرب إضافية جديدة بالقاهرة ، فضلاً عن افتتاح دار للضرب

(١) المقرئ : اغاثة الامة بكشف الغمة ، ص ٦٦

(٢) De Bollard : op. cit. p. 452.

(٣) ابن ميسر : اخبار مصر ، ص ٦٢ ؛ القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ،

ص ٣٦٩

(٤) المقرئ : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٠٦ ، ص ٤٤٥

(٥) ابن ممتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٣١

بالفسطاط ، ويحتمل أن الدار الفسطاطية كانت من منشآت الفاطميين ، وبهذا بلغ عدد دور الضرب الأيوبيّة أربعة ، ويبدو أن السلطان الكامل ضرب في كل واحدة من هذه الدور جانبا من دنانيره التذكارية التي تقدمت الإشارة إليها <sup>(١)</sup> .

والمصدر الأول لوصف دار الضرب الأيوبيّة هو الكاتب الذي لم يعرف الباحثون عنه حتى العصر الحاضر ، سوى أن اسمه منصور بن بعره الذهبي الكامل ، وأنه كان يشغل في دار الضرب الأيوبيّة ، ولذا استطاع ابن بعره هذا أن يصف دار الضرب وصفا داخليا مبنيّا على خبرة واضحة ومعرفة فنية كبيرة <sup>(٢)</sup> . ويتلو كتاب ابن بعره في الأهمية . ما أورده ابن مماتي في كتابه قوانين الدواوين بشأن دور الضرب التي عرفها هو كذلك جيد المعرفة ، بفضل مركزه المالي الكبير في الدولة الأيوبيّة بصفته ناظر الدواوين وناظر ديوان الجيش .

وبتبيين من هذين المرجعين أن دار الضرب الأيوبيّة كغيرها من دور الضرب اشتملت على فئة من الموظفين الإداريين ، وفئة من الصناع الفنيين ، وعلى رأسهم جميعا متولى دار الضرب ولعله ابن بعره نفسه في يوم من الأيام . غير أنه نظرا لأهمية دار الضرب وتركيز كثير من الذهب والفضة في خزائنها يوما بعد يوم ، كان للسلطان على دار الضرب اشراف مباشر ، وأشار ابن مماتي إلى ذلك بمانصه : « لما كانت الحاجة ماسة إلى تحرير ما يتعامل به الناس حفظا لأموالهم ، ونظرا في مصالحهم ، وأنه متى خرج ذلك عن نظر السلطان حدث فيه مالا يتلافى خطره ، ولا يستدرك ضرره ، فألجأت الضرورة إلى إقامة مستخدمين برسمه <sup>(٣)</sup> .

ومارس ذلك الاشراف السلطاني نيابة عن السلطان الأيوبي ، قاضي من كبار القضاة ؛ أشرف على جميع عمليات دار الضرب ، وجرت العادة أن يصدر له بذلك تقليد سلطاني : كما كان عليه الحال زمن الخلفاء الفاطميين تماما ، بدليل ما جاء في القلقشندي ونصه : « وكانت دار الضرب في الدولة الفاطمية لا يتولاها

(١) Ehrenkreutz : op. cit, p. 508.

انظر ما سبق ص ١٠٠  
(٢) ابن بعره : كتاب كشف الاسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢١ كيميا وطبيعة .  
(٣) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٣٣٢

الإقاضى القضاة تعظيماً لشأنها ، وتكتب في عهده في جملة ما يضاف إلى وظيفة القضاة ، ويقم لمباشرة ذلك من يختاره من نواب الحكم ، وبقي الأمر على ذلك زماً بعد الدولة الفاطمية أيضاً<sup>(١)</sup> .

وساعد القاضي في مهمته الكبيرة جماعة من نوابه في مجالس الحكم ، وكان على أولئك النواب أن يحضروا افتتاح دار الضرب كل يوم بجميع هيئاتهم ، وأن يشهدوا عمليات الصهر والسبك وضبط العيار ، وأن يقوموا بإغلاق دار الضرب آخر النهار ويختتموا أقسامه بالأختام ، وكل ذلك جرياً على ماسبق بدور الضرب الفاطمية<sup>(٢)</sup> .

أما متولى دار الضرب ويسمى كذلك صاحب دار الضرب ، فكان رئيساً تحت يده موظف إذا رأى اسمه المشارف وموظف آخر اسمه الشاهد . واختص المشارف بما في مخازن دار الضرب من الذهب والفضة والعدد والآلات وصنيج العيار الزجاجية والأنداح وأختام الأتون . وتحت يده سجلات الدار ، وما فيها من بيانات خاصة بأوزان الذهب والفضة . واستعان المشارف بالموظف الذى يليه وهو الشاهد فى كل تلك الأعمال ، غير أنه يتضح من صفة الشهادة فى وظيفته بأنه كان هو الشاهد الرسمى المسئول عن جميع محتويات الدار ، وهو كاتب التقارير والبيانات اللازمة فى السجلات التى يشهد عليها<sup>(٣)</sup> .

أما الصنائع الفنيون ، فترأس عليهم كبير منهم اسمه المقدم ، وهو المسئول الأول عن جميع مراحل عمليات السبك فى دار الضرب ، وعليه أن يختبر المواد المعدنية الخام الواردة إلى دار الضرب قبل السماح بصهرها وسبكها ، وأن يختبر كل سبيكة

(١) القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٦

(٢) Ehrenkreutz : op. cit. pp. 510-511 .

ولخص القرينى ( المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٠٤ ص ٤٠٠ ) هذه الوظائف كلها التى قنام بها القضاة أو نوابه فى حديثه عن قاضى القضاة زمن الفاطميين بقوله : « وكان فى النظر فى ديوان الضرب لضبط ما يضرب من الدينار ، فكان يحضر مباشرة التغليف بنفسه ، ويختتم عليه ، ويحضر لفتحته » .

(٣) ابن بكرة : كشف الاسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، ورقة ٨ ب .

بأن يقبس مدى نقائها للتأكد من سلامتها وصحتها وعدم تدخل العمال في عيارها الرسمي<sup>(١)</sup>.

وأعقب المقدم في قائمة الصناعات الفنية بدار الضرب موظفاً اسمه النقاش وهو كما يدل عليه اسمه المكلف بنقش السكة وصيانة رسومها وتصميماتها . ونظراً لأهمية وظيفته ، كان هذا الموظف ممنوعاً من الاغتسال خارج دار الضرب ، بدليل طبع ذراعه كل يوم بعلامة خاصة قبل انصرافه آخر النهار<sup>(٢)</sup>.

وأعقب النقاش صانع فني ثالث اسمه الضراب ، وعمله مزج السيكة المعدنية كائنة ما تكون بما تحتاج إليه من مواد كيميائية وغيرها مثل الملح والخل والسماق . أما الصانع الفني الأخير فهو السباك الذي اختص بالسباك واعدادها للضرب<sup>(٣)</sup>.

وكما اهتم السلاطين الأيوبيون بأحوال الضرب وعملياتها ، اهتم الصيارف بأحوال النقود الأيوبية التي أخرجتها تلك الدور . غير أن المراجع لا تنبئ بشيء عن هذا الاهتمام الصغير ، ماعداً أن سوق الصيارفة وسوق المزايدة ودكة المحتسب ، كانت كلها قرب دار الضرب القاهرية بقصر من القصور الفاطمية كما تقدم ، أي في آخر سوق النحاسين في الوقت الحاضر<sup>(٤)</sup>.

ومن المعروف كذلك أن الصيارفة خضعوا في معاملتهم مع الناس لمراقبة المحتسب ، وحذر عبد الرحمن بن نصر الشيزرى ، المعاصر لصلاح الدين ، من خطورة وظيفة الصرف لأنه كما قال : « خطر على دين متعاطيه ، بل لا بقاء الدين معه اذا كان الصيرفي جاهلاً بالشريعة ، غير عالم بأحكام الربا ، فالواجب ألا يتعاطاه أحد إلا بعد معرفته بالشرع ليتجنب الوقوع في المحذور من أبوابه<sup>(٥)</sup> » .

(١) ابن بكرة : كشف الاسرار العلمية ، ورقة ٨ ب - ٩ ب .

(٢) المرجع السابق ، ورقة ٨ ب .

(٣) المرجع السابق ، ورقة ٩ ب .

(٤) عن الصيارف انظر : برفارد لويس : النقابات الاسلامية : مجلة الرسالة

سنة ١٩٤٠ ، ص ٦٩٦ .

(٥) الشيزرى : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ٧٤ .

وفي كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيزري ، ما يدل على مدى اهتمام الدولة الأيوبية بمراقبة الصيارفة في أعمالهم اليومية (١) .

وهنا يقف الباحث هنيئة ختامية لذكر ما بدأ به مع المؤرخ المصري يوسف بن تغرى بردى من عبارة دالة على مجموعة العناصر السياسية والحضارية التي دخلت في تكوين الدولة الأيوبية المصرية ونظمها المالية وإدارتها ؛ وأقرب تلك العناصر من الناحية الزمنية وأهمها هي الدولة الفاطمية التي حل الأيوبيون محلها بمصر . والواقع أن المقدمة اللازمة لدراسة الدولة الأيوبية المصرية ونظمها ، هي المعرفة الجيدة الوافية للنظم المالية التي درج عليها الفاطميون في مصر . كما أن دراسة نظم الدولة الفاطمية بدورها يتطلب المعرفة الجيدة الوافية كذلك بما قبلها من نظم الدولتين الاخشيديّة والطولونيّة وهكذا حتى العصر البيزنطي كله على الأقل .

على أن العنصر الأعمق في تكوين الدولة الأيوبية وتطوير نظمها المالية وإدارتها هو الأيوبيون أنفسهم ، كما تقدمت الإشارة إليه في العبارات الافتتاحية من هذا البحث ، وربما كان أوضح برهان على مدى تأثير تلك الناحية الشخصية في نظم الأيوبيين المالية وإدارتها ، ما انصف به العصر الأيوبي من اضطراب في أحوال النقود ، كان من أسبابه ما وصفهم به القاضي الفاضل بأن أيديهم كانت آفة نفائس الأموال (٢) . ومع استبعاد ما في تلك العبارة الصغيرة من اطراء محتمل ، أو إمعان في بلاغة التعبير ، فإنه يتبقى منها ولا شك أن الأيوبيين قاموا بأعمال مادية متنوعة ، ولا بد أنهم أسرفوا في النفقة على تلك الأعمال ، وأولها ما أنفقه صلاح الدين على الخاص والعام في سبيل إقامة دولته ، وبتلو ذلك باهظ تكاليف بناء القلعة والصور ، فضلا عن المنشآت الصلاحية المشهورة .

يضاف الى ذلك أن عصر صلاح الدين امتلأ بحروب على مقياس واسع ، لمدة تقرب من خمسة عشرة سنة ، ضد أعداء الجبهة الإسلامية المتحدة ، وضد الصليبيين بعدم

(١) المرجع السابق ، ص ٧٤ - ٧٦

(٢) جمال الدين بن نياته : مختارات من كلام القاضي الفاضل ، ورقة ، ١ - ١٠

الاسحاقى : لطائف أخبار الاول ، ص ١٨٢



ثم ان حروب ابناء البيت الأيوبي في سبيل إقامة دولة أيوية على غرار ماكان عليه الحال أيام صلاح الدين ، استنزفت من السلاطين الأيوبيين في مصر ، أموالا طائلة سواء في الاكثار من الممالك لاستخدامهم في جيوشهم ، أو في الصرف على تلك الحروب نفسها . يضاف إلى ذلك أخيرا أن حروب صلاح الدين نفسها ، وحروب أبناء البيت الايوبي من بعده ، عطلت الحياة التجارية ، وأدت في كثير من الاحيان إلى اخفاء الناس أموالهم ، مما كان ولاشك سببا من أسباب اضطراب التقب الأيوبي .

جروب  
معين التارح  
لأهل التارح

## المصادر والمراجع

( أولا ) حجج شرعية ووثائق :

- ١ — حجة وقف الملك الصالح طلائع بن رزك ( ٢٠ ربيع الثاني سنة ٥٥٤ هـ )  
محكمة الأحوال الشخصية بالقاهرة ، حجة رقم ١ ، محفظة ١ .
- ٢ — حجة وقف ابنة صلاح الدين محمد .  
( ذو القعدة سنة ٦٣٧ هـ ) .  
محكمة الأحوال الشخصية بالقاهرة ، حجة رقم ٤ ، محفظة ١ .
- ٣ — حجة تملك ووقف سديد الدين أبي محمد عبد الله .  
( ١٩ شعبان سنة ٦٤٩ هـ ) .  
" محكمة الأحوال الشخصية بالقاهرة ، حجة رقم ٥ ، محفظة ١ .
- ٤ — حجة وقف فخر الدين يعقوب بن أبو بكر بن أيوب .  
( ١٢ شوال سنة ٦٥١ هـ ) .  
محكمة الأحوال الشخصية بالقاهرة ، حجة رقم ٦ ، محفظة ١ .

( ثانيا ) المصادر العربية المخطوطة :

ابن أبي الدم الحموى : ( القاضي شهاب الدين ابراهيم بن عبد الله ت ٦٤٢ هـ ) :  
التاريخ المظفرى — مخطوطة بمكتبة البلدية بالاسكندرية رقم ٢٩٢ ب .

ابن ابيك : ( أبو بكر بن عبد الله ) :

كنز الدرر وجامع الغرر . الجزء السابع وعنوانه « الدر المطلوب فى أخبار بنى  
أيوب » ، ٤ أقسام . صورة شمسية بدار الكتب المصرية رقم ٢٥٧٨ تاريخ .

ابن بكرة (منصور) :

كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، مخطوطة بدار الكتب المصرية  
رقم ٢١ طبعة .

ابن سعيد ( أبو الحسن علي بن موسى المغربي ت ٩٧٣ هـ ) :

المغرب في حلى المغرب . الجزء الثاني وعنوانه « الروض المهبوب في حلى دولة  
بنى أيوب » . والجزء الثالث وعنوانه « كتاب الاغتباط في حلى مدينة  
القسطاط » مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٢٧١٢ تاريخ .

ابن عبد الغنى ( عبد الله الحنفى ) :

النور البادى فى أحكام الأراضى مخطوطة بدار الكتب المصرية فى جزءين  
رقم ٥٦٣ مجاميع فقه حنفى .

ابن على ( محمد الجعفرى الحنفى ) :

جواب على سؤال فى الأرض التى أقطعها السلطان أو أرض غيرها ، إذا زرعها  
فلاح بطريق شرعى مقاسمة بالثلث أو الربع فهل يجوز ذلك ؟ مخطوطة بدار الكتب  
المصرية فى مجموعة رقم ٤٨٤ مجاميع فقه حنفى .

ابن قاضى شبة :

الكواكب الدرية فى السيرة النورية ، ويسمى « الدر الثمين فى سيرة نور الدين » .  
مخطوطة بمكتبة البلدية بالاسكندرية رقم ١٣٣٦ ب ، ومخطوطة بالتصوير  
الشمسى بدار الكتب المصرية رقم ١٢٢٧ تاريخ .

ابن نباتة ( جمال الدين ) :

مختارات من كلام القاضى الفاضل .

مخطوطة بدار الكتب المصرية ، رقم ٣٨٨٢ أدب .

ابن نجم ( زين الدين بن ابراهيم ) :

رسالة التحفة المرضية فى الأراضى المصرية .

رسالة فى بيان الاقطاعات ومحلها ومن يستحقها .

( دار الكتب المصرية رقم ٣٣ مجاميع ) .

ابن واصل (جمال الدين محمد بن سالم ت ٦٩٧ هـ) :

مفرج الكروب في أخبار بني أيوب .  
مخطوطة بالتصوير الشمسي في مجلدين بدار الكتب المصرية رقم ٥٣١٩ تاريخ ،  
انظر المصادر العربية المطبوعة .

الحنبلي (أحمد بن ابراهيم) :

شفاء القلوب في مناقب بني أيوب :  
مخطوطة بالتصوير الشمسي ، مكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٤٠٣١

مجهول :

كتاب في ذكر أسماء بلاد مصر .  
مخطوطة بمكتبة المعهد الديني بدمياط رقم ٤ تقويم البلدان .  
الموصلى الكاتب ( تاج الدين موسى بن حسن ) :  
البرد الموشى في صناعة الانشا .  
مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٤٩٣٢ أدب .  
النويرى ( شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ) :

نهاية الأرب في فنون الأدب ، أجزاء ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ .  
مخطوطة مصورة بدار الكتب المصرية رقم ٥٤٩ معارف عامة .

( ثالثا ) المصادر العربية المطبوعة :

ابن الأثير ( عز الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن أبي الكرم ت ٦٣٠ هـ ) :

الكامل في التاريخ ، ١٢ جزء ( بولاق ١٨٧٣ م ) .  
التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية بالموصل .  
تحقيق ونشر عبد القادر أحمد طليعات ( مطبعة الاستقلال الكبرى القاهرة ،  
سنة ١٩٦٣ م ) .

ابن الأثير ( ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم ) :

رسائل ابن الأثير تحقيق ونشر انيس المقدسى ( بيروت ١٩٥٩ ) .



زكى محمد حسن :

فنون الإسلام . ( مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٨ م ) .

زيادة ( محمد مصطفى ) :

حملة لويس التاسع على مصر وهزيمته في المنصورة . ( مطبعة لجنة التأليف

والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٦١ م ) .

ديوان الزكاة — مجلة الثقافة العدد ٢١١ ( يناير ١٩٤٣ م ) .

تاريخ الحضارة المصرية ، المجلد الثانى .

الشيال ( جمال الدين ) :

طريقة مسح الأراضى وتقدير الخراج في مصر الإسلامية . مجلة الثقافة العدد ٩٧

( نوفمبر سنة ١٩٤٠ م ) .

طرخان ( إبراهيم على ) :

الاقطاع في الدولة الإسلامية ، رسالة لم تنشر .

الاقطاع الإسلامى ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد السادس

سنة ١٩٥٧ .

العربى ( السيد الباز ) :

الشرق الأوسط والحروب الصليبية . ( مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ،

القاهرة . سنة ١٩٦٣ م ) .

مصر في عصر الأيوبيين . ( القاهرة ١٩٦٠ م ) .

الاقطاع في الشرق الأوسط منذ القرن السابع حتى القرن الثالث عشر الميلادى .

( حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، يناير ١٩٥٧ ) .

على مبارك :

المخطط الجديدة التوفيقية لمصر والقاهرة . ومدنها وقراها . ٢٠ جزءاً ( المطبعة

الأميرية ، بولاق : القاهرة ١٨٨٨ م ) .

عمر طوسون :

مالية مصر من عهد الفراغة إلى الآن . ( الاسكندرية ١٩٣١ م ) .

محمد رمزي :

القاموس الجغرافي للبلاد المصرية . الجزء الأول : القسم الأول : البلاد المندرسة .  
القسم الثاني ، البلاد الحالية . ( دار الكتب المصرية ، ١٩٥٣ - ١٩٥٥ م ) .

( خامسا ) المراجع الأوربية :

CAHEN (CLAUDE) : Le Régime des Impôts dans le Fayyüm Ayyüibide.

Arabica, III, 1956. .

Un Traité Financier indit d'Epoque Fatimide-Ayyüibide. Journal of  
Economic and Social History of the Orient. Vol. V, Part II, 1962.

DE BOÜARD : Evolution Monetaire de l'Egypte Medievale. L'Egypte  
Contemporaine, 30, 1939, pp. 427-459.

EHRENKREUTZ (A. S.) : Contributions to the knowledge of the Fiscal  
Administration of Egypt in the Middle Ages. Bulletin of the School of  
Oriental and African Studies, University of London, Volume 16, Part 3, 1954.

ENCYCLOPEDIA OF ISLAM, Art. (EGYPT)

HEYD (W.) : Histoire du Commerce du Levant au Moyen Age, (2 vols.),  
Leipzig, 1923.

LANE—POOLE (STANLEY) : Catalogue of the Collection of Arabic Coins  
preserved in the Khedivial Library at Cairo, London 1897.

A History of Egypt in the Middle Ages. London 1914.

POLIAK (M. A.) : Feudalism in Egypt, Syria, Palestine, and the Lebanon,  
London 1939.

The Ayyübid Feudalism, Journal of the Royal Asiatic Society, 1939,  
pp. 428-432.

SHAFEI (ALI) : Fayoum Irrigation as described by Nabulsi in 1245 A. D.,  
Bulletin de la Société Royale de Géographie d'Egypte, Tome XX, 1939,  
pp. 283-326.

## الملاحق

تشتمل هذه الملاحق على بضعة قليلة من نصوص خاصة بالنظم المالية في مصر زمن الأيوبيين ، وهى منقولة من مختلف المصادر العربية الكبرى المطبوعة ، بعد ترتيبها زمنيا ، ويمكن الرجوع الى كل من هذه النصوص في مصدره المطبوع في سهولة للعارفين بقراءة تلك المصادر الكبرى : غير أنه من المفيد هنا أن تكون هذه النصوص مجموعة في ترتيب زمنى ، في صفحات متعاقبة ، في آخر هذا البحث ، أملا في أن تكون بداية لمجموعة وثائقية كبرى ، بفضل ماعسى أن تجود به في المستقبل القريب أو البعيد المخطوطات والوثائق المجهولة حتى الآن ، ورغبة في أن تصبح أشتات النصوص والوثائق الخاصة بالنظم المالية زمن الأيوبيين في مصر واردة في مجموعة نهائية واحدة ، تستطيع أن تؤدى بترتيبها الزمنى إلى شىء من الاستنتاج الذى لا تنطق به المصادر والمراجع المعروفة.

### محتويات الملاحق

- ملحق رقم ١ : إلغاء المكوس الفاطمية زمن صلاح الدين (٥٦٧ هـ — ١١٧١ م)  
(القرىزى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٤ — ١٠٥)
- ملحق رقم ٢ : مرسوم بتحويل السنة الخراجية الشمسية ، إلى السنة الهلالية من إنشاء القاضي الفاضل عن السلطان صلاح الدين .  
(القلقشندي : صبح الأعشى في صناعة الانشا ، ج ١٣ ، ص ٧١ — ٧٤) .
- ملحق رقم ٣ : نسخة توقيع صلاح الدين لأخيه العادل باقطاع في مصر والشام والجزيرة  
(القلقشندي : صبح الأعشى في صناعة الانشا ، ج ١٣ ، ص ١٤٤ — ١٤٨) .
- ملحق رقم ٤ : توقيع باقطاع أيوبى لأمر في الدولة الأيوبية .  
(القلقشندي : صبح الأعشى في صناعة الانشا ، ج ١٣ ، ص ١٤٨ — ١٥٠) .
- ملحق رقم ٥ : إيرادات بلدة العدو وبلدة دموشية باقليم القيوم زمن السلطان الصالح نجم الدين أيوب .
- (النابلسي : تاريخ القيوم وبلاده ، ص ٣٢ — ٣٤ ، ص ٩٤ — ٩٦) .
- ملحق رقم ٦ : أحوال ديوان النظر العام زمن السلطان الصالح نجم الدين أيوب .  
(النابلسي : لمع القوانين المضية في دواوين الديار المصرية ، ص ٤٥ — ٦٠) .



## ملحق رقم ( ١ )

الفاء المكوس القطعية زمن صلاح الدين ( ٥٦٧ هـ - ١١٧١ م ) \*

« فلما استبد السلطان الناصر صلاح الدين أبو المظفر يوسف بن أيوب بملك مصر ، أمر باسقاط مكوس مصر والقاهرة ، فكتب عنه القاضي الفاضل مرسوماً بذلك ، وكان جملة ذلك في كل سنة مائة ألف دينار تفصيلها : مكس البهار وعمالته ثلاثة وثلاثون ألفاً وثلثمائة وأربعة وستون ديناراً ، مكس البضائع والقوافل وعمالها تسعة آلاف وثلثمائة وخمسون ديناراً ، منفلت الصناعة عن مكس البز الوارد إليها والنحاس والقزدير والمرجان والفاضلات خمسة آلاف ومائة وثلاثة وتسعون ديناراً ، الصادر عن الصناعة بمصر ستة آلاف وستمائة وستة وستون ديناراً ؛ سمرة التمر ثلثمائة دينار ، الفندق بالمنية عن مكس البضائع ثمانمائة دينار وستة وخمسون ديناراً ، رسوم دار النقد ثلاثة آلاف ومائة وثمانية دنانير ، رسوم الخشب الطويل والملح ستمائة وستة وسبعون ديناراً ، رسوم العلب المنسوبة إلى بليس والبورى مائة دينار ، رسوم التفتيش بالصناعة عن البهار وغيره مائتان وسبعة عشر ديناراً ، خيمة إرمنت عن الوارد إليها سبعة وستون ديناراً ، فندق القطن ألفاً دينار ، سوق الغنم بالقاهرة ومصر والسمرة وعبور الأغنام بالجيزة ثلاثة آلاف وثلثمائة وأحد عشر ديناراً ، عبور الأغنام والكتان والأبقار بباب القنطرة ألف ومائتا ديناراً ، واجب ماورد من الكتان الحطب إلى الصناعة مائتا دينار ، رسوم واجب الغلات كالجلوب الواردة إلى الصناعة والمقس والمنية والجسر والتبائن ومفالت جزيرة الذهب وطموه ومنبر الدرج ستة آلاف دينار . مكس مايرد إلى الصناعة من الأغنام ستة وثلاثون ديناراً ، الأغنام البيوتونية إثنا عشر ديناراً ، العرصة والسرستوى بالجيزة ومكس الأغنام مائة وتسعون ديناراً ، منفلت الفيوم عما يرد من الكتان من القبلة ومن البضائع الواردة من الفيوم وغيره أربعة آلاف ومائة وستون ديناراً ، مكس الورق المجلوب إلى الصناعة ورسم التفتيش مائتا دينار . الحصنة

\* المقرئى : المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار ، ج ١ ، ص ١٠٤ - ١٠٥

## ملحق رقم (٢)

مرسوم بتحويل السنة الخراجية الشمسية ، الى السنة الهلالية  
من انشاء القاضى الفاضل عن السلطان صلاح الدين

« خرجت الأوامر الصلاحية بكتب هذا المنشور وتلاوة مؤدعه بحيث يستمر ،  
ونسخه في الدواوين بحيث يستقر ، ومضمونه .

إن نظرنا لم يزل تتجلى له الجلائل والدقائق ، ويتوخى من الحسنات ماتسیر به  
الحقائب والحقائق : ويخلد من الأخبار المشروعة ، كل عذب الطرائق رائق ،  
ويجدد من الآثار المتبوعة ، ما هو ببناء الخلائق لائق ، ولا يغادر صغيرة ولا كبيرة  
من الخير إلا جهدها أن نكتسبها ، ولا يثوب بنا الداعى إلى مثوبة إلا رأينا أن  
نحتسبها ، لا سيما ما يكون للسنين الماضية ممضيا ، وإلى القضايا العادلة مفضيا ،  
ولمحاسن الشريعة مجليا ، ولعوارض الشبه رافعا ، ولتناقض الخير دافعا ، ولأبواب  
المعاملات حافظا ، ولأسباب المغالطات لاقطا ، وللخواطر من أمراض الشكوك  
مصححا ، وعن حقائق اليقين مفسحا ، وللإسماع من طيف الاختلاف معفيا ،  
ولغاية الأشكال من طرق الانهام معفيا .

ولما استهل سنة كذا ، الهلالية ، وقد تباعد ما بينها وبين السنة الخراجية  
إلى أن صارت غلاتها منسوبة إلى ما قبلها ، وفي ذلك ما فيه من أخذ الدرهم المنقود ،  
عن غير الوقت المفقود ، وتسمية بيت المال معطلا وقد أنجز ، ووصف الحق المتلف  
بأنه دين وقد أعجز ، وأكل رزق اليوم وتسميته منسوباً إلى أمه ، وإخراجه  
المعتد لسنة هلاله إلى حساب المعتد إلى سنة شمسه .

وكان الله تعالى قد أجرى أمر هذه الأمة على تاريخ منزّه عن اللبس ، موقر  
عن الكبس ، وصرح كتابه العزيز بتحريمه ، وذكر ما فيه من تأخير وقت النسيء  
وتقديمه ، والأمة المحمدية لا ينبغي أن يدركها الكسر ، كما أن الشمس لا ينبغي  
أن تدرك القمر ، وسننها بين الحق والباطل فارقه وسننها أبداً سابقة ، والسنون

بعدها لاحقة ، يتعاورها الكسر الذي يزحزح أوقات العبادات عن مواضعها ، ولا يدرك عملها إلا من دق نظره ، واستفرغت في الحساب فكره ، والسنة العربية تقطع بخناجر أهلتها الاشتباه ، ورد شهورها حالية بعقودها مرسومة الجبابة ، وإذا تقاعست السنة الشمسية عن أن نطأ أعقابها ، وتواطى حسابها ، اجتذبت قراها قرا ، وأوجبت لحفظها ذكرا ، وتزوجت سنة الشمس سنة الهلال وكان الهلال بينهما مهراً ، فستهم المؤنثة وسنتنا المذكرة ، وآية الهلال هنا دون آية الليل هي المبصرة وفي السنة العربية إلى ما فيها من عرية الإفصاح . وراحة الإيضاح ، الزيادة التي تظهر في كل ثلاث وثلاثين سنة توفى على عدد الأم قطعا ، وقد أشار الله إليها بقوله : « ولبيوا في كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعا » . وفي هذه السنة الزائدة زيادة من لطائف السعادة : ووظائف العبادة ، لأن أهل ملة الاسلام يمتازون على كل ملة بسنة في نظير تلك المدة قصدوا صلاتها ، وأدوا زكاتها وحجوا فيها البيت العتيق الكريم . وصاموا فيها الشهر العظيم ، واستوجبوا فيها الأجور الجميلة ، وأنست فيها أسماعهم بالأعمار الطويلة ، ومخالفوهم فيها قد عطلت صحائفهم في عدوانهم ، وإن كانت عاطلة ، وخلت مواقفهم في أديانهم ، وإن لم تكن قط أهلة .

وقد رأينا باستخارة الله سبحانه والتميم باتباع العوائد التي سلفها السلف ولم تساك فيها الصرف ، أن ينسخوا أسماءها من الخراج ، ويذهب ما بين السنين من الاضطراب والاعوجاج . لاسيما والشهور الخراجية قد وافقت في هذه الشهور الشهور الهلالية ، وألقى الله في أيامنا الوفاق بين الأيام : كما ألقى باعتلائنا الوفاق بين الأيام ، وأسكن بنظرنا ما في الأوقات من اضطراب وفي القلوب من اضطرام .

فليستأنف التاريخ في الدواوين المعمورة ، لاستقبال السنة المذكورة ، بأن توسم بالهلالية الخراجية لازالة الالتباس ، ولقائمة القسطاس ، وأيضا لمن أمره عليه عمة من الناس ، وعلى هذا التقرير ، تكتب سجلات التحضير ، وتنظم الحسابات المرفوعة ، والمشارع الموضوعة ، وتطرد القوانين المشروعة ، وتثبت المكلفات المقطوعة ، ولو لم يكن بين دواعي نقله ، وعوارض زللها وزوالها ، إلا أن الأجناد إذا قبضوا واجباتهم عن منشور إلى سنة خمس في أواخر سنة سبع وسقط ساقطهم بالوفاة ، وجرى بحكم السمع لا بالشرع إلى أن يرث وارثه دون بيت المال مستغل السنة

مساو في النقض والامرار ، فكم من موقف وقفه في خدمتنا فجعل وعده سهلا .  
 وفاز فيه بارضائنا وبفضيلة التقدم فانقلب بالمجدين إرضاء وفضلا ، ويكفي من ذلك  
 ما أبلاه في لقاء العدو الكافر الذي استشرى في هياجه ، وتمادى في لجاجه ، ونزل  
 على ساحل البحر فأطل عليه بمثل أمواجه ، وقال : لا براح ، دون استنتاج ،  
 الأمر الذي عسرت معالجة رتاجه ، وتلك وقائع استصأنا فيها برأيه الذي بنوب  
 مناب الكمين في مضمرة ، وسيفه الذي ينسب من الاسم إلى أبيضه ومن اللون  
 إلى أخضره ، ولقد استغنينا عنهما بنضرة لقبه الذي تولت يد الله طبع فضله ،  
 وعنت يد السيادة برونق صفقه ، فهو يفرى قلوب الأعداء قبل الأجساد ، ويسوى  
 اليهم من غير حامل لمناط النجاد ، ويستقصى في استلابهم حتى يتنزع من عيونهم لذة  
 الرقاد ، وليس للحديد جوهر معدنه المستخرج من ذكاء الحسب ، وإذا استنجد  
 قيل له : ياذا العالى كما يقال لسميه : ياذا الشطب : ولو أخذنا في شرح مناقبة  
 لظل القلم واقفاً على أعواد منبره ، وامتد شأو القول فيه فلم يذمه موره إلى مصدره ،  
 فهما خولناه من العطايا فانه يسير في جنب غنائه ، ومهما أثبتنا عليه فانه سطر  
 في كتاب ثنائه .

وقد جعلنا له من البلاد ما هو مقتسم من الديار المصرية والشامية : وبلاد  
 الجزيرة وديار بكر : ليكون له من كل منها حظ تقيض يده في أمواله ، ويركب  
 في حشد من رجاله ، وبصبح وهو في كل جانب من جوانب ملكنا كالطليعة  
 في تقدم مكانها : وكالريثة في اسهار أجفانها .

فليتسلم ذلك بيد معظم قدرا ، ولا يستكثر كثيرا ، ويحمل منها رफدها غيثا  
 أو بحرا ، وكذلك فليعمل في الرعية الذين هم عنده ودائع ، وليجاوز بهم درجة  
 العدل إلى إحسان الصنائع . فإذا هذا الأمر إلى ولاته فليكونوا نقاة لا يجد الحوى  
 عليهم سيلا ، ولا يحمد الشيطان عندهم مقيلا ، وإذا حملوا ثقلا لا يجدون حمله ثقيلا .  
 وقد فشا في هذا الزمن أخذ الرشوة وهي سحت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم بنبذه ، ونهى عن أخذه ، وعن الرغبة في تداوله ، وهو كأخذ الربا الذي قرنت  
 اللعنة بمؤكله وآكله .

وأما القضاة الذين هم للشرعة أوتاد ، ولا مضاء أحكامها أجناد ، ولحفظ علومها  
 كنوز لا يتطرق إليها النقاد ، فينبغى أن يعول فيهم على الواحد دون الاثنين ، وأن

يستعان منهم في الفصل بذى الأيدي وفي اليقظة بذى اليدين ، ومن رام هذا المنصب سائلاً فليلمه وليعلاظ القول في تجريح ملامه ، وليعرف أنه ممن رام أمراً فأخطأ الطريق في استجلاب مرامه ، وأمر الحكام لا يتولاه من سأله ، وإنما يتولاه من غفل عنه وأغفله .

وإذا قضينا حتى الله في هذه الوصايا فلعطفها على ما يكون لها تابعاً ، ولقواعد الملك رافعاً ، وذلك أن البلاد التي أضفناها اليك فيها مدن ذات أعمال واسعة ، ومعازل ( ذات ) حصانة مانعة ، وكلها يفتقر إلى استخدام الفسك في تدبيره ، وتصريف الزمان في تعبيره ، فول وجهك إليها غير وان في تكثير قليلها ، وترويض نخيلها ، وبث الأمانة على أوساطها ، وإحدااء الغبطة إلى أفئدة أهلها حتى تسمع باغبائها وعند ذلك يتحدث كل منهم بلسان الشكور ، ويتمثل بقوله تعالى « بلدة طيبة ورب غفور » .

واعلم أنه قد يجاورك في بعضها جيران ذو بلاد وعساكر ، وأسرة ومنابر ، وأوائل المجد وأواخر ، وما منهم إلا من يتمسك منا بود سليم ، وعهد قديم ، وله مساعدة نعرف له حقها ( والحق يعرفه الكريم ) .

فكن لهؤلاء جاراً يودون جواره ، ويحمدون آثاره ، وإن سألوك عهداً فابذله لهم بذلك وفي على السنن ، مساو بين السر والعلن ، ولا يكن وفاؤك لخوف تنقي مراصده ، ولا لرجاء ترقي فوائده ، فإله قد أعناك أن تكون إلى المعاهدة لاجياً ، وجعلك بنا مخوفا ومرجوا ولا راجيا ، وقد زدناك فضلة في محلك تكون بها على غيرك مفضلاً وقد كنت من قبلها أغر فأوفت بك أغر محجلاً ، وذلك انا جعلناك على آية الخيل تقودها إلى خوض الغار ، وتصرفها في منازل الأسفار ، وترتب قلوبها وأجنتحتها على اختلاف ، لراتب الأطوار ، فنحن لا نلتي عدوا ولا نشهد إلى بلد إلا وأنت كوكبنا الذي نهتدي بمطلعه ، ومفتاحنا الذي نستفتح المقاتل بيمن موقعه ، ونوقن بالنصر في ذهابه وبالغنيمة في مرجعه ، والله يشرح لك صدرأ ، ويسر لك منا أمر ويشد أزرنا بك كما شد لموسى بأخيه أزرأ ، والسلام » .

## ملحق رقم ( ٤ )

نسخة توقيع باقطاع لامير في الدولة الايوبية\*

« أما بعد ، فان لكل وسيلة جزاء على نسبة مكانها ، وهى تتفاوت فى أوقات وجوبها ومثاقيل ميزانها ، ومن أوجبها حقاً وسيلة الهجرة التى طوى لها الأمل من شقته ما طوى ، وبعث بها على صدق النية «ولكل امرئ، مانوى» ، فالأوطان إليها مودعة ، والخطوات موسعة ، والوجود من برد الليل وحر النهار ملقعة ، وقد توخاها قوم فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطوا فى الدنيا باعتلاء النار ، وفى الآخرة بعقب الدار ، وقدموا على من آدى ونصر فقال تعالى ( والصادقون الأولون من المهاجرين والأنصار ) . تم صارت هذه سنة فى من هاجر من أقوام إلى أقوام إلى أقوام ، واستبدل بأنام عن أنام ، وكذلك فعلت أيها الأبد فلان - وفقك الله - وقد تلقيت هجرتك هذه بالكرامة ، وزخرفت لها دار الإقامة ، فما ابتغيت بها بغية إلا سهلت لك فجاجها ، أو عاج عليك معاجها ، وحمد لديك تأويلها واذلاجها ، وأصبحت وقد وجدت خفضا غب السرى ، وخيطة منك الجفون على أمن الكرى ، وتبوأ كنف الدولة التى هى أم الدول إذ صرت إلى القرية التى هى أم القرى . ونحن قد أدنيناك منا أدناء الخليط والعشير ورفعناك إلى محل الاختصاص الذى هو المحل الأثير ، وآخينا بينك وبين عطايانا كما ووخى بين الصحابة النبوية يوم الغدير .

هذا ولك وسيلة أخرى تعد من حسان المناقب ، وتوصف بالصفات الأطياب ، وما يقال إلا أنها من الأطواد الراوس ، وأنها تبرز فى اللباس الأمر وغيرها لا يبرز فى ذلك اللباس وهى التى تجمعك بوجدتها فى كثرة . وتأمربها من غير أمره ، وطالما أطالت يدك بمناط البيض الحداد ، وفرجت لك ضيق الكر وقد غص بهوady الحياء ، وحسناتك العيون وقد رمت منك بشرق القذا ونوبة السهاد ، ومن شرف الأقدام أن العدو يجب العدو من أجله ، ويضطره إلى أن يقر بفضلته ، ومذ وصلت إلينا وصلناك بأمرائنا الذين سلفت أيامهم ، وثبتت فى مقامات الغناء

أقدامهم ، وتوسمنا أنك الرجل الذى يتركوا لديك الصنيع وأنتك ستشفعه بحق  
خدمتك التى هى نعم الشفيعة .

وقد عجّلنا لك من الاقطاع ما لا نرضى أن تكون شاكراً ، وجعلناه لك أولاً  
وإن كان بغيرك آخرأ ، وهو مثبت فى هذا التوقيع بقلم الديوان الذى أقيم لقرض  
الجند كتاباً ، ولمعرفة أرزاقهم حساباً ، وهو كذا وكذا .

فتناول هذا التخويل الذى خولته باليمين ، مستمسك به استمسك الضنين .

واعلم أنه قد كثر الخواسد لما مددناه من صنعك ، وبسطناه من ذرعك فاشج  
حلوهم بالسعى لاستحقاق المزيد ، وارق فى درجات الصعود والزهم صفحة  
الصعيد .

والذى نأمرك به ( تعد ) نفسك للخدمة التى جعلت لها قرناً وأنت بها أغنى  
وأن تنتهى فيها إلى الأمد الأقصى دون الأدنى ، فلا تضم جناحك إلا على قوادم  
من الرجال لا على خواف ، وإذا استنفرت فافتقر بثقال من الخيل وخفاف ، وكن  
مذخوراً لواحدة يقال فيها : يا عزائم اغضبي ويا خيل النصر اركبي ، وتلك هى  
التي تنظم بها الجماجم من الضراب ، وتلاقى فيها عصب الغربان والذباب ، ولا تحتاج  
مع هذه إلى منقبة تتجمل بتفويضها ، وتنتمى إلى تليدها باستحداث طريقها .

والله تعالى يشد بك أزراً ، ويملا بك عيناً وصدرأ ، ويجعل الفرج مقروناً  
برأيك ورايتك حتى يقال « ومكروا مكراً » وجردنا بيضاً وسمراً ، والسلام  
إن شاء الله تعالى .

رسم خفارة خمسة عشر درهماً ، رسم قلقاس سبعة عشر درهماً ، رسم جزر سبعة وسبعون درهماً ونصف ، رسم ثوم خمسة وسبعون درهماً ، رسم الأجران سبعون درهماً وثمانون أردباً وسدس ، قمح أربعون أردباً وربيع وسدس وثمانين ، شعير ستة عشر أردباً وربيع وثمانين ، فول ثلاثة وعشرون أردباً وربيع ، الكيالة أربعة وخمسون أردباً ونصف وثمانين ، قمح أربعة وعشرون أردباً وثلاث وثمانين ، شعير خمسة وعشرون أردباً ، أرز بقشره خمسة أراذب وسدس ، المراعى عن خمسمائة وستة وستين رأساً ستائة وثلاثة وستون درهماً وربيع وثمانين تفصيله ، راتب عن مائة وأربعة وثمانين ، رأساً أربعائة وأربعة عشر درهماً ، طارى عن ثلثائة واثنين وثمانين رأساً مائتان وأربعة عشر درهماً قطعة مائة درهم ، المائة رأس تسعة عشر رأساً تسعة عشر درهماً قطعة سبعين المائة رأس عن مائتين وخمسة عشر رأساً مائة وخمسون درهماً ونصف قطعة ثلاثين درهماً المائة عن مائة وثمانية وأربعين رأساً أربعة وأربعون درهماً ونصف ، رسم المستخدمين خمسة وثلاثون درهماً وربيع وثمانين ، والمطلق لها من التقاوى للمعاملين ستائة وستة وسبعون أردباً وسدس وثمانين ، تفصيله قمح ثلثائة وأربعون أردباً ونصف وثلاث وثمانين ، شعير مائة واحد وأربعون أردباً وقيراطان ، فول مائة وستة وخمسون أردباً وسدس ، سلجم نصف أراذب وثلاث ، أرز بقشره سبعة وثلاثون أردباً وربيع ، تقاوى المربعين عينا ثلاثة وستون ديناراً ونصف وربيع ، قمح أربعة وأربعون أردباً ونصف ، عليها من الأتبان ألف وسبعائة شنيف . .

(دموشية) \* هذه البلدة عبارة عن بلدة كبيرة . فيها النخل والجزير ، تزرع الصيفى والشتوى ، وعليها حجر معصرة قصب ، وبها مرج تزرع الكتان والمقات والقمح والشعير بماء النيل كما تزرع الريف ، ويتصل الماء الذى بالمرج المذكور بمصيدة ، وكان بها ملاحظة ينقل لها الماء بساقية من بئر نبع ، فلما كان الذى يتحصل منها لا يفي بالنفقة عليها لرخص الملح عطلت ، وهى قبلى مدينة النيوم ، مسافة ساعة للراكب ، مرتجعة للديوان المعمور لمغل ستة اثنين وأربعين وستائة ، والمطلق لها من الماء ثلاث عشرة قبضة ونصف وثمانين قبضة ونصف قيراط قبضة ، تفصيله من خليج شركة لابي صير فدنو قبضة وسدس وثمان وثلاث قيراط ، من خليجين مبنيين بمجصمين



عبرتهما ست قبض وثلث ، الفهاانة الصغرى من حقوقها أرض بغير جدار ، من خليج تنبطويه أربع قبض جزائر شداد من حقوقها ، من خليج تنبطويه قبضتان بها جامع تقام فيه الجمعة ، من قبلها دير يعرف بدير دموشية ، أهلها بنو ريعة نخذ من بنى كلاب ، وبها معصرة ذات حجر واحد دائر بالأبقار ، ارتفاعها عينا ألف وثمانمائة وثمانية دنانير ورب وحبثان ، وغلة ألف وثمانمائة وأردبان ونصف تفصيله قمح تسعمائة وأردب واحد ورب ، شعير خمسمائة وخمسة عشر أردبا ورب ، فول ثلثمائة وستة وثمانون أردبا ورب ، فدن ثمانية وثلثون فداناً ونصف ، تفصيله قصب سكر راس أربعة وثلثون فداناً ، فول أخضر أربعة فدادين ونصف تفصيله مال الهلالى عن أجرة الحانوت سبعة دنانير ونصف ، مال المصايد خمسة وعشرون ديناراً ، مال الخراجى ألف وسبعمائة وستة وخمسون ديناراً ونصف ورب وحب ، وغلة ألف وثمانمائة وأردبان ونصف على ما فصل تفصيله ، خراج الراتب أصلاً وإضافة ثلاثة دنانير وثلث ، خراج فدن العين عن خراج الكتان والمقات ألف وسبعمائة وثمانية وأربعون ديناراً وقيراط وحب ، المناجزة خمسة دنانير ورب وثمان ، والغلة على ما تقدم أجرة المبل أربعة عشر ديناراً ، المساحة خمسة دنانير وثلثان ، الوفرا اثنان وخمسون أردبا ونصف ، قمح ستة وعشرون أردبا ورب ، شعير خمسة عشر أردبا ، فول أحد عشر أردبا ورب ، وعليها من الرسوم والكيالة والمراعى عن ألف وثمانمائة واحد وأربعين درهما وثمان ستة وأربعون ديناراً ونصف قيراط ، وغلة سبعة وسبعون أردبا ونصف قيراط تفصيله ، قمح اثنان وثلثون أردبا ونصف ، شعير أربعة عشر أردبا ورب وسدس ، فول ثلاثون أردبا وقيراطان تفصيله ، الرسوم ألف ومائتان وستة وأربعون درهما ونصف ، وغلة ثمانية وثلثون أردبا ونصف وثلث تفصيله ، قمح اثنان وعشرون أردبا ، شعير ثلاثة أراذب وقيراطان ، فول ثلاثة عشر أردبا ونصف ورب تفصيله ، شد الأحباس ثلاثة وخمسون درهما ، رسم خفارة خمسة عشر درهما ، شد عين ألف وأربعون درهما ، رسم اجراف خمسة وثلثون درهما ، وغلة ثمانية وثلثون أردبا ونصف وثلث على ما فصل وكيالة ثمانية وثلثون أردبا وسدس ونصف قيراط ، قمح عشرة أراذب ونصف ، شعير أحد عشر أردبا وثلث ونصف قيراط ، فول ستة عشر أردبا وثلث ، المراعى عن ثمانمائة واحد عشر رأساً خمسمائة وأربعة وتسعون درهما ونصف وثمان تفصيله ،

رانب عن أربعة وعشرين رأساً أربعة وخمسون درهما ، طارى عن سبعة وسبعة  
وثمانين رأساً أربعاً وتسعون درهما تفصيله ، قطعة درهم واحد الرأس عن مائتين  
وخمسة وأربع مائتان وخمسة دراهم ، قطعة خمسين درهما المائة عن خمسمائة واثنين  
وخمسين رأساً مائتان وستة وسبعون درهما ، قطعة ثلاثين درهما المائة عن ثلاثين رأساً  
تسعة دراهم ، رسم المستخدمين خمسون درهما ونصف وثمانين ، وعليها من الزكاة عن  
ثمانين الماشية عن أحد عشر رأساً عشرة دنانير وثلاثين وثمانين ، بقر أحمر تباع واحد  
دينار واحد ، أغنام عشرة رأساً تسعة دنانير وثلاثين وثمانين ، تفصيله يبايع عن ثمانية  
أرؤس ثمانية دنانير وثلاثين ، شعاري عن راسين دينار واحد وثمانين ، وعليها من الجوالى  
عن ثمانية نفر بما فيه مما يحسب عن نفر واحد طراد الوحش وهو نصف دينار ستة  
عشر ديناراً ، تفصيله المقيسون بها عن تسعة نفر أربعة عشر ديناراً ، التأون عنها  
بالوجه القبلى نفر واحد ديناران ، عليها من الأتبان بما فيه من كفرها ألف شنيف ،  
عليها لديوان الأحباس عينا أربعة دنانير ، رسم خولى البحر عليها قمح أردب واحد ،  
المربى بها من الدجاج أربعاً وعشرون طائراً ، المستقر تربته بالناحية مائتا طائر  
المستجد تجديد تربته برسم المطابخ السلطانية بما فيه من أجرة الترية وهو الثلث  
مائتان وعشرون طائراً ، والذي بها من التقاوى الديوانية برسم عمارة الناحية ألف  
 وخمسة وعشرون أردبا وقيراطان ، تفصيله قح مائتان وستة وأربعون أردبا ونصف  
شعير خمسة وستون أردبا ونصف وثلث ، فول ستة وتسعون أردبا ، بذر الكتان  
ستمائة وستة عشر أردبا ونصف وربع ، والذي انساق بالناحية وكفورها حاصل  
وموقوفاً وباقياً فى معاملة الديوان السلطانى الكاملى السعيد عشرة آلاف وسبعمائة  
وثلاثون ديناراً وحب ، وغلة ألف وخمسمائة وأربعة وثمانون أردبا وخمسة قراريط  
تفصيله ، قح ثمانمائة وتسعة وتسعون أردبا وربع ونصف قيراط ، شعير خمسمائة  
وعشرون أردبا وربع وثمانين ، فول مائة وعشرة أرداب ونصف وثمانين ، جلبان ثلاثة  
عشر أردبا وثلاثين وربع ونصف قيراط ، كتان خشب ثمانية آلاف وثمانمائة وستة  
وثلاثون حبلاً ، تفصيله الحاصل خاصة كتان ثمانية آلاف وثمانمائة وستة وثلاثون  
حبلاً ، الموقوف عن زائد قطعة الكتان الموجوبة لاستقبال سنة ثمان وعشرين  
وسمائة ، وخراج الفرق لسنة ثلاثين وما أوقف عن خراج المقات العاطبة المشهور  
حاليا لسنة ثلاثين وما أوقف عن تمة السجلات والموقوف فى جهة المعاملين عن

القرص برسم كلف كتانهم ثلاثة آلاف وستمائة وثمانية عشر ديناراً وربع وسدس ونصف قيراط ، وقمح ثلثا أردب الباقي بما فيه من الكتان المنفوض المحمول إلى دار الوكالة السعيدة من موجود المعاملين بغير تقويم وهو خمسمائة وخمسة أعدال ونصف وثمان سبعة آلاف ومائة وأحد عشر ديناراً ونصف ونصف ثمن وحنة ، وغلة ألف وخمسمائة وثلاثة وثمانون أردبا وربع وسدس وثمان ، قمح ثمانمائة وثمانية وتسعون أردبا وثلاث وربع ونصف قيراط ، شعير خمسمائة وعشرون أردبا وربع وثمان ، فول مائة وعشرة أرادب ونصف وثمان ، جلبان ثلاثة وخمسون أردبا وثلثان وربع ونصف قيراط ، والمقرر تسليفه عليها من القول برسم العوامل الديوانية سبعون أردبا ومن حرف الدال .

## ملحق رقم (٦)

\* أحوال ديوان النظر العام زمن السلطان الصالح نجم الدين أيوب

« فأقول وبالله التوفيق أن الذى يتولى النظر العام فى أموال لدار المصرية ، وتمشية أحوالها وقضاء أشغالها ، أول ما يجب عليه أن ينظر فى القواعد الكلية من المصالح ، والأمور الأصلية التى تجمع النجح وتفتح باب الرخ ، فإذا فرغ من ذلك نظر فى الفروع ورتبها والمعاملات وهذبها ، وانتخب الكفاة الأمناء لها . والذى رأيت أنه فى هذا الموضع منذ تحدثت الديوان ، رأيتهم قد أدهشهم السرور بما نالوه من الرتبة ورفع القدر وبسط الكلمة ، واجتمع الناس إلى أبوابهم ، وزكوبهم فى خدمتهم ، ووقوف الأعوان بين أيديهم ، وتردد الأجناد إليهم فى حوائجهم ، مع ما يشغلهم به المستوفون عند ابتداء الولاية من عمل الأوراق لهم بأصل ارتفاع الدولة ، وما حمل وما تأخر من الأقساط فى الجهات ، وتقديم التذاكير بطلب الأموال والحساب بين أيديهم ، وما جرى مجرى ذلك مما يشغل العاقل فضلا عن الغافل عن غيره فيما يسع النهار أكثر مما شغلوا به مما ذكرت . وهذا أمر عظيم مستمر كالحركة الدورية ، كلما انتهت ابتدأت فلا يزالون مشغولين بما وصفت حتى ترفع أيديهم ويستبدل بهم كذا رأيت واحدا بعد واحد إلى الآن .

١ - فما أهمله الجميع ، مما لا يعذر فى إهماله من له معرفة بالتدبير لا سيما من أهل لهذا الأمر الكبير الخطير ، أن كل خشب وحديد وورصاص وبيان غير ذلك من الأصناف التى ترد إلى الدار المصرية على نبيج البحر إنما يبتاعه الديوان خاصة ، ومن الديوان يبتاعه الناس بكسب يسير ، فإذا دعت الحاجة لمهمات الدولة من عمل الشوانى وغيرها من المراكب والعمارات بالحصون وخزائن السلاح ، قد ابتاع الديوان من التجار الذين اشتروا من الديوان بضعفى الثمن ، فيكون ديوان الثغور قد كسب فى القرمة الخشب ديتاراً يكسب التاجر على الديوان بالباب خمسة أو ستة ، حتى أنه اشترى جماعة من التجار القرم الخشب كل قرمة بخمسة دنانير واشتراها الديوان بالباب بتسعة دنانير وبغشرة ، واشترى ديوان خزائن السلاح قرمة

بأحد عشر ديناراً لتعمل نشاباً ، حتى أن جماعة ممن يخدم من النهابين للدنيا المنكشين على جمعها المعرضين على العاقبة والنظر فيها ، سيروا أموالاً مع جماعة من التجار واشتروا بها من هذه الأصناف وباعوها للديوان ، وربما باع الذى يشتري فاشترى من نفسه على الحقيقة كيف أحب واستحل ، والمهمات مستمرة لا تنقطع أبداً ، وحصل لمن سلك هذا المسلك أموالاً لجة وليس هذا القول على سبيل المجازفة بل الديوان يشهد بجميع ما أنناه المملوك وما بنيه فى هذا الكتاب . فلو كان من له النظر العام والتمكن التام له إقبال على المصالح أو معرفة بها ، كان قد نقل كل ما يتناعه الديوان الثغور إلى الباب العزيز ، يستعمل منه بالشئ الرخيص ما تدعوا الحاجة إليه ، ويبيع الباقي بأضعافه ، فكان يتوفر من المال الجمل المستكثرة ، بل لو اعتمد ذلك خرجت أكثر العمارات من الكسب فلا دلالة على غفلة المذكورين أوضح من هذه .

٢ — ومن إهالهم القبيح الذى إذا حوققوا عليه لزمهم التغاوى فيه ، لأنهم وكلاء وليس للوكيل أن يتصرف إلا بالغبطة والمصلحة ، أن علوفات العوامل الديوانية بالديار المصرية جملة مستكثرة ، والذى يحتاج إليه معلوم مضبوط ، بحكم أن سياقات العوامل من الأعمال إلى الديوان بالباب كل شهر ، والقول أبداً مختلف السعر بالبلاد ، فانه يكون فى الغربية والشرقية بعشرة دراهم فى الأردن ، ويكون فى السعيد الأعلى بأربعين درهماً فى الأردن ، والتجار ممنوعون من نقله ، فلا ينقله إلا ذو جاه فيحتاج من يلى الأعمال أن يشتري القول للعوامل الديوانية بهذا السعر ، وأكثر منه ولا يصل إليهم من العلوفات إلا الزر اليسير . وكان الواجب على من إليه النظر العام أن يتقدم إلى المستوفين بعمل أوراق بما تدعوا الحاجة إليه ببيع العوامل ، ويتقدم بتحصيل ذلك من الوجه البحرى ويحمله فى المراكب بسعره الرخيص إلى الجهات ، والمال الذى يتنازع به بسعر أربعين درهماً الأردن يحمل إلى بيت المال ويتوفر على الديوان الجملة المستكثرة كل سنة ، حتى أن فى بعض الأعمال بالصعيد كنفوط وغيرها يعمدون الأفعال بالكلية ، ويرعون العوامل فى الحلفاء والسواحل ، ويحسبون على الديوان أنهم لعدم القول علقوها قبحاً ، حتى لا يخلوها من العلف فتهلك وربما كان القمع بمائة درهم الأردن أو أقل أو أكثر . وهذا مما جرى حقيقة مراراً وحسابات الديوان تشهد به .

٣ - ومن إهمالهم ، أن الحراج بالأعمال حكمها حكم المعادن وهى لبيت مال المسلمين مالأحد فيها ملك ولا اختصاص ، والعوام والخواص على مر الزمان يقطعون منها ما يختارون بالنزر البسير ويحضرونه إلى ساحل مصر ، ويصالحون ديوان ساحل السنط على الثلث المقرر للديوان بشئ يسير ، ويبيعونه بالأموال المستكثرة ، حتى لما صار ذلك مكسبه صار جماعة من الأعيان المنكشين على الدنيا يعثون ويحضرون السنط ويبيعه وكلاؤهم بالجل ، وأهل الصعيد ومن حول الحراج من قرب وبعد يقطعون ما يحتاجونه من السواق وآلات المعاصر وغيرها ، وما يوقدون به فى معاصرهم بالجل الكثيرة على مر الزمان ؛ فلو أن من له النظر العام تنبه لمصلحة بيت المال فى ذلك ، وأقام بكل حرجة مشدا وأمناء ليس لهم شغل إلا قطع الأحطاب ونقلها فى المراكب إلى ساحل مصر وإذخاره فى الصناعة ، واستعمال ما يحتاج ويبيع الباقي لمن يحتاجه من أهل الوجه البحرى وبمصر والقاهرة ، حصل فى ذلك مال جزيل حلال طلق لا مضرة على أحد فيه ولا شبهة ، وتوفرت قليوب وما حولها ؛ فانه كان بضواحي القاهرة كالمطرية وما حولها من سنط يساوى ما يقرب من مائة ألف دينار ، فلما استمر إهمال المصلحة فى ذلك وإهمال الاهتمام باستدعاء ما يحتاج إليه من الحراج لسواقى البشمر وغيره ، صار الوقت يضيق عليهم فيتنفق الجماعة على أن يقطع من ضواحي القاهرة فقطعت تلك الحراج ، ولم يبق الا النزر البسير الذى مافيه نفع ، وكذلك بضواحي ناى وطنان . وصار حط الجماعة بعد إفناء تلك الحراج على قليوب التى ما كان أحد يمكن أن يقطع منها طرفا من أطراف السنط ، لما كان الشهيد قدس الله روحه قد نهى عنه واهتم بحفظ معالم البلاد من النخل والشجر ، حتى أنه رسم بمساحة بساتين مصر والقاهرة وعد ما فيها من الأشجار ، ثم رسم بعد الأشجار التى فى الجزيرة وغيرها من البلاد من سنط وأثل وغير ذلك ، وعملت بها أوراق وهى مخلدة فى الديوان ، لورسم مولانا السلطان الآن بالكشف عما تضمنته الأوراق أحاط العلم بما قطع وأخذ ولو فى ناحية واحدة ، وكانت العادة فى قليوب لما كانت تحت نظر المملوك ، إذا نطق لبعض المزارعين بها شئ من العوامل ، وأنهى أنه لا قدر له على تعويضه ، وأن

فى بستانه سنطة يتلف ظلها ما حولها من الشجر ، ويسأل أن يمكن من قطعها لبيعها ويشتري بثمانها ما يدير به ساقيته ، قد وقع المملوك فى ظهر قصته بالكشف عما أنهار رافعها وإن كان قد ثقف له ما تعجز قدرته عن تعويضه ، وكان له فى بستانه كما ذكر سنطة يضر بقاءها بظلها ما حولها من الشجر ، فلممكن أن يقطع منها ما قيمته قدر حاجته ، وليكن ذلك بالشهود العدول فتكتب شارع مشهود فيها بجميع ما فى التوقيع ، ومع ذلك كانوا يسرقون ويبيعون ويمسك المملوك ما سرقوه متى بان هذا وهم ممنوعون فكيف يكون حالهم وقد أبيع القطع فيها .

٤ — ومن العجائب أن المملوك سأل المراج المسعودى واليا الآن عن قليبوب وهل اهتم أحد بإنشاء ما غرق من بساتينها . فقال قد شرعوا ، فقال له المملوك إياك أن تمكن من قطع شئ من سنطها وأشجارها على سبيل الشفقة عليه . فقال لى كان عهدك والله لقد قطعوا منها من أيام أربعة آلاف عود ، وقبل ذلك شيئا آخر ، فعجب المملوك ممن له النظر كيف ما كان قطع من الحراج أربعين ألف عود أو خمسين ألف عود تكون حاصل الصناعة يصرف فى المهم ما يحتاج إليه وتوفر قليبوب ، فان قليبوب من جنس الذخيرة لمهم يعرض أو لوقت يعسر القطع من الحراج فيه ، ولو خرج الأمر بإعفاء قليبوب من ذلك عمرت وتراجعت أحوالها إلى الصلاح . بل والله يلزم من قطع من قليبوب وترك الحراج العظيمة الكبيرة ثمن ما قطع من قليبوب فى الذمة بالشرع والوضع .

ه — ومن إهمالم القبيح المستمر العجيب أن جميع ما يحمل من الغلال والأحطاب والقنود والانبان ، معلوم محرر من البلاد إلى الباب ومن الأعمال والباب إلى الثغور والجهات ومسافاتها معلومة ، فلو كان للنظر العام فى طول الزمان فطنة أو همة أو حسن نظر تقدم إلى المستوفين بعمل أوراق بما يحتاج إلى حمله من هذه الأصناف ، وكشف عما فى حاصل الديوان من المراكب ، وحرر معاملها فان كانت كافية لا تدعو إليه الحاجة فأى حاجة إلى استئجار مراكب الخواص والعوام وإنفاق الأموال فى الأجر مع شكوى الخلق من أخذ مراكبهم . فان كانت لا تفى نظر كم

بقى يعوز الكفاية فتقدم بعمله ، واهتم به وعمل للوقت وتوفر إنفاق الأموال في أجر مراكب الناس ، وتوقف الأشغال كل وقت حتى تبقى الغلال في البلاد بعد نزول النيل عن طرقها كما جرى في الفيوم في هذه السنة ، فإن الماء نزل من الحجر وفي الحاصل ثمانون ألف أردب إلى الآن ، وكان يحصل بعمل ذلك مصالح منها إنجاز الأشغال في وقتها ، ومنها توفر ما ينفق في أجر المراكب وينتقل الناس أرباب المراكب من الشكوى إلى الابتهاال بالأدعية لهذه الدولة الشريفة ، فإن الديوان أقدر من العوان على إنشاء المراكب لأن الآلات التي يعمل بها الناس كافة إنما يشترونها من الديوان ، وهذا إهمال ظاهر متى حسن في الآراء العالية أن يعتمد ظهر النفع به إن شاء الله تعالى .

٦ — ومن إهمالهم العجيب أن الأهراء تصل إليها المراكب بالغلال من كل جهة من الأعمال ، فتنقص الغلة في كل مركب فيقول ديوان الأهراء بعقولهم إن هذا النقص يلزم المستخدمين الذين في البلاد ونحن لا نعتد لهم إلا بالذى يصل ، وهذا عين الغلط فإن بعض المستخدمين يوسقون المراكب بالعدول ويكتبون الحجج على رؤساء المراكب بأنهم قبضوا كذا وكذا وأن عليهم إيصاله إلى الأهراء بمصر المحروسة ، فيبيعون في الطريق منها جملة ويرضون الأمين الذى جاء عليهم بشئ يسير فإذا نقص المركب لا يطلب الرئيس أصلا وتنساق العجوز وتتراكم شيئا فشيئا : ولا يتصور طلبها من مستخدمى البلاد أبدا لأن مستخدمى البلاد عليهم من التتبعات والبواقي ما تعجز ذمهم عن بعضه ، فلا يذكر لهم العجز البتة ، والذى انساق في مدة سنين ما يزيد على ثلاثين ألف أو أربعين ألف أردب ؟ ومنذ باشر المملوك الدواوين لم يسمع أحدا يطلب شيئا من العجوز ، بل تساق بالأفلام ولو طلب رئيس كل مركب بما نقص ما رجع أحد يأخذ مما يحضره قنحا واحداً فإن أرباب المراكب إذا علموا أنهم لا يؤخذون بالنقص استمروا على خيانتهم بل ما يقفون عند سرقة القليل ولقد كان ديوان الأهراء من جملة ما يجرى في نظر المملوك أيام الشهيد وإطاع على قضية عجوز الغلال قرر مع ابن شروين الحسام وكان مشترها ، أنه متى جاءت



مركب ونقصت شيئاً يسير الرؤساء إلى ، فبعث إلى ثلاثة رؤساء فطلب المملوك منهم العجز ، فقالوا إذا يلزم مستخدمى الأعمال : فكشف المملوك الرسائل التى جاءوا معهم بها فإذا فيها أن الرئيس فلان تسلم كذا وكذا أردبا ، وأن عليه إيصالها إلى الأهرء ، فأراد المملوك أن يحبسهم فأخرج كل واحد من القمح الذى سرقه وبعثهم المملوك اشتروا القمح وحملوه إلى الأهرء ، فلو اعتمد ذلك توفر جملة مستكثرة والاهمال فى ذلك مستمر إلى الآن ، وهو ما يسر به مستخدمو الأهرء لأنهم يأخذون من الرؤساء شيئاً على تركهم وإضافة العجز على مستخدمى البلاد .

٧ — ومن اهلهم العجيب أمر دار الضرب ، كانت بحسن التدبير تحبىء فى الشهر قريب ثلاثة آلاف دينار ، حتى عملت فى سنتى ست وثلاثين وسبع وثلاثين ما يزيد على ثمانين ألف دينار ، وآل أمرها اليوم إلى دون المائة دينار فى الشهر .

ومن قبيح اهلهم ، أن العادة كانت جارية فى دور الضرب أن كل تاجر أو مورد يرد بذهب إلى دار الضرب ، يكتب اسمه وماله من عين وخسر وسبائك وغيرها ، ويجعل مالهذا مع مالهذا مضبوطا ويسبك عمل الموردين حيلة عجيبه والله ماتنى على النساء المغفلات . فضلا عن نظار الديوان . وذلك أنهم سألوا أن لا يكتب ديوان الضرب أسماء أرباب الأموال لئلا يلزمهم ديوان الزكاة بالزكاة ، كأن ديوان الزكاة لغير صاحب دار الضرب ، فيتفق أن التاجر يورد إلى الموردين ثلاثة آلاف دينار أو أكثر أو أقل ليعملوها دنائير ، فيروح إلى ثغر إسكندرية يبيع الخرب ، فيتفق أن يموت فيروح المال على الديوان ويأكله الموردين وجعلوا فى مقابلة ذلك زيادة يسيرة على الواجب المقرر ، وهذه الحالة مما لا يسوغها أحد من العقلاء وهى أن يجعل له شىء على أن يخفى عنه ما يستحقه هذا ما لم يسمع بمثله فى الوجود أنه يتم على من جعل له النظر .

٨ — ومن جملة أعمال أهل دار الضرب أن الموردين يأخذون الذهب وقيمته مختلفة ، منه ما هو صورى قيمته ستون دينارا المائة ودوقى قيمته أكثر من ذلك بقليل وغير دين الضننين من الذهب من المصرى وغيره ما يقع فعده ثمانون دينار

المائة ، يجمعون من ذلك ستة آلاف دينار أو سبعة آلاف دينار أو أكثر وأقل ويحمر عليها فينقص ما يقرب من عشرة دنانير المائة فيفضل لهم في كل ألف دينار مائة دينار. في المرحلة ، إذا كانت ستة آلاف دينار فضل منها ستمائة دينار في ثلاثة أو أربعة أيام ، فما يعلم ما حصل لهؤلاء الموردين ، في هذه المدد إلا الله سبحانه وإن كان الموت قد أفنى فيها قريب أكثرهم وضاعت أموالهم .

٩ — ومن أهمهم أن جماعة من المسلمين وغيرهم ممن يموت بالأعمال ولا وارث له سوى بيت المال المعمور ، ويخلف موجوداً فيحتاط ديوان الموارث على ما وجدوه وتوجد له حجج بجملة كبيرة على جماعة مفرقين في الاقليم ، ويرد إلى الديوان بالباب نسخها وتبقى الحجج في الأعمال من قبيل المهمل إلى ما لا نهاية له . فلو أن لمن له النظر العام فطنة أمر باحضار الحجج من الأعمال إلى الباب ، وأبقى نسخها بالأعمال وأقام لهذه الحجج ديواناً ومستوفياً كافياً يخرج ما وجب استخراجها من الحجج ، وينفذ التذاكير إلى جميع الأعمال بأسماء من يجهل من أرباب الحجج ، فإن من يموت بدمياط إذا كان له حجة على شخص بقوص لا يتصور أن مشارف الموارث بدمياط يخلى دمياط ويروح إلى قوص فيفوت هذا المال لا إلى خلاف ولا إلى بدل وهذه قضية مهمة من قديم الزمان وإلى الآن .

١٠ — ومن أهمهم أمر خليج الاسكندرية ، الذي ليس للمسلمين على وجه الأرض في الخطة الاسلامية ثغر أعظم منه ولا مدينة في الدنيا تساويه إلا على ما ورد في التاريخ أن مدينة بناها الإسكندر بأقصى الشمال يقال لها إسكندرية العظمى وأنها مثل هذا الثغر ولم يقل أحد أنه رآها ، ولعله مما لم يكن أو مما دثر بأقصى الشمال من توالى فتن الترك ، فإن الخليج المذكور يقال أنه كان ملبطاً بالكدان الصلب وكان ماء النيل يدخله ثمانية أشهر ، فصار الآن لا تدخله المراكب إلا مديدة يسيرة وينقطع الوصول اليه من النيل لجفاف فوهته ، وكان يصل ماء النيل إلى الثغر إذا دخل النيل في الذراع الثاني عشر ، فصار اليوم لا يدخل فوهته إلا باستكمال ثلاثة عشر ذراعاً ، ثم لم يكن له سد يمنعه من الوصول ، فأحدث

سد عند الكريون ثم دونه مما يليها سد ثان يقيم الماء معوقاً به مدة : ثم سد ثالث يعوق الماء عند الثغر مدة أخرى وكان الماء يخرج من آخر الخليج في رابح رصاص قديماً وضعت وضعاً حكماً يجرب الماء ما في قعره من الطين ويمذبه من الرسوب ، ويخرج من تلك البرابح ويجرى إلى البحر المالح فأهملت حتى استدت وصار على ما بلغنى الآن قدام البرابح رملة عظيمة بينها وبين البحر الملح ، فلو فتحت هذه البرابح وفتح طريق الماء حتى يخرج منها ويرى في البحر المالح ما احتاج الخليج كل سنة إلى عشر ما يحتاجه بدون ذلك : ولما انقطع خروج الماء من البرابح إلى البحر المالح صادر ماء الخليج لا يزال فيه حتى يركد أكثره ويرسب ويجب بنفسه بعد أشهر من جفاف فوهته .

وكان قد قيل للشهيد الملك العادل قدس الله روحه عن فتح موضع يعرف بالتقيدي ، فقال له أرباب الخبرة نخشى أن تغرم فيه جملة ولا يعلم هل يحصل به نفع أم لا ، ونشغل عن الاهتمام بالفوهة الأصلية فتركه واهتم المولى الشهيد الملك الكامل قدس الله روحه بالفوهة وغرق أمامها مراكباً وانصلحت مدة . فلو كان لمن له النظر العام اهتمام لصرفه إلى ذلك فإنه من أعظم المهمات ولو رسم بفتح هذه البرابح واتقان عملها وفتح الجراريف منها طريقاً إلى البحر المالح ، أغنى عن التعب العظيم كل سنة ، فإنه متى خرج الماء منها أيام النيل خرج بقوة وأفاد فائدة عظيمة من الاعانة على قلة رسوب الطين في الخليج . ولو رسم لأهل الثغر بأن يفتحوا من جهتهم هذه البرابح فراحوا بذلك لأن منفعتها لبساتينهم ومصالحهم ، فإن بحر أشموم لولا أن آخرم منهبط عن سمت سطح النيل انهباطاً كثيراً ، حتى صار ماء النيل يجري فيه ويخرج إلى البحيرة على الدوام والاستمرار كان ما لحق بخليج الاسكندرية وكان يتأذى ما عليه من البلاد والعياذ بالله وإنما لانهباط آخره صار الماء يجري على الاستمرار فيه ، وليس بالديار المصرية نهر يجري من بحر النيل على الاستمرار والدوام في الصيف والشتاء والزيادة والنقصان بعد شقيه الذين يريان في بحر الروم من جهة دمياط وجهة رشيد إلا بحر أشموم خاصة ، مع أن فوهة بحر أشموم في أيام الشهيد صار توحل فيه

الرواتب العظيمة التي كانت مقررة لما كانت الخوارزمية في الخدمة فيرخص اللحم إذا استغنى الديوان بما له عن ابتياع الأغنام إلى غير ذلك من المصالح الكبيرة التي يطول ذكرها ، وشرف الله المقام العالي عن المطالعة بمجربات من أحوال المستخدمين في أمرها .

١٥ - ومن إهمالم العجيب ترك مساحة كل ما يجري في الخاص والمملوك كل سنة بالعدول الأمانة المعروفين مع الأجناد الأمانة الأزكاء المتنبيين مع الكتاب العارفين بالمساحة مع اثنين أو ثلاثة من ثقات المستوفين الخائفين على أعراضهم بحيث مسحون مساحة المزدرع .

وهذا الفصل متى رسم به وعمل في وقته حصل له من التأثير ما يظهر في بيت المال ، فإن المملوك ما أنهاء إلا لمعنى حسن الوقع كثير النفع ، ولو أخذت أصف إهمالم وصف استيعاب الخرج الأمر فيه عن غرض هذا الكتاب فاني قصدت فيه الاختصار وذكر لمح يستدل بها المقام الشريف على تصرفاتهم وإهمال من أهل للنظر في هذا الاقليم الشريف ما يجب عليه من رعاية المصالح » .

## تصويبات

الصفحة	السطر	الصيغة المراد إثباتها	الصفحة	السطر	الصيغة المراد إثباتها
٣	٢	كتب ابن أبي طي	٧١	٢١	وطنبدي
٦	١٩	الدواة الساجقية الكبرى	٧٨	١٠	أوقفت أوقافا كثيرة
١٦	١	ملائع	٨٢	٩	سنة ٨٥٦ هـ
١٦	٢٦	بلاد السكاهم الإسلامية	٩٥	١٠	مناجحه المعروفة
٢٨	٢٠	وقاي	٩٥	٣٠	De Bouard
٣١	٤	المسكر المظلوب	٩٨	٢٠	على حين كانت الأحوال
٤٢	٨	السنة الخراجية	٩٩	٢٣	Ehrenkreutz
٤٣	٨	في جمع الخراج	١٠٠	٢٧ - ٢٧	في المراجع الميسورة
٤٤	٢	الحبس الجيوشي	١٠١	٢٥	De Bouard
٥١	٢٣ - ٢٤	صبح الأعشى ج ٣	١٠٤	٢٣	( الواظظ والاعتبار، ج ١ )
٥٦	١١	الفار	١٠٨	٥	ص ٤٠٤ ؛ ص ٤٥٠
٥٩	١٢	الخرجات السلطانية			حجة وقف ابنة جمال الدين

تم طبع هذه الرسالة بمطبعة  
جامعة القاهرة في يوم الاثنين  
١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤  
مدير المطبعة  
على حسين عاصم

